



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. الطاهر مولاي - سعيدة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
تخصص: دراسات مغاربية
بعنوان :

آليات تفعيل التنمية السياسية للمجتمع المحلي في الجزائر

تحت إشراف الأستاذ:
- د. خداوي محمد

من إعداد الطالب:
- بركان قادة

:

أعضاء لجنة المناقشة

- الأستاذ : بن زايد أمحمد.....رئيسا
- الدكتور : خداوي محمدمشرفا ومقررا
- الدكتور : إدريس عبد الصمدعضوا مناقشا
- الأستاذة : بوغناني سميحةعضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016م/2017م - 1437هـ/1438هـ

شكر و عرفان

خالص الشكر و أتم العرفان للأستاذ المشرف
الدكتور خداوي محمد على الاهتمام و التوجيه، طيلة
مراحل إنجاز هذا البحث و الذي كان خلالها المشرف
و الموجه ، فله كل احترامي و تقديري.
كما أتوجه بالشكر إلى كل من تبادلت معه
الأفكار و أبدى لي المساعدة في إنجاز هذا العمل
و أخص بالذكر السيد موساوي الحاج، إلى السادة
بن زايد أحمد و الأستاذ هواريو الأستاذة بوعناني
سميحة أعضاء لجنة المناقشة عرفانا و تقديراً.
الشكر موصول كذلك للأساتذة الأفاضل الذين
أشرفوا على تأطيرنا خلال كل مراحل الدراسة
أخص بالذكر الأستاذ الدكتور عبد العالي عبد القادر
الأساتذة طارق عاشور / بروسي رضوان
بنور علاء الدين/شوقي خروبي باعوني احمد/الأستاذ
حادي / شاري محمد / موكيل عبدالسلام
أحمد و إلى كل من أغفلهم

قلمي دون استثناء

إهداء

إلى من حملتني وهنا على وهن إلى المرأة التي لو ذكرت خصالها لن تسعني صفحات مذكرتي ،
إلى الوحيدة التي تتمنى أن تراني أحسن منها ، إلى من رأتني بقلبها قبل عينها ، أدعوا لها ربي أن
يطيل عمرها و يجعلوني دائما مطيع لها ، إلى نبع الحنان و الدفء و الأمان إلى العزيزة على قلبي ..إلى
توأم روحي

أمي

إلى مصدر قوتي و عطائي إلى من لم ييخل عليا بما طلبته و بما لم أطلبه إلى من كان نجاحي في
الحياة هدفه ، إلى من أتمنى أن أتمكن من رد اليسير من فضله إلى الذي أحمل اسمه بكل افتخار أرجوا
من الله أن يمد في عمره .

أبي

إلى شريكة حياتي زوجتي الغالية و إلى شموس و رياحين حياتي زهرة/علي بن ديدة و إلى
أخواتي و أخواني و زوجاتهم ..إلى كل القلوب الطاهرة فارس أصيناد / محمد/وهيبة / روميسة
و إيناس

إلى كل الأحباء و الأصدقاء و بالخصوص بن عطية كرمو ..إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر
تخصص دراسات مغربية دفعة 2017...إلى كل من سقط من قلبي سهوا أهدي هذا العمل

تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية – في جملة ما ميزها – بسمتين بارزتين الأولى هي تصاعد حركات التحرر الوطني و استقلال عدد متزايد من البلدان التي شكلت ما عرف لاحقا بدول العالم الثالث والسمة الثانية هي انقسام العالم إلى معسكرين ، أحدهم اشتراكي بزعمامة الاتحاد السوفياتي ، و الآخر ليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، و بين المعسكرين صراع و تنافس في مجالات مختلفة و منها عمل كل طرف على جذب البلدان الحديثة العهد بالاستقلال إليه ، و في الوقت نفسه أدركت هذه البلدان حقيقة أوضاعها المختلفة و ضرورة مواجهة تحدي التنمية و تقليص الفارق بينها و بين البلدان المتقدمة في شتى المجالات.

و في خضم هذه الأوضاع ظهرت قضية التنمية السياسية على اعتبارها من أهم القضايا التي شغلت الباحثين في مجالات السياسة و الاجتماع داخل البلدان العالم الثالث ، ذلك الحديث عن التنمية بمعناها الواسع صار محور الخطابات و الشعارات التي يرفعها صناع القرار بمختلف مراكزهم داخل تلك الدول ، و لما كانت التنمية السياسية شرطاً لازماً لتحقيق التنمية الاقتصادية و غيرها من مفردات التنمية ، فقد انصب الاهتمام بهذه القضية منذ خمسينيات القرن الماضي ، و قامت الدراسات حول قضايا التخلف السياسي أسبابه و مظاهره كيفية الخروج من دائرته بتحقيق تنمية سياسية على غرار النمط الغربي .

و عليه أخذ هذا الموضوع يستقطب العلماء الباحثين في علم السياسة حتى قال بعضهم أن التنمية السياسية هي السياسة ذاتها ، و ذهب البعض إلى القول إن التنمية السياسية- كنظرية – تمثل أرقى ما وصل إليه الفكر الإنساني في بحثه الدؤوب والمستمر عن وسائل يمكن بواسطتها تحقيق إنسانية الإنسان

1 – أهمية الموضوع :



2- حدود و مجال الدراسة:

3- مبررات اختيار الموضوع:

أ- اعتبارات ذاتية :

ب-الاعتبارات العلمية و الموضوعية :

- لعل أول سبب يتمثل في الأهمية البالغة التي تتلقاها هذه الدراسة لدى المهتمين و الباحثين في العلوم السياسية و علم الاجتماع السياسي .
- الحيز الكبير الذي شغله و مازال يشغله موضوع التنمية السياسية و الأطراف الفاعلة فيها
- كما انه لا يزال موضوع الديمقراطية التشاركية أسيرة بعض الرؤى نظرية التصورات الإيديولوجية الضيقة .
- كذلك لأهمية الموضوع و الهدف منه هو تحقيق تنمية سياسية من القاعـدة إلى القمة أي انطلاقا من المجتمع المحلي .

4- إشكالية الدراسة :

إن عملية بناء الدولة في الجزائر عرفت الكثيـر من العقبات نتيجة استئثار نخبة بالحكم وإقصاء و تهميش القوى المجتمعية الأخرى، باسم شرعية تقليدية تاريخية و ثورية ، انبثق عن هذه الوضعية دخول النظام الجزائري في أزمت عدة في كافة المجالات ، لعل أبرزها أحداث أكتوبر 1988 ، و انتكاسة التحول الديمقراطي و دخول الجزائر دوامة عنف سياسي ، في هذا السياق، واستجابة لمدخلات النظام الذي فرضتها البيئة الداخلية و الخارجية سارع النظام في الجزائر إلى تبني جملة من الإصلاحات تمحورت حول فتح المجال لفواعل جديدة تشارك في الحكم و التسيير بشكل متدرج تضمنتها دساتير 1996/2008، و مختلف التنظيمات و التشريعات الأخرى تحت شعار الإصلاحات السياسية و التي نقلت الحكم في الجزائر من مقاربة إقصائية إلى مقاربة تشاركية.

و أمام مفارقة و جدلية الواقع و النصوص التشريعية ، سنحاول من خلال دراستنا الإجابة على الإشكالية المركبة و المتمثلة في ما هي الآليات و الأطر التي يجب الإستناد عليها لإرساء معالم التنمية السياسية للمجتمع المحلي في الجزائر؟ أو هل

البيئة الجزائرية القانونية السياسية الاقتصادية والثقافية صالحة لتبني تنمية سياسية تسمح للمجتمع المحلي في المشاركة في حكم المحلي و رسم السياسة العامة المحلية ؟

و للإجابة على هذا الإشكال المركب ، سنحاول معالجة بعض الأسئلة الفرعية المساعدة في دعم مسار بحثنا التي جاءت على النحو التالي :

- ما تأثير نظام السياسي الجزائري على التنمية السياسية قبل و بعد إقرار التعددية السياسية ؟

- ما طبيعة الإصلاحات السياسية المنتهجة في الجزائر والمدعمة للتنمية السياسية المحلية ؟

- ما هي الضمانات الدستورية و القانونية للمبدأ الديمقراطي التشاركية في الجزائر ؟

5- فرضيات الدراسة:

بناءا على الإشكال العام للدراسة ، قمنا بطرح الفرضية المركبة التالية:

ترتبط آليات التنمية السياسية للمجتمع المحلي الجزائري، بمدى تخصص و تمايز الأبنية الفاعلة – الدستورية و القانونية – و المؤسسات الحكومية و القطاع الخاص و المجتمع المدني و المواطن ، و كفاءة هذه الأبنية في أداء وظائفها داخل النسق السياسي .

و للإجابة على هذه الفرضية الرئيسية ، سنحاول معالجة بعض الأسئلة الفرعية المساعدة في دعم مسار بحثنا التي جاءت على النحو التالي :

- ما هي التنمية السياسية؟ وما علاقتها بالمجتمع المحلي؟

- ما هو واقع وحال التنمية السياسية في الجزائر ؟

- هل البيئة السياسية والاجتماعية في الجزائر لها قابلية تطبيق الديمقراطية التشاركية في تسيير الشأن المحلي ؟



6- أهداف الدراسة :

- مواصلة التكوين الأكاديمي في موضوع التنمية السياسية للمجتمع المحلي في الجزائر، و التعمق فيه أكثر في مرحلة ما بعد التدرج (أنشاء الله)
- إشباع الحاجة المعرفية للباحث
- محاولة إثراء المكتبة الجامعية بعمل متواضع نأمل أن يفيد السائرين في مثل هذا الخط البحثي
- محاولة توضيح العلاقة بين آليات التنمية السياسية و كيفية تفعيلها في الوسط المحلي من جهة و محاولة الوقوف بالدراسة على ما أتيح لي من تراث نظري حول هذه المفاهيم و الصيرورة بغية بناء تصور حول مدى ملائمة ما هو مطروح نظريا مع الواقع

7- الإطار المنهجي:

- بغية الوصول إلى أهداف المرجوة من هذه الدراسة و الإلمام بها من شتى النواحي التاريخية و القانونية....تستعين بمجموعة من المناهج المتمثلة في :
- **المنهج التاريخي** وهو المنهج الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث و الحقائق الماضية ، و في عرضها و تفسيرها و استخلاص التعميمات و النتائج العامة منها، و التي لا تقف فائدتها عند فهم الأحداث الماضية فحسب ، بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل¹.

¹ عامر مصباح ، منهجية البحث في العلوم السياسية و الإعلام ، الطبعة الثانية ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2010،ص75.

إذ لا يمكن وصف الظاهرة قيد الدراسة ، دون الرجوع إلى الأحداث التاريخية و خلفياتها ، و هو ما يمكننا من فهم واقع التنمية السياسية المحلية و آليات تفعيلها في الجزائر ، كما يساعدنا أيضا في بناء تصور مستقبلي لها .

8-المقاربة المنهجية:

أما بشأن الإقتربات فقد اعتمدنا على مجموعة منها و هي كالتالي:

أ/ الإقتراب القانوني: من خلال دراسة المبادئ و الأهداف مثلما وردت في سياقها القانوني و مدى مطابقتها للواقع .

ب/ إقتراب القيادة : لإبراز مدى تأثير الحاكمـة في رسم السياسة و خضوعها لتوجهاتها الأيديولوجية و القيمية

ج/إقتراب الدولة- المجتمع: يهتم هذا الإقتراب بالتغيير و التنظيم في الدولة و خاصة في الدول العالم الثالث، الدولة و المجتمع حسب هذا الإقتراب هي علاقة صراع من أجل بسط النفوذ و فرض القواعد و المعايير الخاصة بالدولة و المجتمع (وضعه جويــــــــــــل ميجـــــــــــــدال) لدراسة هذه العلاقة

د/ الإقتراب البيئي : هذا الإقتراب يركز على تأثير البيئة الداخلية و الخارجية في عملية التنمية السياسية عامة و التنمية السياسية المحلية خاصة، حيث خضع النظام السياسي الجزائري لمواكبة المدخلات من بيئته الداخلية و الخارجية مما أدى به إلى إيجاد صيغ جديدة للإصلاحات السياسية منذ عام 1989

9- أدبيات الدراسة :

1/ كتاب التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها ،
للمؤلف الدكتور إبراهيم العيسوي ، صدر عن دار الشرق عام 2001 ، تناول هذا
الكتاب موضوع التنمية في قسمين: أولاً تطرق إلى التطور المفاهيمي
لتنمية و ركز على مفهوم التنمية البشرية و قضية الحكم و إدارة شؤون
المجتمع و الدولة ، و اعتبرها العامل المجدد لنجاح التنمية او فشلها ،
و تنطرق في الجزء الثاني إلى مؤشرات التنمية البشرية و تطورها في العالم
العربي .

2/ كتاب نصر محمد عارف و المعنون " بنظريات التنمية السياسية المعاصرة " حيث تناول فيه المؤلف دراسة نقدية مهمة لمفهوم التنمية السياسية من

منظور الإستخلاف في الإسلام مع الإهتمام الموسع بتحليل و مقارنة هذا المفهوم في الواقع العربي .

3/ بالإضافة إلى الدراسة المهمة حول : "مسألة التنمية السياسية و التجربة الديمقراطية " لبومدين طاشمة ، و التي تناول فيها بالتفصيل محددات التنمية السياسية في الجزائر من 1992/1989 بالإضافة إلى دراسة أخرى له حول "استراتيجية التنمية السياسية : دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر

10/ صعوبات الدراسة:

1/ قلة الأدبيات التي ترتبط بموضوعنا بطريقة مباشرة لاسيما المتخصصة منها.

2/ افتقار المكتبة الجامعية (كلية الحقوق العلوم السياسية) للمراجع ذات الصلة بموضوعنا خصوصا فيما يتعلق بالفصل الثاني و الثالث من الدراسة عموما و المبحث المتعلق بالمجتمع المحلي خصوصا.

3/ صعوبة الفصل بين المصطلحات المشابهة للتنمية و التنمية السياسية لدرجة أنه يكاد الباحث يقع في التكرار .

4/ شساعة الموضوع و خصوصا في الفصل الثاني (التنمية السياسية في الجزائر - واقع الحال -) حيث كلما تطرقنا إلى جزئية تأخذنا إلى جزئية أكبر .

11/ مفاهيم الدراسة:

و نقصد بها تقديم تعريفات إجرائية للمفاهيم المستخدمة ، حتى لا تبدو الأمور مبهمة للقارئ و حتى يستوعب ما يرمي إليه الباحث من خلال استخدام تلك المفاهيم

1/ التنمية : هي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر ، و تتخذ أشكالا مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه و الاستقرار بما يتوافق مع احتياجاته و إمكانياته الاجتماعية و الاقتصادية و الفكرية¹

2/ التنمية السياسية : الطريقة التي تهدف إلى تطبيق إستراتيجية سياسية تؤدي إلى تطوير حالة ضعف السياسي المنتشرة في دولة ما، و تسعى إلى المحافظة على استقرارها سياسياً ضمن البيئة التي توجد فيها².

3/ المجتمع المحلي: يشيّر هذا المفهوم بشكل عام ، إلى مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة ، و يكونون فيما بينهم وحدة اجتماعية ذات حكم ذاتي ، تسوده قيم عامة بحيث يشعرون بالانتماء إليها³.

4/ الديمقراطية التشاركية : و نعني بها، مجموعة الإجراءات والآليات التي تهدف إلى استيعاب جميع القوى السياسية الرسمية و الغير الرسمية و توسيع و تنظيم إطار مشاركتها في خدمة صالح العام⁴

¹صلاح عثمانة ; التنمية الشاملة : مفاهيم ونماذج .ط1. اربد الأردن:مؤسسة دار العلماء.1997. ص2

²احمد وهبان ،التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية،الاسكندرية،دار الجامعة الجديدة للنشر،2000_ص88

³Parson Talcott. Sstructure and process in moderne society.ilinois.the. Free press 7 gleucoe. 1960.p..250

⁴سمير الشوبكي، المعجم الإداري، دار أسامة للنشر و التوزيع و دار المشرق الثقافي، الأردن، 2010، ص.302

12/ تقسيم الدراسة :

محاولة منــــاً لتغطية كل جوانب الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول بالإضافة لمقدمة و خاتمة:

حيث عالج الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة و ذلك بهــــدف استجلاء مكان الغموض في مصطلحات و متغيرات الدراسة و قد تناول هذا الفصل ثلاث مباحث، حيث خصصنا المبحث الأول للتعريف بماهية التنمية في ثلاث مطالب و المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى مفهوم التنمية السياسية و قسمناه إلى ثلاث مطالب ،ثم المبحث الثالث و تناولنا فيه مفهوم المجتمع المحلي في ثلاث مطالب

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لتنمية السياسية في الجزائر – واقع الحال- ، و
 خصصنا المبحث الأول للجزائر (الموقع ، السكان و الاقتصاد) ،
 أما المبحث الثاني فخصصناه لمرحلة الأحادية السياسية في الجزائر في ثلاث
 مطالب ، و المبحث الثالث تناولنا فيه مرحلة التعددية السياسية في
 ثلاث مطالب .

و بخصوص الفصل الثالث فقد خصصناه للديمقراطية التشاركية في
 الجزائر و تناولنا في المبحث الأول تعريفها لغويا و اصطلاحا
 ثم أعطينا معنى مقاربة الديمقراطية التشاركية و في
 المبحث الثاني تناولنا فيه واقعها في الجزائر أما المبحث الأخير
 فخصصناه لكيفية تفعيلها على المستوى المحلي.
 و في النهاية ستكون بعون الله تعالى الخاتمة و التي تتضمن النتائج المستخلصة
 من الدراسة.

خطة البحث:

مقدمة:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية السياسية و المجتمع المحلي

المبحث الأول : ماهية التنمية

المبحث الثاني : مدلول التنمية السياسية.

المبحث الثالث : ماهية المجتمع المحلي.

الفصل الثاني : التنمية السياسية في الجزائر

المبحث الأول : الجغرافيا و السكان



المبحث الثاني : التنمية السياسية في عهد الأحادية

المبحث الثالث : التنمية السياسية في عهد التعددية السياسية

الفصل الثالث: الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل التنمية السياسية للمجتمع المحلي في الجزائر

المبحث الأول : الديمقراطية التشاركية و أسسها القانونية

المبحث الثاني : أسس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري

المبحث الثالث : آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر

خاتمة

مدخل الفصل

هذا الفصل هو إطار نظري مفاهيمي نتناول فيه مفهومي التنمية السياسية و المجتمع المحلي إذ نقف في البداية عند مفهوم التنمية بشكل عام انطلاقاً من التعريف ثم المصطلحات المشابهة وصولاً إلى مراحل تطوّر المفهوم، ثم نمر إلى مفهوم التنمية السياسية حيث نبرز الاتجاهات الرئيسية لمفكراتها لتتوصل كافيالها إلى مضمون وسمات هذا المفهوم إضافة إلى ذلك سنتطرق إلى المداخل النظرية المطروحة لدراسة التنمية السياسية وفي الجزء الثاني من هذا الفصل نسلط الضوء على ماهية المجتمع المحلي من خلال التّعرض إلى التعريف والخصائص ثم معرفة وظائفه.

-وعلى هذا الأساس فإن دراستنا في هذا الفصل تتمحور حول المباحث التالية.

المبحث الأول:- إطار نظري لمفهوم التنمية.

المبحث الثاني:- إطار نظري لمدلول التنمية السياسية.

ح المبحث الثالث :- إطار نظري لماهية المجتمع المحلي.

المبحث الأول: ماهية التنمية-

إن فكرة التنمية التي أول ما ظهرت في شكلها الاقتصادي قديمة؛ إذ تعود إلى الفكر الكلاسيكي خاصة مع "ادم سميث" في كتابه بحوث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم ثم بعده الفيزوقراط الفرنسيين ففكر "كارل ماكس" ثم كذلك في فـ"كر" جوزاف شومبتر" في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية لعام 1991م وكان فكر هؤلاء قد تمحور حول البحث في معيشة الشعوب وكيفية تحقيق أمنهم وكيفية مواجهة الكـوارث الطبيعية والحروب والأوبئة¹ ولعل أول من استعمل مصطلح التنمية هو bouguen STILI حيث اقترح خطة تنمية العالم لعام 1989م.²

وقد ظهر الحق في التنمية لأول مرة في مطلع الستينات على يد lebreret المستشار السابق للحكومة الجزائرية والمتهم بقضايا العالم الثالث code de développement وهو الذي اقترح قانونا للتنمية يقوم على ضرورة وضع أخلاق للتنمية ففي عام 1977م صار حق التنمية على جدول أعمال لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وفي سنة 1981م شكلت اللجنة فريق خاص حول الحق في التنمية وفي عام 1990مبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يرمي لـ P.N.V.D بإصدار تقرير سنوي عن التنمية البشرية في العالم³.

-1 Bernard guerrier .dictionnaire d'analyse économique .paris : Éduction la découverte 1997 .p 20

2- رياض حمدوش التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية -http://www.univ-chelef.dz/topic/doc

3- هشام عبد الكريم : المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر ،مذكرة ماجستير ،جامعة بن يوسف بن خده،قسم العلوم السياسية الجزائر ،مارس 2006-. ص52

المطلب الأول : مفهوم التنمية

إن تعدد التعاريف لمفهوم التنمية ناجم عن تباين الإسناد النظري لصوغ المفهوم في جهة ولتباين الإيديولوجيات التي تستند إليها عملية التنمية وأساليبها من جهة ثانية مما دفع "اروين ساندوز" إلى القول "إنني سوف لا أحاول إعطاء تعريف محدد ودقيق للتنمية لكنني أفضّل أن أترك هذا المصطلح ليعني ما يعنيه حسب ما يريد كل دارس سواء في أفغانستان أو الهند أو الصين أو غيرهم" ¹.

أولا : التنمية لغة

تعني الزيادة و الانتشار _____ ار و جاء في لسان العرب لابن المنظور ² "التنمية من قوله نميت الحديث أنميته تنمية مضمومة إما قولك نميت الحديث _____ أنميته دون تشديد النون و الميم أي رفقته وأسندته على وجه الإصلاح ويقال نميت الشيء أي رفقته عليه و كل شيء رفقته فقد نميته " فالتنمية في حقل اللغة العربية و ثقافتها هي عملية توالي ذاتي تنبع من الذات وبصورة مستقلة دائما ولا تكون كذلك إذا كانت تتم بمؤثر خارجي كما يقول "هلال العسكري" فان النماء يعني إن الشيء يزيد حالا مجال من نفسه. بإضافة شيء إليه ³

¹- عبد الحليم تمام : دراسات في علم اجتماع التنمية الإسكندرية. المكتب الجامعي الحديث 2003-ص 37.

²انظر :ابن منظور ،لسان العرب المحيط -مادة التنمية -بيروت .دار لسان العرب ص 883

1

³-أبي بكر الرازي .مختار الصحاح .مكتبة لبنان .بيروت .1986.ص 283.

ملاحظة: الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة

الانجليزية

إن شبكة المفاهيم المحيطة بالمفهوم الانجليزي تختلف عن نظيراتها المحيطة بالمفهوم العربي فعلى سبيل المثال تعالج ظاهرة النمو في الفكر العربي الإسلامي كظاهرة جزئية من عملية الاستحلاف التي تمثل إطار حركة المجتمع وتحدده و كذلك نجد مفهوم الزكاة الذي يعني لغة واصطلاحاً زيادة والنماء المزوج بالبركة والطهارة ونسبي الإخراج من المال زكاة وهو نقـص منه ماديا بمعايير الاقتصاد, في حين ينمو بالبركة أو بالأجر الذي يثاب به المزكي من الله سبحانه تعالى , وهو ما يقارن على العكس بالربا الذي قال عنه الله تعالى " **يمحق الله الربا ويربي الصدقات** " سورة البقرة الآية 276

ويتضح من ذلك أن مفهوم النمو في الفكر الإسلامي يعبر عن الزيادة المرتبطة بالبركة واجر الآخرة ، مع عدم تجاهل الحياة السطحية في الدنيا، بينما يركز مفهوم Development على البعد الدنيوي من خلال قياس النمو في المجتمعات المؤشرات الاقتصادية المادية

وفي الواقع فإن التنمية تعد من المفاهيم القليلة التي تجمع بين البعد النظري والجانب التطبيقي وتستدعي الرؤية الفلسفية والغيبية للمجتمعات و مقاصد تطورها ...¹ ولقد نزع الوضع في بعض الدول العربية على إثارة لفظ الإنماء على لفظ التنمية على اعتبار أن الواقع المقصود في الدول النامية حيث الحاجة إلى تغير الجذري في أوضاع مختلفة، بينما التنمية في الدول المتقدمة هي تنمية لأوضاع لا تعد مختلفة.....

¹ هشام عبد الكريم . المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر . مرجع سابق . انظر. للمزيد من التفاصيل انظر .. هيثم المناع ..الإمعان في حقوق الإنسان ..موسوعة عالمية مختصرة . دمشق: الأهالي للطباعة والنشر. 12000. ص 117-118

ثانيا : التنمية إصطلاحا.

لقد نال المفهوم زخما كبيرا وسوف نتطرق لأهمها، ثم نستنتج جملة العناصر المشتركة، ثم نخلص إلى تعريف اجري .
ولعل أقدم تعريف للتنمية والذي استقر في الادهان هو تعريف هيئة الأمة المتحدة لعام 1955 "بان التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا اعتمادا على اشراك المجتمع المحلي ومبادئه " ثم عرفت عام 1956 م تعريفا آخر باعتبارها : " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتعين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية والمساهمة في تقدمها ¹ بأقصى قدر مستطاع
_ أما "كارل ماركس" MARKX فيعرفها على إنها " عملية ثورية، اي انها تتضمن تحولات شاملة في بناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا على أساليب الحياة والقيم الثقافية وبالتالي فإن البلد الإكثار تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدما ²
أما "محمد الجهوري" فيعرف التنمية بشكل عام على إنها : " عملية تفسير ثقافي ديناميكي وموجهة تتم في إطار اجتماعي معين و ترتبط بازدياد عدد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التفسير وتوجيهه وكذا في الانتفاع بنتائجه و ثمراته " ³

¹ محمد شفيق: التنمية الاجتماعية: دراسات في القضايا التنمية المجتمع ومشكلات المجتمع، الإسكندرية. المكتب الجامعي الحديث. بدون نشر. ص13
² -صلاح عثمانة ; التنمية الشاملة : مفاهيم ونماذج . ط1. اربد الأردن: مؤسسة دار العلماء. 1997. ص2
³ علي غربي وآخرون . تنمية المجتمع من التحديث الى العولمة . القاهرة . دار الفجر للنشر والتوزيع . 2003. ص33.

التعريف الإجرائي : _

“إن التنمية هي عملية تغير ذاتي شامل مستمر من أجل تحقيق رفاهية المجتمع، وتستمر بتضامن جهود الحكومة والأهالي وفق برنامج عمل هادف لرفع مستوى معيشة السكان وضمان العيش الكريم”

و من خلال ما تقدم يمكن استنتاج جملة من الخصائص لمفهوم التنمية باعتبارها عملية تعبير اجتماعي تمس كل انساق البناء الاجتماعي بغرض إشباع الحاجيات الاجتماعية لأفراد المجتمع

أ - التنمية عملية وليست حالة و بالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبير عن احتياجات المجتمع المتزايدة

ب - التنمية عملية تغير شاملة لكل قضايا المجتمع حيث تساهم فيها كل الفئات و القطاعات في المجتمع ويكون القصد منها تحقيق الرفاهية للإنسان باعتباره وسيلة للتنمية وغايتها الأساسية

ج - تهدف التنمية إلى إيجاد تحولات هيكلية وهذا يمثل إحدى السمات الأساسية التي تميز التنمية الشاملة عن النمو

د - تزايد قدرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث يكون هذا التزايد متصاعداً.

المطلب الثاني التنمية وعلاقتها بالمصطلحات الأخرى

أولاً/ التنمية والتحديث

إن مصطلح التحديث يعتبر أهم وأشمل المصطلحات لكن في الوقت ذاته يعتبر أكثر المصطلحات ضيقاً من حيث الزمن، فالتحديث من الناحية التاريخية يشير إلى عملية التغير نحو أنماط من النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية ما بين القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر ثم انتشرت إلى دول أوروبية أخرى و بعدها في دول أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

إن التحديث عملية ينتقل بها المجتمع من وضعه التقليدي إلى وضع جديد وهو الحديث وتتسم هذه العملية بالخصائص التالية

- 1- عملية جذرية بمعنى إنها تتضمن تغييرا جذريا من التقليدي إلى الحديث
- 2- التحديث عملية نسقيه إي أن التغير في عنصر يؤدي التغير في العناصر الأخرى
- 3-التحديث عملية عامة أي ظاهرة لا تقتصر على مجتمع معين وإنها تشهدها معظم الدول .
- 4 - التحديث عملية انسجام بين ابنية المجتمع المختلفة¹
- وقد درس مايكل راش-- التحديث والتنمية من عدة منظورات من بينها التصنيع من خلال نماذج معينة) النموذج السوفيتي النموذج البياني، النموذج البديل في العالم الثالث(وقد اتخذ "راش" المجتمعات الفرنسية نمودجا مرجعيا في هذا التحليل²
- وكثيرا ما يثار الخلط بين مفهوم التنمية و مفهوم التحديث فالأول يعني الزيادة القدرة الإنتاجية بشكل يرفع المستوى المعيشية ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة دانية -----تزايدة على حل المشاكل التنمية أما الثاني فيعني جلب رموزا لحضارة الحديثة وأدواتالحياة العصرية مثل التكنولوجيا والمعدات والآلات والسلع الاستهلاك والرفاهية³

¹صلاح سالم زرنوفة . مفهوم التنمية السياسية في الكتابات الاكاديمية الغربية : مصطفى كامل السيد والآخرين . صور المجتمع المثالي نماذج التنمية في الفكر القوى السياسية في مصر . د ط . القاهرة: مركز دراسات و البحوث الدول النامية. 2003ص 26

²-السيد سليم .نيفين عبد المنهم مسعد. العلاقة بين التنمية والديمقراطية في أسيا . د ط جامعة القاهرة :مذكرة الدراسات الآسيوية . (دون سنة النشر) . ص 7.6.

³محمد نصر عارف. في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها . مرجع سابق. ص 153

-:ثانيا :التنمية والتطور

يرى المفكرين المتطورين إن مفهوم التطور ارتبط بالنظرية الداروينية * وهذا على الرغم من محاولاتهم تطبيقية على المجتمعات البشرية للتوصل إلى

معرفة المراحل التطورية التي مرت بها المجتمعات والأسباب التي جعلتهم يستخدمون بعض المفاهيم البيولوجية الأخرى وهذا ما أشار إليه "هربرت سبنسر" إلى إن مفهوم التطور استعيرت فكرته من نظريات التطور البيولوجي.

- وقد ازداد اهتماما بمفهوم التطور في القرن الماضي خاصة بعد استخـدام مفهوم التنمية و ظهور بعض الآراء التي أخلطت بينها باعتبار إن مفهوم التنمية يشير في حياته إلى التطور الذي يحدث في المجتمع المراد تنمية إما مفهوم التطـور حسب اوغيست كونـت AUGUSTE COMTE فهو يشير إلى الانـسـان تقال من مرحلة حضارية معينة إلى أخرى

وقد أجمعت كل التحليلات الخاصة بالمفهومين إلى حدوث تطور في المجتمع خلال فترة زمنية معينة كما إن هذه الآراء ساهمت في الوقت نفسه في الخلط بينهما وأحيانا ما يستخدم البعض المفهومين بمعنى واحد تقريبا.¹

*نسبة إلى العالم البيولوجي الانجليزي داروين قوس (1809-1882) الذي جاء بنظرية التطور في أصل الأنواع 1859 ثم في أصل الإنسان 1871.
¹إبراهيم عبد الدسوقي. التلفزيون والتنمية لا الإسكندرية: دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر 2007. ص 185-184

- و تؤكد الآراء الحديثة في هذا الشأن إن التنمية تشير بالفعل إلى التطور ولكنه تطور مقصود و مخطط له وفق البرامج معينة . كما انه لا يمكن حدوث أية تنمية تلقائية في إي مجتمع بينما يمكن حدوث تطور تلقائي دون تدخل الإنسان مما يوضح الفرق بين مفهوم التنمية و التطور و لا يعني ذلك عـدم وجود علاقة بينهما حيث توجد هناك بعض الاتجاهات النظرية الحديثة في التنمية تركز على النواحي التطورية مثل الاتجاه التطوري المحدث للتنمية و اهم رواده تال كوت بارسونز T.PARSONS وروستو ROSTOW ويهدف إلى إحياء نظرية التطور الكلاسيكية القديمة في التنمية

والتي تعني إحداث تطور في المجتمع المراد تنميته خلال فترة زمنية وكل مرحلة من هذه المراحل يجب أن تكون أكثر تطور من المراحل السابقة لها مما يوضح العلاقة بين مفهوم التطور والتنمية¹

وقد يختلف يختلط أيضا مصطلح التطور مع المفاهيم الأخرى كالتغير /النمو /التقدم ليعبر في مفهوم واحد، فمصطلح التطور وليد الفلسفة الغربية بصور خاصة . غير أن انتقال هذا المصطلح إلى العلوم الإنسانية وخاصة علم السياسة أعطى له دلالات عديدة نظرا لتعدد مناحي توظيفه بحيث أصبح هذا الاصطلاح على حد تعبير الأستاذ حامد ربيع موضوع غموض ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين هما-..

أول ما مدرج عليه الفقه السياسي من النظر إلى ظاهرة التطور الأساسي على أنها عملية تتابع زمني.

ثانيها الخلط بين طبيعة التطور وأدوات التطور فالتطور كتنتقل مرحلي يعني الانتقال من وضع إلى وضع آخر أو من نظام إلى نظام ومثال ذلك نظرية الدساتير لأفلاطون ونظرية الدولة لابن خلدون و تمكن خلف هذا المفهوم عوامل ثلاثة رئيسية تكون المرجعية الفكرية لمفهوم التطور أولا من جانب عنصر الزمن ثانيا من جانب عنصر التتابع ثم ثالثا من جانب عنصر الاستغلال الهيكلي لكل ثلث المراحل المتتابعة

1- حامد ربيع، نظرية التطور السياسي د ط. القاهرة ..مكتسبة القاهرة الحديثة، 1972. ص 02

ثالثا- التنمية والتغير

- لقد أشار أيضا النظرية الوظيفية لمفهوم التغير الاجتماعي على أنه يرتبط بالتغيرات والعوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأن مفهوم التنمية يرتبط بنفس هذه العوامل أيضا . مما جعل بعضهم يشير لوجود علاقة بين مفهوم التنمية والتغير، كما نظر أيضا الفكر الماركسي للتغير الاجتماعي من خلال تحليلهم للتغيرات التي تحدث في مجال الإنتاج.

- كما حاول البعض توضيح العلاقة بين مفهوم التغير الاجتماعي والتنمية من النواحي عديدة فنجد منهم من حاول الاستغلال بعض أهداف التنمية لتوضيح هذه العلاقة بالاعتبار أن التنمية تهدف إلى إفراز تغيير واسع النطاق نحو الاتجاهات المرغوبة وهذا ما أشار إليه عاطف غيث من خلال دراسته

للتغير الاجتماعي وهذا ما أشار إليه "نيلسون Nelson" في تحليله لمفهوم التغيير الاجتماعي كما حاول أيضا "أغبرن ogbren" تحليل مفهوم التغيير الاجتماعي وربطه بالتكنولوجيا التي تساعد في حدوث التغيير وهذا في قد ذاته احد متطلبات التنمية الشاملة والذي يعني استخدام التكنولوجيا الحديثة لإحداث التنمية المطلوبة¹

المطلب الثالث:- مراحل تطور مفهوم التنمية

إن مفهوم التنمية développement ظهر بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم لدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف اكتساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع الحاجات الأساسية عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة

¹- إبراهيم عبده الدسوقي. التلفزيون والتنمية. ط1 الإسكندرية دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر 2007. ص ص 190-191

ثم انتقل المفهوم – التنمية – إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين حيث ظهر كعقل منفرد يهتم بتطوير البلدان الغير أوروبية اتجاه الديمقراطية ولاحقا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقوق المعرفية فأصبح هناك مفهوم التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف الى تطوير التفاعلات الاجتماعية بين الأطراف المجتمع¹

المطلب الثالث:- مراحل تطور مفهوم التنمية

ظهر بداية في علم الاقتصاد développement إن مفهوم التنمية حيث استخدم لدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات

الجزرية في مجتمع معين ، بهدف اكتساب ذلك المجتمع القدرة على التطو الذاتي المستمر، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع الحاجات الأساسية عن طريق الترشيح المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة²

-ثم انتقل المفهوم – التنمية – إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين حيث ظهر كعقل منفرد يهتم بتطوير البلدان الغير أوروبية اتجاه الديمقراطية و لاحقا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقوق المعرفية فأصبح هناك مفهوم التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع و كذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف الى تطوير التفاعلات الاجتماعية بين الأطراف المجتمع³

1 حامد ربيع. نظرية التطور السياسي د ط. القاهرة . مكتسبة القاهرة الحديثة. 1972. ص 02
2- إبراهيم عبده الدسوقي. التلفزيون والتنمية. ط1 الإسكندرية دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر 2007. ص ص 190-191
3 نصر محمد عارف، في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، مجلة ديوان العرب، القاهرة، عدد حزيران 2008. ص 32

وبالمعنى الاجتماعي للمفهوم سيشار إلى التنمية على أنها التغير الاجتماعي social change الذي يتضمن إضافة أفكار جديدة للنظام الاجتماعي social system بهدف تطوير أحوال الناس¹

و من خلال تتبع مفهوم التنمية يمكن القول ان مفهوم تطور من معنى الضيق الذي يقتصر على التنمية الاقتصادية التي تتضمن قضايا النمو الاقتصادي économie Groult إلى معنى أوسع والذي يشمل مجلات أخرى سياسية و اجتماعية لان هناك تداخل وتفاعل بين الجانب الاقتصادي والسياسي والجانب الاجتماعي .

لقد أصبح مفهوم يشمل أيضا تنمية الإنسان نفسه باعتباره وسيلة التنمية وغايتها وهو مبررها² وهذا ما تم الإعلان عنه في برنامج الأمم المتحدة من خلال مفهوم التنمية البشرية وبذلك أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها وذلك ابتداء من عام 1990

- و مع حلول 1993 تم توسيع المشاركة الشعبية سواء الاقتصادية أو لاجتماعية أو السياسية وتم تعريف التنمية البشرية بكونها تنمية الناس من اجل الناس و بواسطة الناس وهذا معناه:
- ا- تنمية الناس: الاستثمار في قدرات البشر
 - ب - التنمية من اجل الناس: معناه الكفالة العادلة بتوزيع ثمار النمو الاقتصادي توزيعا عادلا
 - ج - بواسطة الناس: أي إعطاء كل فرد الفرصة في المشاركة فيها ³

عبد الرحمان عيسوي. الإسلام والتنمية. د.ط.بيروت. دار النهضة العربية. 1988. ص.ص. 12-14.
³-نبيلة داود. الموسوعة المعاصرة. مدارس المصطلحات. منظمات القرن العشرين. د.ط. القاهرة. مكتبة غريب. بدون سنة نشر. ص. 102: 1
³نبيلة داود. المرجع نفسه-ص ص 90-92

وقد تطور مفهوم –التنمية البشرية – ليصل إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة وهذا ما تبناه برنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي الذي يتضمن التنمية البشرية المستدامة التي هي تنمية لا تكفي بتوليد النمو وحسب بل توزيع عائداته بشكل عادل و قد ظهر فيما بعد مفهوم التنمية المستدامة وهي تلك التنمية التي تلبي حاجات القادرون دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم¹

-ومن هنا يمكن القول إن مفهوم التنمية قد تطور من المفهوم المركز على النمو الاقتصادي إلى المفهوم الإنساني أي التنمية الإنسانية التي تعبر عن ثراء مضمون التنمية فالتنمية الإنسانية وإذا كان يتعين أن يكون الناس هو محور التنمية فلا بد أن يكون لمشاركتهم دور رئيسي في تطورها²

-وما نستشفه من تطور مفهوم التنمية انه مر عبر مراحل من مفاهيم تتضمن البعد المادي والمقصود هنا المفاهيم الاقتصادية التي كانت نتاج التطور الفكر التنموي الذي أدى فيها بعد إلى النماذج العالمية التي عرفها التاريخ

- قبل التعاريف لي تعريف التنمية السياسية نجد انه من الضروري

أن نشير إلى بعض الصعوبات التي يتعرض إليها الباحث في ضبط المصطلح ومن بينها ما يلي

1- -تداخل مفهوم التنمية السياسية مع جملة من مرادفات للتنمية المفاهيم

الأخرى التطور/ التغير /التحديث مما جعل الباحثين يعتبرونها السياسية .

¹طاشمة بومدين، محاضرات في التنمية السياسية.. المفاهيم والنظريات ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة أبو بكر بالقائد ،تلمسان 2009.2008 ص78.

* علما ان من الفقهاء المسلمين من شكك في أصل الكلمة وهو الإمام المقرئ أحمد ابن علي ت 845 حيث ذهب الى انها مصطلح دخيل عرب من المغولية واصلها الياسة اي جملة القوانين التي حكم بها جنكيز خان وخلفائه انظر صلاح الدين اردقة دان التخلف في الفكر الإسلامي المعاصر بيروت .دار النفائس

2- ان معظم التعاريف المقدمة لها (التنمية السياسية) هي تعاريف

تحمّل في طياتها مجموعة من التوجهات التعمية والإيديولوجية باعتبار

أن هؤلاء الباحثين هم غربيين وبالتالي ثمة انحياز

إيديولوجي وحضاري لتجربة الغرب ¹

3-ان اتساع نطاق البحث في مجال التنمية السياسية وتداخل مجموعة من العلوم

مثل علم السياسة المقارن وعلم الاجتماع أدى إلى صعوبة الاتفاق حول تعريف

موحد ²

4-ان المحاولات الأولى لتعريف التنمية السياسية لم تقدم لنا تعريفا علميا

للمفهوم لكونها كانت تصدر من قبل رجال الدولة او صانعي السياسة و ليس

من قبل العلماء او الباحثين متخصصين وهذا ما جعل منها تحاليل سياسية

منها الى التعاريف العلمية ³

¹- طاشمة بومدين، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب .. قضايا وإشكاليات، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 2010

²احمد وهبان، التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر '2000_ ص88

³عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، دراسة في الاجتماع السياسي .. الابعاد المعرفية والمنهجية، ج¹ القاهرة .. دار المعرفة الجامعية ص 85

أولا/ تعريف التنمية السياسية

يزخر تراث التنمية السياسية بالعديد من الإسهامات والاجتهادات التي قدمت بغية إعطاء تصور لمفهوم التنمية السياسية أو على الأقل محاكاتها وفيما يلي عرض لمختلف تلك الاجتهادات بحيث تعد اسهامات لوسيان باي من ابرزها حيث قام في منتصف الستينات بدراسة مسيحية للأدبيات التنمية السياسية عدد خلالها عشر تعاريف مختلفة ¹

1/ التنمية السياسية كشرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية

ان التنمية السياسية تعد مطلبا اوليا لتحقيق التنمية الاقتصادية فالوضع الاجتماعي او السياسي هما اللذان يلعبان دورا حاسما في سير او اعاقا نمو الدخل الوطني .. ² ذلك ان توافر نوع من الاستقرار السياسي و الامن الداخلي من شأنه ان يحرك عجلة الانتاج لغرض اشباع الحاجات الاقتصادية للجماهير وحجة انصار هذا الاتجاه تتمثل في ان التنمية الاقتصادية هي هدف وقرار سياسي اكثر منها مسألة تتعلق بالحياة الاقتصادية³

2/ التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية

يرى اصحاب هذا الاتجاه ان التنمية السياسية هي عملية بناء الدولة القومية ⁴ اي انها يتم بمقتضاها تحويل المجتمع السياسي المتخلف لي دولة قومية ... وينطلق اصحاب هذا الاتجاه من مقولة اساسية مفادها ان

في ظل تنوع وتعقد الحاجات الأساسية والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية

¹نور الدين زمام ، القوى السياسية والتنمية .. دراسة في علم الاجتماع السياسي ، =الجزائر .. ديوان الوطني المطبوعات الجامعية ، 2007= ص 193.²
3-عبد الحليم الزياد ، مرجع سابق ، ص ص 90-91.³

⁴-احمد وهبان ، مرجع سابق ، ص 129
لم يعد بوسع المؤسسات التقليدية الاستجابة بشكل مقبول مع تلك الحاجات و هو الامر الذي استدعى اللجوء الى الدولة القومية باعتبارها المؤسسة الوحيدة التي يدين لها جميع الافراد بالولاء

و حسب انصار هذا الاتجاه انه لابد من توافر ثلاثة خصائص للدولة القومية والتي اذا ما توافرت تحققت التنمية السياسية وهي كالاتي
وجود مفهوم محدد للمواطنة *

وجود سلطة مركزية واسعة الاختصاصات *

نمو القدرة التنظيمية للدولة واتساع اختصاصاتها وامتداد نفوذها

ان التنمية السياسية تحدث كلها كان بوسع النظام السياسي بناء مؤسسات وتدعيم الممارسات السياسية الديمقراطية وينطلق اصحاب هذا الاتجاه مع افتراض مؤداه ان التنمية بما تتطلبه من قدرة على المشاركة لايمكن ان تتحقق في ظل ظروف القهر التي يشهدها النظام التقليدي وذلك وجب احلال نظام ديمقراطي محله كخطوة اولية في سبيل تحقيق التطور الاقتصادي والسياسي ¹

4- التنمية السياسية كسياسات تمتاز بها المجتمعات الصناعية

يعتبر أصحاب هذا الاتجاه ان التنمية السياسية هي تقليد النظام السياسي القائم في المجتمعات الصناعية و ذلك يخلق نظام سياسي يمتاز بوجود حكومة مسؤولية التي من شأنها التأثير ————— على المصالح الحيوية للمجتمع وكذا الفرض القيود على سلطة الدولة بالإضافة الى توسيع دائرة المشاركة السياسية للجماهير بمعناه اقتباس من سمات المجتمعات الصناعية
يعتبر ————— كشرط مسبق للإحداث التنمية السياسية ²

¹ احمد زايد ، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية. = (القاهرة .. نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع د. ت. ص 38

² نفس المرجع ، ص 36

- التنمية السياسية هي التحديث السياسي

ينطلق هذا التصور من افتراض مبدئي فحواه ان التنمية السياسية هي المحصلة النهائية لعمليات التحديث السوسيو- اقتصادي بمعنى المظهر السياسي لتلك العمليات وهي بذلك اي التنمية السياسية مرادفة لتحديث السياسي ويتركز هذا الأخير على أبعاد أساسية كما حددها صامويل هنتجتون وآخرون تتمثل فيما يلي

*- تمايز البنى والوظائف السياسية .

*- ترشيد بناء السلطة .

*- تدعيم القدرات النظامية والسياسية واشاعة روح المساواة¹

- التنمية السياسية هي التنمية القانونية والإدارية -

بحسب هذا التوجه فان التنمية السياسية هي مرادف للتنمية الإدارية والقانونية بحيث إنها تحقق في ظل التأسيس لأنظمة قانونية تتركز على أنظمة إدارية رشيدة يستند عليها البناء المؤسسي للدولة²

7- التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة السياسية

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من ان السياسة في المجتمعات التقليدية هي محتكرة من طرف عدد قليل من الناس ويخضع لها غالبية الجماهير خضوعا لا طوعيا وفي هذه الحالة فان المجتمع الحديث يقتضي إشراك عدد اكبر من الأفراد في عملية صنع القرار إي يقتضي خلق المواطن فعال ومشارك وهذا من خلال عملية التعبئة السياسية التي من شأنها أن تدفع الأفراد إلى المشاركة في العملية السياسية وهذا هو الهدف الرئيسي للتنمية

السياسية.³

¹ عباس عائشة، مرجع سابق ص 16

² نور الدين زمام، مرجع سابق، ص 194

³ احمد زايد، مرجع سابق، ص ص 37-38

8- التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية للمجتمع:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن النظم السياسية الحديثة هي بحاجة إلى ثقافة سياسية متطورة تحدد الهوية السياسية للمجتمع وتحقق التكامل الاجتماعي والسياسي بداخله ودليلهم في ذلك ان الثقافة السياسية يمثل مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم السلوك داخل النظام السياسي، وتحدد الوضع الذي يحدث هذا السلوك في إطاره¹

9/ التنمية السياسية هي دعم القدرات النظام من اجل احداث التغيير المنتظم والاستقرار :

و يقوم هذا التعريف على مفهوم الاستقرار السياسي القائم على القدرة على التغيير المنتظم الذي يعمل على تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي والارتقاء بـ قدرته ليتمكن من استيعاب أنماط المتطلبات السياسية والتنظيمية المتغيرة، وكذا الارتقاء بمهاراته ليتمكن من التعامل مع أنماط المشكلات الجديدة والمتغيرة التي قد تصدر عنه وليمتصها من المصادر الخارجية وبذلك يتسنى له التحكم في عمليات التغيير السياسي والاجتماعي في اطار من النظام والاستقرار²

¹ طاشمة بومدين . دراسات في التنمية السياسية في البلدان الجنوب .. قضايا واشكاليات = الجزائر .. ديوان المطبوعات الجامعية . 2011 ص 39

² طاشمة بومدين . مسالة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر 1988-1992 . رسالة ماجستير جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والاعلام . قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية . 2000-2001. ص 19

9- التنمية السياسية هي دعم القدرات النظام من أجل أحداث التغيير المنتظم والاستقرار:

و يقوم هذا التعريف على مفهوم الاستقرار السياسي القائم على القدرة على التغيير المنتظم الذي يعمل على تطوير و تدعيم قدرات النظام السياسي والارتفاع بقدرته ليتمكن من استيعاب أنماط المتطلبات السياسية والتنظيمية المتغيرة . وكذا الارتفاع بمهاراته ليتمكن من التعامل مع أنماط المشكلات الجديدة و المتغيرة التي قد تصدر عنه و ليمنعها من المصادر الخارجية وبذلك يتسنى له التحكم في عمليات التغيير السياسي والاجتماعي في إطار من النظام والاستقرار¹

10- التنمية السياسية هي التعبئة والقوة

بحسب أنصار هذا الاتجاه فان التنمية السياسية هدفها الرئيسي خلق نظام سياسي فعال له من القوة ما يمكنه من تعبئة الموارد لتحقيق التنمية ومن هذه الحالة فان الحكم على النظام السياسي يكون من خلال مدى تمتعه بالقوة في عملية تحديد الاهداف الجمعية وتعبئة الموارد لتحقيق هذه الاهداف لا من خلال ديمقراطيته او استقراره²

- وقد عرفها Robent packenham حسب خمس مدلولات³

- أ- المدلول القانوني .. يهتم بالبناء الدستوري للدولة بمعنى الأسس الديمقراطية بكل أبعادها
- ب- المدلول الاقتصادي .. يعني تحقيق نمو اقتصادي يتوافق وتطلعات الشعب الاقتصادية.

¹نور الدين زمام، مرجع سابق، ص197

²احمد زايد ، مرجع سابق ، ص 38

³مصطفى الصوفي، الجامعات المحلية والتنمية السياسية على الموقع الاتي..

www.safipness.com/index.php.!op=suit et art =96

د- المدلول سياسي ..تحقيق الانصهار في المنظومة الاجتماعية و
المشاركة في الحياة السياسيــــــــــــة هـ- المدلول الثقافي .. التنمية
عبرة عن تحديث يأتي نتيجة الثقافة سياسية معينة

- بينما يرى كل من غابريال الموند و ينكام باول = ان التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية بالذات استجابة النظام التحديات بناء الدولة وبناء الامة والمشاركة السياسية.

- اما صامويل هنتنبتون Samuel Huntington فيرى ان التنمية السياسية تتحقق عندما تتوفر ثلاثة عوامل هي-..

1- ترشيد السلطة .. اي أن تجري ممارستها و ستلحما وتداولها على اساس قانون او دستور محدد لوظائف

2- التميز والتخصص.. تمايز وتنوع الوظائف السياسية وإيجاد ابنية متخصصة لها.

3- المشاركة السياسية .. زيادة المشاركة السياسية من قبل المواطنين . ومن خلال قنوات و البيئات للمشاركة¹.

¹عز الدين دياب ، التنمية السياسية في الوطن العربي .. الضروريات والصعوبات ، مجلة الفكر السياسي ، القاهرة العدد 22-23-2005 ص39

- وقد عرفها عبد احليم الزيات على انه.. عملية سوسيو-تاريخية متعددة الابعاد و الزوايا بغية تطوير او استحداث نظام سياسي عصري يستمد اصوله الفكرية ومرجعية العقدية من نسق ايدولوجي تقدمي ملائم تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع وتشكل في الوقت نفسه منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية¹.

- وعرفها ايضا نبيل السملوطي على انها تتمثل في التنمية قدرات الجماهير على ادراك مشكلاتهم بوضوح وقدراتهم على تعبئة كل امكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي² وواقعي هذا الى جانب تمثيل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين ابناء المجتمع -وعموما قد استعمل مفهوم التنمية السياسية بأربعة طرق مختلفة-.

ا- التعريف الجغرافي للتنمية السياسية .. ويقصد به حاجة الدول النامية الى التنمية السياسية وهذا التحديد الجغرافي خال من اي محتوى او خصائص محددة سوى الاشارة الى مواقع حداثته ب- التعريف اللغوي للتنمية السياسية .. يعني ربطها بعملية التحديث الواسعة و بالتالي تعريفها بانها التحديث السياسي.

ج- التعريف الغائي للتنمية السياسية .. تعني الانتقال الى اهداف التي يراها النظام السياسي اما هدف واحد او اهداف متعددة و من بين اهدافها .. الديمقراطية والاستقرار و الشرعية والعقلانية والتغلغل والعدالة والتعبئة والامن والرفاهية

¹ علي عباس مراد ، المجتمع المدني والديمقراطية ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، 2009، ص ص 68-69.

² خالد سليمان فايز محمود . = اثر حركة المقاومة الاسلامية حماس على التنمية السياسية في فلسطين رسالة ماجستير . غير منشورة كلية الدراسات العليا . جامعة النجاح العظيمة نابلسي . 2004. ص 28

Table 1

“ .. ”

Journal of Management Education 36(7) 809–824

² حامد ربيع ، نظرية التطور السياسي ، القاهرة .. مكتبة القاهرة الحديثة ، 1972 ، ص 02

- **مفهوم التغيير** = التغيير في مفهومه الواسع هو الانتقال من الحالة الى أخرى انتقالا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية الموضوع التغيير او تؤثر على البنية و العملية معا وقد يكون التغيير كميا اذا ما اقتصر على التغيير في حجم النواتج وقد يكون التغيير نوعيا اذا ما تعلق بطبيعة الشيء موضوع التغيير كما قد يكون ايجابيا اذا ما ساهم في رفع المستوى أداء البنية وقد يكون سلبيا اذا ما ساهم في انخفاض مستوى أدائها¹

ومهما يكن شكل التغيير فانه قد يؤدي الى إحداث تنمية² سواء عن طريق زيادة قدرات المجتمع ونظمه الفرعية او أحداث حالة من الانتكاسة ينجم عنها إعاقة لقدرات المجتمع ونظمه الفرعية. وينقسم التغيير السياسي الى صيغتين أساسيتين وهما:..
أولا " التغيير الجذري " / حيث يتسم هذا النوع بالشمولية فهو يأتي في الأول في سياسي الطابع و تنتهي بان تكون مجتمعة الاتجاه فتحدث تغيرات كمية ونوعية في ان واحد تشمل الأنظمة الاجتماعية والاقتصادي والثقافية
ثانيا " التغيير الإصلاحي " يختلف عن الأول في كونه يعتمد على النظام القائم الذي يبين القواعد وسياسات تعود الى إحداث تغير كمي ونوعي

- ومن ملامحه ان عملية التغيير تتعلق بالسياسات و البنية المرتبطة بها أكثر من تعلقها بشاغلي الادوار كذلك فان التغيير الإصلاحي لا يقوم على التغيير في أبنية المجتمع إلا كنتائج لتغيرات كمية في شغل الادوار وفي الأداء هذا يعني لن هذا النوع من التغيير يهتم بالتغيير الكمي أكثر منه بالتغيير النوعي . وعليه يمكن القول ان التغيير الإصلاحي لا يتم على حساب النظام و إنما في إطاره³.

¹ طاشمة بو مدين ، إستراتيجية التنمية السياسية .. دراسة تحليلية للمتغير البيرو قراطية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم ، والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2006-2007. ص 10
2- نفس المرجع ، ص 11

- 3- المرجع نفسه ، ص 13
- مفهوم التحديث - يعتبر مصطلح التحديث اهم واشمل المصطلحات لكن في الوقت ذاته - يعد اكثرها ضيقا من حيث الثقافة والزمن فالتحديث عملية عامة اي لا تقتصر على المجتمع - بعينه وانما شهدت - معظم المجتمعات كما انه عملية تواتريه وتدرجية تتم على مراحل وليس انتقالا فجائيا من التقليدي الى الحديث ..¹
- ان الهدف من التحديث السياسي هو تنمية قدرات المؤسسات الحكومية لزيادة فعاليتها ورفع مستوى ادائها للتحديث السياسي ثلاثة سمات..
- اولا. تقوية سلطات الدولة مع اضعاف السلطات التقليدية القبلية / الاسرة
- ثانيا .. دعم صلاحيات المؤسسات السياسية.
- ثالثا .. دعم المشاركة الشعبية في العملية السياسية
- ويربط روستو التنمية السياسية بالبناء الاقتصادي فالتقليد عنده مناقض للتنمية ومتعارض معها لذلك فان عملية التنمية تتميز بالقضاء نهائيا على مظاهر او اثار المجتمع التقليدي
- ونرى هنري مين maine يفرق بين مجتمع يستند الى التعاقد تقليدي و مجتمع اخر يستند الى المكانة اما دور كايم فقام بالتفريق بين المجتمع متضامن اليا والمجتمع اخر متضامنا تضامنا عضويا في حين ان ماكس فيبر max veber يرى ضرورة التميز بين مجتمع قائم على سلطة تقليدية ومجتمع اخر يستند الى سلطة قانونية رشيدة²

¹ Samuel Huntington .the change to change = modernisation .développement and Politis comparative politics .1971.p322

²السيد الحببيسي . دراسات في التنمية والتخلف ..دراسة بنائية تاريخية = القاهرة دار المعارف . الطبعة الثانية .1982= ص 12.

-اما "كلود ولس" فيرى ان التحديث ، عبارة عن عملية تستند الى الاستخدام العقلاني للموارد وتستهدف بناء مجتمع عصري اي حديث ويكون مصبوغ بخصائص من بينها - توسع في المدن العراك الاجتماعي تزايد

الاعتماد المتبادل انتشار المعرفة بالقراءة والكتابة
تفتقد فيه وحدات الاجتماعية القديمة الى العديد من وظائفها واهميتها في تحقيق
التكامل الاجتماعي وتصبح تابعة للمجتمع العصري والقومي
وهذا المعنى يكون التحديث حسب كلود ولس ان عملية تستهدف
تعويض الكثير من العناصر المجتمع التقليدي باعتبار ذلك حتمية لا مفر منها
تفرضا عملية التغيير¹

المطلب الثاني /مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية

يمكن تتبع تطور مفهوم التنمية السياسية من خلال تتبع المراحل التي
مرت بها دراسات التنمية السياسية وعليه يمكن ان نميز ثلاثة مراحل اساسية
المرحلة الاولى

تمتد هذه المرحلة من نهاية الحرب العالمية الثانية الى ستينيات
القرن 20. وهي الفترة التي استقلت فيها العديد من دول العالم الثالث وبدأت معها
الحاجة الى وجود صيغ فكرية من شأنها ان تساعد على تجاوز التخلف والتقسيم
والركود الاقتصادي²

¹ عبد الغفار رشاد القسبي . التطور السياسي والتحول الديمقراطي . ط2 . القاهرة .. كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية 2006 = ص 39.

² نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزائر، ديوان
المطبوعات-الجامعية، 2007، ص، 47

وفي هذه المرحلة لعبت لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس
بحوث العلوم الاجتماعية الامريكية دورا كبيرا يبرز في تقديم
سلسلة من المؤلفات التي تعالج قضايا التنمية السياسية في دول
العالم الثالث ومن اشهرها كتاب غابريال الموند وجيمس كولمان عن
السياسة في المناطق النامية¹

واقترنت هذه المرحلة بظهور الثورة السلوكية التي احدثت ما يعني
بالصدمة المنهجية الشيء الذي انعكس على العلماء والباحثين واضطروهم على

التغيير مناهجهم ومسلماهم الفكرية وتصوراتهم للظواهر السياسية من خلال المزوجة المنهجية بين الالتزام النظري والبحث الميداني الامبريقي² والجدير بالذكر ان هذه الفترة شهدت ظهور نظرية التحديث في الخمسينات والستينات على يد علماء الاجتماع من امثال تالكوت بارسونز. حيث تعود اصولها الفكرية الى دوركايم وماكس فيبر الذين قاموا بمقارنة بين المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث في القرن 19،³ وكان الفرض من النظرية التحديث هو كيفية احداث تنمية السياسية في الدول الجديدة "حديثه الاستقلال" في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية بشكل يؤدي الى الديمقراطية الليبرالية فيها⁴ ان جوهر التنمية السياسية في الفترة الممتدة من منتصف الخمسينات الى منتصف الستينات واسنادا الى مفاهيم التحديث كان يمثل في التحول المجتمعات المتخلفة من الحالة التقليدية الى الحداثة ولا بد ان يكون هذا التقدم خطي نحو النموذج العربي الليبرالي⁵، وعليه فان الإرهاصات الاولى كان الفرض من ورائها الدمج بين مفهومي التنمية السياسية والتحديث السياسي ضمن سياق التغيير الشامل من المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث .

1- عبدالحليم الزيات ، مرجع سابق ، ص 37

2- نفس المرجع، ص ص 38.39

3- نور الدين زمام، مرجع سابق. ص 20

4- اسامة الغزالي حرب. الاحزاب السياسية في العالم الثالث.. الكويت. المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب 1978 سلسلة عالم المعرفة 117.. ص 27.

5- نفس المرجع ، ص 29

وكتقييم لهذه المرحلة فان تصور نظرية التحديث للتنمية السياسية غير مقبول لأنه يحمل في ثناياه توجهات ايديولوجية وقيمة منحازة وعليه فإنها لا تعكس الوجهة العلمية والموضوعية بالإضافة انه يتضمن تقليد الغير والعلاج بالمثل *homéopathique* عكس الأخذ بالأسلوب العلاج بالصد *allopathique* الذي يولي اهمية لعملية التأصيل والتجديد في ان واحد المرحلة الثانية

وتمتد هذه المرحلة من منتصف الستينيات البداية السبعينات وقد حاول علماء السياسة محاولة إعادة تعريف مفهوم التنمية السياسية وربطها بقدرة السلطة السياسية على المحافظة على النظام¹ ومن ابرز هؤلاء العلماء "صامويل هنتنغتون" الذي قدم إبعاد وأهداف التحديث مثل ترشيد السلطة لتحقيق التمايز الوظيفي والمشاركة السياسية حيث لاحظ ان هذه الأهداف تصطدم بخصوصيات تلك المجتمعات² ولاحظ أيضا ان مظاهر التحديث السياسي كالتعليم والتحضر³ ... الخ لم تقضي الى تحقيق الاستقرار السياسي ولا لاجتماعي بل أفرزت نظاما عسكرية اوتوقراطية ونظام الحزب الواحد وفي هذا السياق فقد عرف "صامويل" التنمية السياسية على انها "تطور الأنظمة القادرة على التعامل مع ضغوط التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية"⁴.

1- نداء صادق الشريفي، تجليات العوملة في التنمية السياسية .. الاردن.. جبهة للنشر والتوزيع، د،ت، ص 88

2- زمام نور الدين، مرجع سابق، ص 196

3- اسامة غزالي حرب، مرجع سابق، ص 33

4- زمام نور الدين، مرجع السابق، ص 196

المرحلة الثالثة..

وهي مرحلة السبعينات حيث كانت تعرف التنمية السياسية على انها " قدرة السلطة السياسية على وضع و التنفيذ السياسات العامة " ،حيث اُخذت دراسات التنمية السياسية تعتمد بالأساس على مدخل السياسات العامة القائم على نموذج الاختيار العقلاني الرشيد ،ومن ابرز هذه المرحلة "بانيدر" و"الموند و باول"¹

كما شهدت هذه المرحلة بداية انفصال دراسات التنمية السياسية عن دراسات التحديث وتزاوجها بدراسات عملية التغيير السياسي وفي هذا السياق ظهرت محاولات لدراسة التغيير السياسي ابرزها محاولة الموند

واخرون الدين عملوا على ادماج تأثير عوامل البيئة والقيادة والمهارة وعمليات الاختيار في اطار صيغة كلية للتغيير².

-المطلب الثالث. المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية .

يقول الباحثون والعلماء ان اختيار المدخل المناسب لدراسة قضية ما يتوقف على امرين هما

الأول .. هو الاتساق المدخل المختار مع طبيعة وموضوع القضية محل البحث

الثاني .. هو كفاءة هذا المدخل وقدرته على التحليل والتفسير

ونظرا لاتساع موضوع التنمية السياسية وصعوبة المام بجميع جوانبها وجدنا ان من المفيد ان نقتصر في دراستنا هذه على ثلاث مداخل رئيسية وهي المدخل القانوني والمدخل الماركسي والمدخل البنائي الوظيفي باعتبار ان هذه المداخل تشكل اهم وجهات النظر التي عولجت من خلالها التنمية السياسية³.

1-نداء صادق الشريفي ، مرجع سابق ،ص ص 88-89.

2-عبد الحليم الزيات، مرجع السابق ، ص 51 .

³عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية ، الابعاد والمنهجية ،الجزء الاول =دار المعارف الجامعية الإسكندرية،1985=ص151.

الفرع الأول ..المدخل القانوني .

رغم ان المدخل القانوني في دراسات التنمية السياسية اصبح من الداخل الكلاسيكية التقليدية حيث اصبح واضح عزوف الباحثين في الاعتماد علىية في دراسات المعاصرة للتنمية ولكن مع هذا واجب التوقف عنده لمعرفة مضمون اهتمام فقهاء القانون بالتنمية السياسية .

ان جوهر التنمية السياسية في رأي فقهاء القانون يشمل شكل اساسي في قيام دولة القانون تلك الدولة التي تخضع فيها هيئات الحاكمة والسياسة الخاصة للقانون ،كما يخضع فيها _____الحاكم والمحكوم لقواعد قانونية معروفة مسبقا و بالتالي تتحدد مراكزهم القانونية على النحو واضح

ويتطلب قيام دولة القانون وجود دستور او وثيقة قانونية تحدد السلطات العامة وصلاحيات كل منها وعلاقاتها ببعضها البعض ، كما تعين الوثيقة القانونية حقوق وواجبات الافراد والجماعات لتحقيق العدالة والمساواة. وعليه فان المدخل القانوني ، يستوجب ضرورة وجود ضوابط قانونية مصدرها الدولة لا غير لتحقيق التنمية السياسية وان كل ما هو خارج اطار الدولة لا يمكن ان يحقق او يساعد في تحقيق التنمية السياسية ولكن وما هو واضح ان التنمية السياسية تتحقق بتظافر مجهودات جميع عناصر المجتمع داخل اطر قانونية او سياسية او مدنية لان القانون او القاعدة القانونية لا تأتي من العدم فهي تعبر عن استجابة عملية او عن وجهات ايدولوجية او انعكاسا لمصالح اجتماعية فئوية او وظائفية او طبقية²، وهذا معناه ان هناك قصور في القانون في كثير من الاحيان على تحقيق التنمية السياسية ومنه لا يمكن الاعتماد عليه كمدخل وحيد لدراسة التنمية السياسية ، كما انه يركز على اطر المعيارية الشكلية ويهمل العمليات والانشطة غير الرسمية³، هذا كله قد يناء كله عن التحليل الواقعي والدقيق للظاهرة.

-عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية ، الابعاد والمنهجية، الجزء الاول =دار المعارف الجامعية،الإسكندرية،1985=ص151

2-السيد محمد البدوي، القانون والجريمة والعقوبة في التفكير الاجتماعي الفرنسي، ص 3.

3-AFNASYEV..marxist philosophy.p233

4-محمد شلبي في التحليل السياسي .. "المفاهيم المناهج، الاقتربات.

الادوار"، "القاهرة.د.ن.1996"، ص 118

الفرع الثاني ..المدخل البنائي الوظيفي

من اهم من طور هذا المدخل تال كوت بارسونز TALKOT.P ودافيد أستون D.eston وجبرائيل الموند A.Gabriel حيث اضافوا الكثير على التحليلات البنائية الوظيفية من أبعاد ومفاهيم جديدة حيث وفرت امكانيات واسعة لدراسة النظام السياسي.

ومفاد هذا التحليل ان النظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي ككل وانه ينقسم بدوره الى اجزاء انساق كل جزء له دور ونشاط و

ولان الافراد في التحليل الماركسي ينتجون فقط عندما يكونون متعاونون ويدخلون في روابط اجتماعية. وهذا في حد ذاته جوهر التنمية السياسية والمعيار الحقيقي للتطور السـياسي في الفكر الماركسي¹ وقد تعرض المدخل الماركسي لمجموعة من الانتقادات نذكر من بينها .-
اولا.. المساواة الاجتماعية والسياسية ماهي الا تصور غير واقعي
ثانيا . ان العامل الاقتصادي هو اساس التمايز والترتيب الطبقي. وهذا تصور ضيق لان التراتبية الطبقيّة تخضع لعوامل كثيرة وليس للعامل الاقتصادي فقط.

- ورغم ذلك يبقى المدخل الماركسي، مدخل مهم لدراسة التنمية السياسية خاصة مع ظهور مدارس تابعة له جديدة كمدرسة التبعية التي تعتمد على فساد انظمة العالم الثالث وعدم عقـلا نيتها وعدم استخدام مواردها الاقتصادية بصفة تضمن لها التطور والتقدم.

G.A.ALmoud.G.6.powell.couparative politics developmental 1-
approch.pp195.201

المبحث الثالث - ماهية المجتمع المحلي

يمثل مفهوم المجتمع اهم مصطلحات المحورية التي تدور حولها موضوعات وقضايا التغيير المخطط، ويرجع تطور استعماله بالضرورة إلى ميدانين من ميادين العلوم الاجتماعية وهما علم الاجتماع والانثروبولوجيا، وبالرغم من أن علماء الاجتماع يدرسون اجزاء كبيرة من المجتمع وطبيعة العلاقات بين أجزائه، إلا انه إي المجتمع يعتبر اكبر وحدة اجتماعية فالمجتمع نموذجي هو الأكمل والوحدة الرئيسية في التحليل السوسيولوجي يدل مصطلح المجتمع على كل " تجمع انساني يضم افرادا تجمعهم نفس الممارسات والتاريخ واللغة المشتركة وتضبطهم قوانين وقواعد واضحة¹

من خلال هذا التعريف يضم المجتمع مجموعة من العناصر وهي
/مجموعة افراد /موقع جغرافي/ تفاعل / قوانين/ وضوابط مشتركة.
ويشير في الاطار نفسه احمد زكي بدوي الى ان المجتمع هو
جماعة من الناس يعيشون معا في منطقة معينة وتجمع بينهم ثقافة
مشتركة ومختلفة عن غيرها. وشعور بالوحدة كما ينظرون الى انفسهم ككيان
متميز ويتميز المجتمع بتجميع الجماعات بينان في الأدوار المتصلة
ببعضها و التي تتبع في سلوكها المعايير الاجتماعية و يتضمن
المجتمع جميع النظم الاجتماعية الاساسية لمواجهة الحاجات البشرية الاساسية

- منال طلعة محمود، التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث ،
الاسكندرية . 2001. ص 05

3- احمد زكي بدوي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية . مكتبة لبنان . ط 400

المطلب الاول ..- تعريف المجتمع المحلي

كثرت محاولات العلماء المختصين وغير المختصين من أجل التعريف بالمجتمع المحلي فتعريف المجتمع المحلي صعب وتحديد ابعاده الاساسية يتطلب جهودا ومشقة ومن الصعب الاتفاق على مضمونه ومعناه و على اية حال سوف نقوم في هذا المجال باستعراض بعض التعاريف التي تناولت هذا المفهوم الدينامي-.

فالمجتمع المحلي بالنسبة لـ "بارسونز" يتميز بعلاقات عامة ومحددة ذات خصوصية وهو جانب من النظر الاجتماعية التي علاقة بالوضع المكاني للأفراد ونشاطاتهم ويعتبر بعض العلماء خصوصا علماء الاجتماع- ان الفروقات المكانية هي الاساسي لكن الفهم العام يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الافراد وفعالهم التي

تكون العلاقات الاجتماعية والأهم هو العلاقات التأثيرية المتبادلة بين الأفراد وبين المجال المكاني الذي يشغله¹ وحسب تونيز فان المجتمع المحلي ينجم عن ارادة عضوية تعكس رغبة ومشاعر عميقة من نفس الطبيعة والذي يحدد اهدافا واغراض تربط ارتباطا وثيقا لأنها نتيجة في العفوية والادمان والذكريات².

- 1 Parson Talcott. Sstructure and process in moderne society.ilinoi.the. Free press 7 gleuco. 1960.p..250
- 2 ARON.R la crise de l'état-providence. paris .seuil.1981.p=21

ان مفهوم المجتمع المحلي هو لفظ قديم في اللغة الإنجليزية يستخدم ليشير الى معان مختلفة في لغة الحياة اليومية فهو عبارة عن " نسق اجتماعي يشمل على عدد كاف من البناءات الاجتماعية النظامية لأفراد وجماعات وتنظيمات يستهدف اشباع حاجاتهم من خلال تكوين علاقات دور متبادل تشمل بناء النسق الكلي ولذلك فالمجتمع المثالي هو اصغر وحدة للبناء الاجتماعي داخل اي مجتمع¹ وما نستشفه من هذا التعريف انه جعل من المجتمع المحلي كيانا ايكولوجيا * يقوم اعضاؤه بأدوار معينة مهمة بالنسبة الى النسق الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات التكافلية كما يشير هذا التعريف الى مسائل محددة كالحجم/ ونمط الانشطة/ الشكل / عدد الافراد / الموقع ويوضح حقيقة اخرى وهي ان المجتمع المحلي هو وحدة مكتفية بداتها نظرا لأنها تحوي بناءات نظامية يحتاج اليها عادة أعضاؤه مثل مؤسسسات العمل / العبادة /التعليم وغيرها.

هذا وقد نظر ردفيلد Radvild الى المجتمع المحلي الصغير باعتباره يحظى بأربعة خصائص او مقومات محددة وهي " التميز / صغر الحجم / الاكتفاء الذاتي / تجانس الناس³.

1- سامية محمد جبار، علم الاجتماع المعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية .
 *الإيكولوجيا : يقصد بال إيكولوجيا لاجتماعية social écologie الدراسة علاقات التكافل بين الكائنات البشرية وانماط التوطن والاستيطان المكانية، كذلك كافة اشكال التنظيم الاجتماعي انظر سامية محمد جابر " علم الاجتماع المعاصر .
 3سامية محمد جابر ، علم الاجتماع المعاصر، مرجع سابق ص 70
 كما تم تعريفه المجتمع المحلي ايضا انه " جماعة اجتماعية تتميز بالعيش معا ولها مصالح واهداف مشتركة¹ ايضا يعرف المجتمع المحلي على انه " جماعة من الناس يعيشون في مساحة من الارض تجعلهم في اتصال مستمر يقدمهم للتعاون وللعمل على وحدة المجتمع مع الدين يعيشون فيه وعلى تماسكه ، ويتميزون بخبرات مشتركة و مؤسسات خاصة و نظم اجتماعية معينة تظم العلاقات بينهم وكلما نما المجتمع وكبر حجمه كلما ازداد عدد افراده وتعددت نظمه الاجتماعية.

- وهناك تعريف اخر له تبناه مؤتمر الخبراء الشؤون الاجتماعية لدول العربية المنعقدة بالقاهرة عام 1955 حيث يرى ان المجتمع المحلي عبارة عن " مجموعة من الافراد ، تتميز حياتهم بطابع ثقافي مشترك وفي مثل هذا المجتمع تتوافر كل او بعض الخصائص التالية :-
 ا- بقعة جغرافية محددة وثابتة الى حد كبير .
 ب- مصالح اجتماعية واقتصادية مشتركة .

ج- مجموعة من العادات والتقاليد والروابط الاجتماعية تستثير فيهم الشعور والاحساس بالانتماء الى مجتمعهم
هذا و نلاحظ ان هذا التعريف قد اغفل اهمية وجود مؤسسة او بناء تنظيمي يمكن عن طريقه ان يحقق افراد المجتمع اهدافهم . كذلك فان هذا التعريف وان كان قد تصدى لعرض بعض خصائص المجتمع المحلي . فانه قد جانبه بعض الصواب في تحديد جوانب اخرى تشكّل في مجموعها . محور مضمون في عملية تنمية المجتمع كلها²

-1Hillary G .A Definitions of community= Areas of Agreement. Rural sociology n 20. 1955. P 2

-2محمد كامل البطريق ومحمد جمال شديد. تنمية المجتمع المحلي. دون بلد. مكتبة الانجلومصرية. 1969 ص ص 28-29

ويعتبر تعريف رونالد وارن من احدث التعريفات حيث يرى ان مصطلح المجتمع المحلي يتضمن بعدا سيكولوجيا و اخر جغرافيا وثالث سيكولوجي فهو من الناحية السيكولوجيا يتضمن المصالح المشتركة والخصائص المميزة لأفراد والروابط المشتركة بينهم كما هو الحال لمجتمع المصلحة كما انه من الناحية الجغرافية يشير الى المنطقة بعينها تحتشد فيها الجماعات من الافراد و من الجهة النظر السيكولوجيا يرتبط البعدان السيكولوجي و الجغرافي معا ليشير المصطلح الى المصالح المشتركة. والى انماط متغيرة من السلوك تختص بها جماعات بعينها من الافراد نظرا لاشتراكهم في نفس المنطقة او المكان¹

المطلب الثاني..- خصائص المجتمع المحلي.

أولا. المكان أو الموقع لعل ابرز العناصر المحسوسة التي يتميز بها المجتمع المحلي هو البقعة المكانية او الموقع. الذي يحتله داخل المجتمع الاكبر . فالقرية تحتل مكانا محدودة النطاق والمعالـم ويشتمل هذا الموقع على المصادر والمرافق والخدمات التي تشبع الاحتياجات الأساسية لافراد المجتمع دون مشقة كبيرة في الوصول الفرد اليها . فهو يشمل عادة

كالأسرة مثلاً، وبناء على عضوية الفرد في كل جماعة من الجماعات. يتحدد له دور معين داخل الجماعة بما يتضمنه هذا الدور من حقوق وامتيازات وما يتطلبه من التزامات وواجبات يتعهد بأدائها. على أن دور الفرد في الجماعة لا يعتبر وحده مستقلة. وإنما يرتبط بغيره من الأدوار وبذلك تنشأ العلاقات داخل الجماعة، حيث أن هذا الارتباط بين الأدوار يعبر عن إحدى الخصائص الأساسية في بناء المجتمع المحلي

رابعاً. التباين الاجتماعي - أن كل فرد في المجتمع يلتزم كما سبق وأن أشرنا بدور معين في الجماعة وبالتالي يسير في حياته وعلاقاته بغيره وفق أنماط سلوكية معينة اقتضتها طبيعة الدور أو الأدوار التي ارتضاها المجتمع. وعليه فإنه يحتل - أي الفرد - مكاناً معيناً في البناء الاجتماعي. ويعرف هذا المكان في علم الاجتماع بالاسم المركز الاجتماعي للفرد social statu فكل فرد منا يحتل المركز معيناً في مختلف الجماعات التي ينتمي إليها ويرتبط هذا المركز ارتباطاً وثيقاً بدور كل منها داخل الجماعة. ومن الملاحظة أن هذه المراكز تتفاوت من ناحية قيمتها الاجتماعية وبالتالي فيما تجلبه من مزايا مادية أو أدبية لشاغلها، هذه التفاوتات في المرتبة هي الأصل في قيام ظاهرة جوهريّة داخل المجتمع المحلي وهي ظاهرة الطبقة الاجتماعية. فمن الواضح أن الأفراد أو الجماعات الذين يتكون منهم المجتمع يختلفون عن بعضهم بناءً على اعتبارات عدة، فالعوامل الاجتماعية كالسن / الجنس / المهنة / التقليم / الحالة الزوجية تلعب دوراً في التمييز بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع. على أن هذه العوامل لا تؤدي إلى خلق طبقات وإنما تخلق ما يسمى بالفئة الاجتماعية وتشمل هذه الأخيرة كل الأفراد التي تتوفر فيهم صفة معينة اتخذت كمعيار للتصنيف كالتعليم مثلاً

¹ **خامساً** معيار السلوك. - يميل السكان الذين يقطنون اقليماً معيناً ويكونون مجتمعاً في هذا الاقليم إلى الاشتراك في معتقدات واحدة أو متماثلة. وتبدوا هذه المعتقدات من طبيعة مزدوجة. فبينما يتعرض الشق الأول منها إلى الأهداف التي ارتضاها المجتمع لأفراده. ويحثهم على سعي نحوها. يختص الشق الثاني بتجديد قواعد السلوك التي لا بد من مراعاتها في الوصول إلى هذه الغايات. وقد أطلق على هذه القواعد والمعتقدات مفاهيم مختلفة من العادات والتقاليد والقيم والقانون العرفي ومالي ذلك. وإن كانت كلها تشترك في تحديد سلوك الأفراد

في المجتمع بحدود خاصة لا ينبغي تجاوزها في عملهم وعلى تحقيق الاهداف التي ارتضاها المجتمع. و لذلك فانه يرتبط هذه المعايير عادة نظام للجزاء الاجتماعي يتكفل بمحاسبة الخارجين عليها. وترتبط هذه المعايير بدور كل فرد في المجتمع وبالعلاقات بين ادوار الافراد. و بمدى وفاء كل فرد بالالتزامات. و من ثم تصبح المعايير السلوكية عنصرا هاما من العناصر التي لا بد من توافرها لقيام اي مجتمع محلي².

¹ زموري زينب، دور المؤسسات الثقافية في التنمية الثقافية، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، قسم العلوم الاجتماعية، 2015، ص 59.

² نفس المرجع ص 60.

المطلب الثالث .-وظائف المجتمع المحلي

بغض النظر عن كون المجتمع المحلي مجتمع ريفيا صغيرا او مجتمعا حضاريا كبيرا، فانه يقوم بمجموعة من الوظائف الاساسية اللازمة لحياة هذا المجتمع واستمرار هذه الحياة، وان اختلفت المؤسسات التي اطلعت بأعباء هذه الوظائف فمن مصطلح حكومة الى هيئات اهلية الى المؤسسات مشتركة بين القطاع الاهلي و الحكومي و من اهم هذه الوظائف

أولا. الضبط الاجتماعي. - اضطلعت المجتمعات منذ القدم بوظيفة المحافظة على النظام و المراقبة سلوك الافراد، حتى يأتي السلوك منسجما مع المعايير التي ارتضاها المجتمع لا فراده. وقد اختلفت المجتمعات خلال تطورها التاريخي في نوع المؤسسات الاجتماعية التي اسند اليها المجتمع وظيفة لضبط الاجتماعي، فقد يتولى ذلك رؤساء القبائل او العشائر او مجلس كبار السن لما لهم من تأثير قوي على الافراد في المجتمعات التقليدية. وتصبح هذه الوظيفة في المجتمعات الحديثة من اختصاص بعض الهيئات الرسمية كالشرطة والقضاء الى جانب الضبط الاجتماعي الذي يقوم به المجتمع ذاته متمثلا في الراي العام.

ثانياً التنشئة الاجتماعية - ان مستقبل المجتمع لاشك مرتبط بالأجيال الجديدة من الاطفال وباعتبارهم المورد البشري المتجدد، لمد المجتمع بالعنصر البشري الازم لبقائه واستمراره ولذلك يحرص المجتمع المحلي حرصاً بالغاً على المحافظة على الطفولة ورعايتها صحياً واجتماعياً و تنشئتها التنشئة التي تتفق مع الاوضاع السائدة في المجتمع، ومن الواضح ان النظام الاسري على مر العصور كان مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن القيام بمتطلبات هذه الوظيفة ومازال الى الوقت الحالى وان كان الاوضاع التي الت اليها المجتمعات الحضرية في العصر الحديث وما وصلت اليه وظيفة التنشئة من درجة التعقيد وما طرا على النظام الاسري من التطور. ان تدخلت مؤسسات اجتماعية اخرى لتشارك الاسرة في القيام ببعض جوانب

ثالثاً . توفير المطالب المادية - يعتبر المجتمع على وجه ما مجموعة من المستهلكين ولا بد من اشباع احتياجاتهم المادية من مأكلاً ومن مشرب ومسكن. وما الى ذلك ويعمل المجتمع على توفير المطالب المادية للأفراد. و اذا كانت بعض الهيئات الخاصة تقوم ببعض جوانب هذه الوظيفة. فان المرجع الاخير فيها هو السلطة المدنية في المجتمع والتي تعتبر مسؤولة مسؤولية اخيرة عن تموين افراد المجتمع باحتياجاتهم.

رابعاً . حماية حقوق الفرد ومراقبة الوفاء بالتزامات - ان المجتمع المحلي سواء كان مجتمعاً ريفياً بسيطاً او حضرياً معقداً، يتكون من مجموعة من الافراد لهم حقوق معينة وعليهم مسؤوليات خاصة، وتتولى السلطة في المجتمع بغض النظر عن الشكل الذي تتخذه هذه السلطة حماية حقوق الافراد والمراقبة مدى وفائهم بمسؤولياتهم ان ارتبطت هذه الوظيفة بوظيفة الضبط الاجتماعي التي سبق الاشارة اليها، الا انها في الواقع اكثر شمولاً منها نظراً لانها تمتد لتشمل امورا تشملها الوظيفة الاولى، حيث تتولى السلطة حماية حقوق الفرد في الملكية مثلاً او في البيع والشراء وما الى ذلك¹

خاتمة الفصل

- إن التنظير التتموي بمختلف جوانبه ارتبط خـلال

- إن التنمية السياسية لا يمكن فصلها عن سياق التنمية الشاملة ، إذ أن هناك شبه إجماع على ضرورة التعامل مع العمل التنموي بمنهج شمولي ، ذلك أن التنمية هي ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد ، فقد شبهها بعضهم بالمثلث :قاعدتها سياسية وضلعاها اقتصادي اجتماعي

- إن التنمية السياسية وان ارتبطت بالعالم الثالث فهي قضية عالمية لا تخص المجتمعات النامية فقط بل وحتى المتقدمة منها

- ان حقول التنمية بمختلف فروعها، ليس علما موجهها للداخل بقدر ما هو اقتراب لدراسة الخارج، أي نه حقل معرفي يعكس نظرة المجتمع الغربي تجاه المجتمعات الأخرى

- إن نجاح الغرب في عملية التنمية السياسية، ليس لكونه اتبع نظريات معينة، بل لأنه أبدع نظريات تلائم واقعهم، لذلك نرى أنه لا يجب البحث عن التنمية السياسية في مجتمعاتنا بعيدا عن تراثنا الديني والثقافي، ولقد ذهب بعضهم للقول أن: "ما في الإسلام الصحيح، يغني عما في تراث المسيح، وأنه ليس من أسباب التحضر الأخذ بعموم أساليب المتحضر".
- إنه رغم المحاولات الإيديولوجية التي تعتري التنظير التنموي، فإنه لا يجب أن تشك كل مبرر لرفض التنمية السياسية، وذلك بالتشبث بالخصوصيات والتقاليد والموقف السياسي الرفض والمقصي للأخر، كما أنه لا يجب أن نتجاهل الإنتاج المعرفي الموضوعي الذي أنتجته - أي الدراسات التنموية الغربية - وكذا الغايات التي تحملها وتسعى إلى ترسيخها
- وتأسيسا على ذلك تنبه العديد من الفقهاء والعلماء أخيرا إلى، أن العرب لم يلتفتوا إلى التنمية السياسية مما يدفع اليوم إلى التنبيه بضرورة التجسير بين القيم الإسلامية القائمة على التسامح والاعتدال والمساواة والعدالة، وبين المعطيات الإيجابية في الحضارة الغربية ومنظومة القيم التي تدعو للديمقراطية وهو ما يفرض الاهتمام بالعلوم السياسية وإدخالها في حياتنا، وإن كان هذا الأمر قد فاتنا في الماضي، فإنه لا يجب أن يفوتنا اليوم

مقدمة الفصل

إن ظروف بناء و تكون الدولة الجزائرية ، بعد أن أصبحت وحدة سياسية ذات سيادة وضعتها في مفترق الطرق بعد ما أصبح العالم منقسم إلى معسكرين اشتراكي و ليبرالي ، فانتهجت النهج الأول ، و مع ذهنية زعماء تلك المرحلة بدأت تطفوا بوادر شخصنة السلطة في الجزائر ، و انتهاج الحادية السياسية ، إلى غاية أزمة العالمية في 1986 ، بدأت المعالم أزمات هذا النظام تبرز إلى السطح.

و في العام 1989 و بسبب ظروف داخلية و خارجية و اكب النظام الجزائري المرحلة بانفتاح سياسي و اقتصادي تدريجي أدى إلى ظهور التعددية السياسية و الحزبية ، ثم أردفها بتعديلات دستورية عام 1996 و 2008 ، و تميزت هذه المرحلة بطغيان عنف سياسي الذي كاد أن يعصف بالدولة ككل ثم بعد سنة 1999 جاء الرئيس بوتفليقة بجملة من الإصلاحات الأمنية في إطار سياسي أدت إلى تراجع حدة العنف و لكن أيضا أدت إلى التراجع عن مبدأ التنازل عن السلطة .

المبحث الأول : الجغرافيا و السكان

يتناول هذا المبحث أهم المعالم المتحركة في تكوين الشخصية الجغرافيا للجزائر و المحددة لوزنها الإقليمي و الدولي ن كما يتناول الجانب البشري و الذي يعتبر من حيث المبدأ موردا أساسيا من موارد الدولة و البحث في العلاقة بين عنصر السكان و قدرات الدولة في إستيعابه ، و يبحث في التركيب العمري و نوعي و درجة التنوع الإثني و أثرها في عملية الإدماج و التكامل.

المطلب الأول : الجغرافيا

سنحاول إستعراض بعض المعطيات الجغرافية ، المتعلقة بالموقع و المساحة و الأهمية الاستراتيجية.

الفرع الأول: الموقع الجغرافي

تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الافريقية ، بين خطي طول 09 ° غرب غرينتش و 12 ° شرقا و بين دائرتي عرض 19 ° و 37 ° شمالا ، و تقدر مساحتها بحوالي 2381741 كلم² و يبلغ الإمتداد الشمالي الجنوبي للجزائر 1900 كلم ، أما الإمتداد الشرقي الغربي فيتراوح بين 1200 كلم على خط الساحل و 188 كلم على خط تندوف غدامس ، و تحيط بالجزائر عدة دول بسبب اتساع مساحتها ، من الشرق تحدها تونس على طول 965 كلم و ليبيا 982 كلم ، و من الغرب المملكة المغربية 1559 كلم و الصحراء الغربية بـ 42 كلم بـ 42 كلم ، و من الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طول 1200 كلم.¹

¹ عبد الهادي لعروق، أطلس الجزائر و العالم، الجزائر، دار الهدى 1998، ص12

الفرع الثاني : الأهمية الإستراتيجية

لموقع الجزائر أهمية استراتيجية و خصائص حيوية تجمع بين مميزات نادرة إستمدتها من موقعها المتوسطي في خريطة العالم القديم، فهي جسر إتصال و محور إلتقاء بين أوروبا و إفريقيا ، و بين المغرب العربي و شرق الأوسط و ممرا حيويا للعديد من طرق الإتصالات العالمية برا و بحرا و جوا¹

فمن الناحية الجغرافية و الإقليمية يتميز موقع الجزائر بأبعاده الفاعلة و المؤثرة على الصعيد العالمي ، **فالبعد الأول** هو بعد الهوية و الإنتماء ، بمحوريها المغربي حيث تمثل الجزائر قلب المغرب الكبير و مركزه الإقتصاد و البشري و هي الممر الطبيعي بين الشرق الأوسط و إفريقيا و المحور العربي الإسلامي و هو محور الإنتماء للحضارة العربية الإسلامية التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية و جعلت منها رافدا للتواصل و الإثراء مع العالم العربي الإسلامي²

البعد الثاني هو بعد التفاعلات الاقتصادية و العلاقات الحضارية و البشرية بمحوريه المتوسطي حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزءا من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة و التي امتدت لتغطي أجزاء شاسعة من ارضيها ، و لازالت حاليا تستفيد من المزايا الاقتصادية و الاستراتيجية لمنطقة البحر البيض المتوسط إحدى أهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي و منطقة حساسة في السياسة العالمية ، و يتسع هذا البعد الاستراتيجي في موقع الجزائر ليشمل أوروبا و يتداخل معها ، لأن المتوسط تاريخيا كان دائما عامل ربط و اتصال حركي اقتصادي و إنساني مع أوروبا ، وقد دعم هذا البعد بربط مناطق الاستهلاك الرئيسية في أوروبا بحقول الغاز الطبيعي الجزائري .

¹ نفس المرجع ، نفس الصفحة .

² نفس المرجع ، نفس الصفحة .

في الجزائر

عبر أنبوبين يقطعان البحر المتوسط ، عبر تونســــــــــــــــس و إيطاليا ، و عبر المغرب واسبانيا ، و الثاني هو المحور الإفريقي على ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي ، و دعم وسائل الاتصال و الربط مع الدول الجوار الإفريقي ، وازدادت فاعلية هذا المحور بعد إنجاز طريق الوحدة الإفريقية الذي فتح موانئ المتوسط على هذه الدول ، و نشط العلاقات البشرية التاريخية و المبادلات التجارية التقليدية

و تشمل محصلة هذه الأبعاد، إلى جانب الدور الريادي للجزائر على رأس العالم النامي في الميدان السياسي و الاقتصادي، أهم المعالم المتحركة في تكوين الشخصية الجغرافية للجزائر ، و في تحديد وزنها الإقليمي و الدولي¹

هذه المساحة المترامية الأطراف و الموارد و المزايا الكثير و المتنوعة فرضت على الجزائر انتهاج سياسات جواريه صارمة أوصلتها في بعض الأحيان إلى حد المواجهة المسلحة و التهديد لزعة الاستقرار.

¹ نفس المرجع ، نفس الصفحة .

المطلب الثالث : الاقتصاد الجزائري

الفرع الأول : وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات :

من الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال ، حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها على السياسة اقتصادية اشتراكية ، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالاتها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها ، وكون المجتمع الجزائري مجتمعا زراعيًا ، قامت الدولة الجزائرية في تلك الفترة بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها ، و للقيام بذلك ، اعتمدت الدولة الجزائرية على إيرادات ناجمة من قطاع المحروقات التي تميزت بالارتفاع باستثناء سنة 1986/1989 التي تميزت بانخفاض ، سعر البترول ، اجتهدت السلطات الجزائرية في تحسين مستوى أفرادها ، وتحقيق مكانة معتبرة للدولة .

• اعتمادا على سياسة التصنيع كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي ، وجعل وسائل الإنتاج ملكية عامة

• الاهتمام بالسوق الوطنية أولا ، و الانضمام إلى السوق العالمية كهدف تعتبر أن الجزائر شهدت مرحلتين أساسيتين لتحقيق التنمية الاقتصادية :

• مرحلة القرار المستقل التي تمتد من 1962 إلى 1993 و التي تميزت بارتفاع إيرادات المحروقات و خاصة البترول خلال 1973-1979-1981

• مرحلة القرار الغير المستقل ابتداء من سنة 1993 نظرا للوضعية العامة للدولة الجزائرية منها ثقل المديونية الخارجية ، المر الذي دفعها إلى تبني إعادة الجدول و تبني الإصلاحات الاقتصادية التي فرضها كل من الصندوق الدولي و البنك العالمي .

يتبين لها من خلال ما تقدم ، أن مرحلة القرار المستقل تميزت بقيام الدولة الجزائرية بإصلاحات اقتصادية ذاتية دون وجود ضغوطات

خارجية (سيرورة التصحيح الهيكلي الذاتية للاقتصادية) و تتصف هذه المرحلة بصفة عامة ب:¹

1- 1 مرحلة الانتظار (1966/1962)

تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتـاجي ذهاب المعمرين الأوروبيين الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي) تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي و الفلاحي و التجاري

تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية و قامت السلطة الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963 و المناجم سنة 1966 بدأت اللجان التسييرية تزول في الصناعة ، و تحل محلها الشركات الوطنية بعدما قامت الدولة بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفير الشروط المناسبة.

¹- عبداللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962-1980*ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1982، ص21

2-1 التصحيح الهيكلي الأول (1967-1979)

اتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها: المخطط الثلاثي 1967-1969 الذي يركز على الصناعة و الأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى "هذه الأفضلية سمحت لتخصيص 18.2 % من إجمالي الاستثمارات لسنة 1967 مقابل 13% سنة 1963 ، ولقطاع الزراعة 12.5 % سنة 1967 مقابل 17.5 % سنة 1963" و يظهر المخطط الرباعي الأول (1970-1973) قيام المؤسسات العمومية و الجماعات المحلية ، و الوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية و اختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط يطمح إلى الهدف المرجو من ذلك المخطط ، إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد في حين يعتبر المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) تكمله للمخطط السابق، حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة ، وخاصة الحديد ، و المحروقات ، و مواد البناء ، و الميكانيك ، و الكهرباء و للإلكترونيك ، و كذا الاهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية ، نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات إن إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة بهدف إنتاج سلعة إنتاجية لمختلف القطاعات ، بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل "إن هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام ، حيث حقق 65.42 % سنة 1978 مقابل 30.07 % سنة 1969"¹

¹ Behidi Kamel « ajustement structurel et Nouvelle politique -1

Industrielle :Rupture ou Perpétuation ?,Revue Algérienne d'économie et gestion ,N° 2mai 1998,pp57 -66

1-3 التصحيح الهيكلي الثاني (1979-1987)

تتميز هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تتمثل في:¹

عملية التنازل عن ممتلكات العمومية من خلال صدور القانون 81/84، ثم القانون 19/87 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية و مستثمرات فلاحية جماعية ، حيث كانت تهدف عملية إعادة تنظيم الأول الزراعية للدولة إلى تشجيع القطاع الذي كان مهمشا بالمقارنة بالقطاعات الأخرى ، و من أجل ضمان التسيير المحكم و الفعال للمؤسسات العمومية ، قامت السلطات الجزائرية بـإعادة هيكلتها العضوية بمرسوم 242/80 الصادر في 04-10-1980 و طبقت في بداية 1981، حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة واستمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك إلى إعادة الهيكلة المالية ابتداء من سنة 1983 كنتيجة مع النظام المالي و المصرفي. إن القيام بتلك الإجراءات كانت ترمي في عمومها إلى التخلي التدريجي عن المفاهيم العهد القديم ، و الانفتاح التدريجي للسوق الوطنية ، و إعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية رأت الدولة أن تقوم بإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية ، و تم ضبط قوانين الاستثمار في القطاع الخاص 11-82 و في إطاره تم حتى سنة 1984 التصريح بالاستثمار لحوالي 1000²

¹- Benbitour Ahmed « L'expérience algérienne de développement (1962-1991), Edition Dar ECHRIFA ?Algérie, 1962

²- هني أحمد ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، الديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991.

استتمت السلطات الجزائرية في القيام بجملة من الإجراءات منها على سبيل المثال : استقلالية المؤسسات العمومية (01/88 قانون)، حيث أصبحت الهيئات المسؤولة عنها لها الحرية التامة في اتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات والتقييم دون العـودة للجهة المركزية تهدف هذه الإصلاحات إلى التفريق بين التسيير المؤسسات الاقتصادية بواسطة لجان إدارية تمثل الإدارة التي تبقى في يد الدولة عن طريق صناديق المساهمة ، إن قانون المالية 03/88 الصادر يوم 12/01/1988 يعتبرها كشخص اعتباري يخضع للقانون التجاري ، ومنبع لتراكم رأس المال ، و مولد للسلع و الخدمات. قد حاول الأستاذ بويعقوب احمد أن يقدم مع التحليل الأهداف و المبررات التي رافقت عملية تبني النصوص الأولى الإصلاحات المتعلقة باستقلالية المؤسسات ، حيث أعتبر التقارير (التقرير الأول في ديسمبر 1986 ، الثاني في جون 1987 ، و الثالث في مارس 1988) التي ناقشت هذا الموضوع ركزت على سلسلة من المبررات أساسية انطلاقا من التقرير الثاني لجوان 1987 حيث تتمثل في:¹

- تعتبر كعملية لإعادة تكييف الاقتصادي الوطني حسب المعطيات الجديدة و بالتالي السعي إلى تحقيق فعالية السياسة الاقتصادية.

- تحقيق تلك النتيجة السـالفة الذكر ، يتطلب أن تقوم تلك الإصلاحات بالربط بين التخطيط و عمل السوق ، إلا أن هذه العملية تطرح إشكالية الضبط بين الخط و السوق.

- عملية الإصلاح بدأت في الثمانيات انطلاقا من إعادة هيكلة المؤسسات، إلا أنها تعطلت عدة سنوات بسبب اختلالات الموجودة بين المؤسسات و العمل الحقيقي سواء على مستوى الحقوق أو الاقتصاد.

¹ - Djillali Liabes « l'entreprise entre l'économie politique et société industrielle ». Edition codesrai, 1989.

إن من أهم أهداف الإجراءات المتفق عليها هي :¹

• التحرير الجزئي للاقتصاد و ذلك بقيام السلطات الجزائرية بإصدار قانون ضبط الأسعار في جويلية 1989 ، الذي يرمى إلى تطبيق الأسعار الحقيقية ، مع التخلي التدريجي لدعمها لبعض السلع و القيام بتغيير السجل التجاري للمؤسسات .

• وضع إطار قانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مع إعفائها من الضريبة و هذا بالقيام بتعديل قانون الضرائب المباشرة خلال سنتي 1989-1990.

• منح رخصة استيراد مباشرة للمتعاملين الخوص مما يعتبر كبداية لتحرير التجارة الخارجية

يمكن أن يقول عن تلك الإجراءات بأنها كانت صارمة في العموم في : تخفيض قيمة العملة الوطنية ، و ضبط الاتفاق الحكومي و امتصاص السيولة الزائدة و تحرير الأسعار بغية إقناع شركائها الدائنين.

الفرع الثاني : الاقتصاد الجزائري و الإصلاحات:

بدأت السلطات الجزائرية بالإصلاحات سنة 1988 بصورة محتشمة ، حيث تم التصديق على جملة من القوانين كانت ترمى في مجملها كما أشرنا باختصار سابقا إلى إصلاح المؤسسات الدولة

التي أصبحت منذ تلك الفترة خاضعة للقانون التجاري إن منافع المتوقعة من تلك الإجراءات التصحيحية الاقتصاد الوطني لم تتحقق في مجملها كونها لم تؤخذ في إطارها الشمولي و تبعا لذلك ، تدهورت الوضعية الاقتصادية وتمثلة فيما يلي.

¹Bouyacoub Ahmed , l'entreprise publique et l'économie de marché (1988-1993) », les cahiers du CREAD, N°39, 1997, p23

• تحرير الأسعار و إزالة القيود على التجارة الخارجية و الحد من التدعيم لمعظم السلع الأساسية.

- تخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار بنسبة 50 % ، وتعديل الدينار حتى يكون قابل للتحويل إلى عملات أخرى
- إيجاد آليات و ميكانزمات للانتقال إلى اقتصاد السوق (إعادة الهيكلة ، و استقلالية المؤسسات و الخصوصية)
- تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي و ضبط الاتفاق العام.
- وضع الأول مرة في الجزائر قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05.
- اتخذت هذه الإجراءات لتثبيت الاقتصاد الوطني ، و قد نجحت نسبيا و يشكل مؤقت في تحقيق التوازنات النقدية و المالية على مستوى الكلي ، و من المؤشرات الدالة على ذلك.
- انخفاض في عجز الميزانية من 8.7 % سنة 1993 إلى 4.4 % سنة 1994 .
- انخفاض معدل التضخم إلى 38.5 %
- تحسين احتياط الصرف 2.64 مليار سنة 1994
- تم حل 88 مؤسسة عمومية و تم إعطاء 5 مؤسسات استقلاليته من أصل 23 مؤسسة و إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، و عرض 5 فنادق إلى الخصوصية.

¹ Benissad Hocine ,Algérie : Restructuration et Réforme

Economiques (1979-1993 » , Office des publications Universitaires , 1994p140 Algérie

2-2 برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998)

تبين لنا من خلال برنامج الخاص بالتثبيت الاقتصادي (1993-1994)، أنه يمس جميع المجالات منها : المالية و النقدية ، و

التجارية و الهيكلية و حتى القضايا الاجتماعية ، إن هدف الجزائر من تطبيق هذه الإصلاحات من خلال برامج التصحيح الهيكلي ، هي إحداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي و الاجتماعي عن طريق تطبيق سياسات معنية ، ترمي هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الكلي إن برنامج التثبيت الاقتصادي الذي تم الإنفاق عليه مع الصندوق النقدي الدولي يوم 22 ماي 1995 كان مشروطا كتابيا ، و من أهدافه ما يلي:

- تحقيق نمو متوسط 5% من إجمالي الإنتاج الخام (PIB) خارج المحروقات.
- تخفيض نسبة التضخم إلى 10.3%
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، و تحرير الأسعار، و إلغاء التدعيم للسلع.
- الشروع في الخصخصة من خلال وضع إطار تشريعي.
- أن يعادل احتياط الصرف 3 أشهر من الواردات

تميزت سيرة الإصلاح الاقتصادي بعدة سمات إيجابية تتمثل بصورة عامة في:¹

- تحقيق معدل نمو 3.9% ، 4% ، 4.5% خلال السنوات 1995 و 96 و 97 على التوالي.

¹ابوعتروس عبد الحق ، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر : الانجازات و التحديات، الملتقى الدولي حول التأهيل المؤسسة الاقتصادية و تعظيم الاندماج في الحركة الاقتصادية العلمية ، سطيف ، 29-30 أكتوبر 2001

- تحقيق فائض من الميزانية بلغ 3% من إجمالي الإنتاج الخام سنة 1996 ، و 1.3% في سنة 1997 ، مع تحقيق عجز يقدر بـ 1.4% في سنة 1995. يمكن أن ترجع السبب في ذلك إلى الإرتفاع النسبي في أسعار

البتروول ، و التوقف في تمويل المؤسسات الاقتصادية صادية بالمواد
الولية و التجهيزات من السوق الخارجية .

• انخفاض معدل التضخم من 21.7% ، و 18.7% ، و 7% خلال 95،96،97.
إن هذا الانخفاض راجع للتعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعومة ، و
انخفاض قيمة العملة الوطنية.

• ارتفاع الإيرادات من 27.6% إلى 33% و إلى 34% من الناتج
المحلي الإجمالي سنتي 93-96،97. أما النفقات العامة
فحققت النسب التالية ، 33.6% و 29% و 31% خلال السنوات
95،96،97 على التوالي.

ملاحظة ، أن القطاع الصناعي ناعي هو المتضرر من
تلك العملية بـ 54% ، ثم يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري بـ 30% ،
زيادة على تسريح حوالي 213 عامل إلى جوان 1998 ساهم
برنامج الخصخصة لسنة 1995 على إدخال رأس المال و
التكنولوجية المتطورة إلى قطاع الصناعة لإعطائه ديناميكية و
الرفع من قدرته ، واجه صعوبات جمّة نتيجة انخفاض
الطاقة الإنتاجية و ارتفاع التكاليف في السابق.¹

¹-مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل
الهيكلي المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (CNES) ، الدورة العادية الثانية عشر ،
نوفمبر 1998

الفرع الثالث : الوضعية الاقتصادية بعد 1998:

النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية و النقدية
على المستوى الكلي ، و تحقيق استقرار سياسي و أمّني في نهاية التسعينات و
بداية الألفية إلى حد ما ، دفع بنائب رئيس البنك الدولي في نهاية

و تماشيا مع التطورات الحاصلة في المحيط الدولي، و جلب المستثمرين الخـواص و الأجانب اتخذت عـدة إجراءات بغية إعطاء ديناميكية و فعالية للجهاز المصرفي العمومي الجزائري ، حيث خصصت الدولة 10 مليار دينار جزائري في سنة 2002 تضاف إلى 19 مليار دج قد رصدت لسنتي 2000 و¹ 2001 ومن نتائج ذلك ، إمكانية مشاركة القطاع الخاص فيها ، حيث بادرت الحكومة الجزائرية بالسماح للخواص الوطنيين أو الأجانب بإنشاء مصارف خاصة ابتداء من سنة 1998 ، حيث وصلت إلى 26 مصرفا في سنة 2001².

و قامت الدولة الجزائرية بإعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني، انطلاقا من التعديلات التي تجرى من حين لآخر في تشريعاتها الاقتصادية تماشيا مع المستجدات الدولية و الوطنية . و من أهم هذه التعديلات قانون الاستثمار و قانون الخصخصة المعدلين في أوت 2001 بأمر 03-01 و 04-01 على التوالي يتمحور قانون الاستثمار حول توفير مناخ ملائم مع وجود آليات أكثر فعالية لتطوير الاستثمار، و رفع من القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية و أهم ما يميز هذا القانون المعدل ما يلي: عدم التمييز بين القطاع العام و الخاص ، و إنشاء شبك موحد يقدم خدمات في الوقت المجدد لكل الأطراف وطنيين أو أجانب تميزه عن قانون الاستثمار السابق بتلك الخصائص المذكورة أعلاه و أخرى ، فإنه يقدم حوافز جمة للمستثمرين يهدف تحفـيزهم و جلبهم للقيام بالاستثمار في الجزائر.²

¹ نفس المرجع السابق ل:مجلة الاقتصاد و الأعمال ،ص28

² د.عماري ، الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على القطاع الصناعي في الجزائر ،ملتقى دولي ، 29-30 أكتوبر 2001، ص91-106

و إذا أخذنا بالاعتبار أن الجزائر تتأهب للإنضمام إلى المنطقة العالمية لتجارة ، و انفتاح السوق الوطنية على مصراعيه على المنافسة ، فعلى المؤسسات الوطنية أن تسعى قدر الإمكان من رفع قدرتها

التنافسية ، حتى تتمكن من مواجهة كل التحديات المنتظرة و إن التحقيق ذلك يتأتى بالجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في جميع المجالات الحياتية بصورة فعالة و ناجعة من حين لآخر ، بغية رفع المعدلات الإنتاجية و التشغيل مما يؤدي إلى زيادة دخل الفرد الجزائري ، و تحسين الظروف المعيشية لمواطنيها . و قد تكلمنا فما سبق عن جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة الجزائرية¹ و مازالت لم تنتهي إلى حد الآن . و بناءا على ذلك ، إن تحقيق قدرات تنافسية عالية على مستوى المؤسسات أو القطاعات الاقتصادية أو الدولة ، يمر عن طريق تلك الإصلاحات و إصلاح قطاع البحث العلمي و التكنولوجي².

¹ عبدالعزيز شرابي ، النتائج الأولية لبرنامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغربية ، حوليات وحدة البحث إفريقيا و العالم العربي ، جامعة منتوري قسنطينة ، مجلد 11 ، سنة 1998 ، ص 75.

² مجلة الاقتصاد و الأعمال ، إعادة تأهيل الصناعة مفتاح القدرة التنافسية ص 35-36 .

المبحث الثاني: التنمية السياسية في عهد الأحادية

لدراسة هذا المبحث ركّزنا أولا عن الثقافة السياسية في الجزائر في الفترة ما بين (1962م-1988) كمطلب أول، ثمّ عن المقتضيات لهذه الأحادية كمطلب ثاني .

المطلب الأول: الثقافة السياسية في الجزائر (1962م-1988)

أول ما يمكن الحديث عنه من خلال ذات المطلب هو عن المكونات ، ثم عن طبيعة ومراحل تطورها ، وأخيرا نتحدث عن الثقافة السياسية من خلال مواقف النظام.

تمثل الثقافة السياسية فرعاً من الثقافة العامة للمجتمع، وهي تتضمن انساقاً متعددة ومختلفة من الثقافات السياسية بحسب الأجيال والبيئات والمهن، وهي عمومًا تمثل محصلة تفاعل الخبرة التاريخية والوضع الجغرافي والمعتقدات الدينية والظروف الاقتصادية، والاجتماعية لبلد ما¹، ويعرفها المنوفي على أنها مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة، والتي تعد مسؤولية إلى حد بعيد عن درجة شرعية النظام القائم، فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها كما أنّ الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة².

ويمكن رصد ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية، ثقافة ضيقة لا يستطيع في إطارها المواطن إصدار أحكام وتقييمات بخصوص النظام السياسي واقتضاره على تلقي مخرجات النظام والامتثال لها لقصوره على تصور بدائل أخرى أو لعجزه وعدم رغبته في ذلك، ثقافة سياسية تابعة تتميز بمساهمة متواضعة تصل في بعض الأحيان إلى حد العزوف في بلورة مدخلات للنظام السياسي لا اعتقاد المواطن بعدم جدوى ذلك، بالرغم من وعيه واستيعابه لقواعد اللعبة.

¹ علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغيير، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص.123.

² كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، بيروت: دار ابن خلدون، 1980، ص.14.

ويقترن هذا الشكل من الثقافة السياسية بالمجتمعات ذات الأنظمة التسلطية التي تضيق هامش الحريات وتعمل على إقصاء القوى الحية المعارضة، النوع الثالث من الثقافات السياسية يتمثل في الثقافة المشاركة والتي ترتبط بمعرفة ووعي الجماهير بحركة نظامها

السياسي والقواعد التي يعتمدها ومؤسساته ومدخلاته ومخرجاته وبالتزام أفراد المجتمع بالمشاركة السياسية الفعالة¹. وللثقافة السياسية العربية خصائص يكمن إبرازها من خلال تحديد مواقفها من بعض القضايا الأساسية، كقضية الهوية والانتماء، قضية المشاركة السياسية، وعلاقة الدين بالمنظومة السياسية الوطنية².

وسنحاول معالجة قضية الثقافة السياسية الجزائرية، من خلال الإطار النظري الذي سقناه في الفقرات السابقة، ومن ثم تحديد مكوناته وبيان طبيعتها ومراحل تطورها، ثم موقفها من القضايا المشار إليها آنفا.

الفرع الأول: المكونات

تتعدد وتتنوع مصادر الثقافة السياسية الجزائرية، من مؤثرات جغرافية، وتفاعلات تاريخية على محددات حضارية، وسياقات إقتصادية وإجتماعية وخيارات سياسية، وسنحاول استعراضها في الفقرات التالية.

¹ علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص.125.

² علي الدين هلال، نيفين مسعد، المرجع نفسه، ص.125.

أ- المؤثرات الجغرافية:

تمتلك الجزائر موقعا جغرافيا إستراتيجيا مميزا، وذلك باعتبار موقعها المغاربي ومكانتها على الصعيدين العربي والإسلامي وبعده الإفريقي والمتوسطي¹، إضافة إلى إنخراطها في الحياة السياسية الدولية بشكل فيه الكثير من الحماسة والفعالية، فقد عملت على

مناصرة حركات التحرر ضد الإستعمار وناضلت من أجل نظام إقتصادي دولي أكثر عدلا ومساواة، وتبنت كثيرا من قضايا العالم الثالث في مجالات التنمية والتقدم، هذه الحيوية والطاقة أضفت على الجزائريين طابعا متميزا، وجعلت منها وجودا حضاريا يتمتع بأعلى درجات الوعي التاريخي².

ب- الأرضية التاريخية:

ليست الجغرافيا وحدها التي شكلت ميزات الأمة الجزائرية الثقافية والحضارية، بل إنّ الجزائريين، وعبر تاريخهم الممتد عبر الزمن، والذي لا يمكن فصله عن تاريخ المغرب ككل، قد تميز بحبهم للحرية والإستقلال، ورفضهم للجور والظلم والتمييز، ولم يمكن تعاقب الغزاة المحتلين على أرضهم من إخضاعهم وإستعبابهم³.

وبالرغم من إستعصاء الجزائريين على الغزاة، وتميزهم كأفراد بخصائص نفسية ودينية عالية وتوفرهم على كثير من الفضائل والإستعدادات الفطرية الطيبة فإنّهم لم يمارسوها بشكل إيجابي بحيث تتحول إلى دواعي للتجمع وإلى دلائل للوعي المولد للمؤسسات السياسية والأنظمة الإجتماعية.

¹ محمد الهادي لعروق، أكلس الجزائر والعالم، دار الهدى، الجزائر، ص.12.
² محمد العربي ولد خليفة، النظام العالمي ماذا تغير فيه؟ وأين نحن من تحولاته، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1988، ص.288.
³ محمد العربي ولد خليفة، النظام العالمي ماذا تغير فيه؟ وأين نحن من تحولاته، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1988، ص.288.

ولم تؤهلهم إلى بلورة وعي سياسي وطني للدفاع عن بلادهم وإكتفائهم بإنتفاضة قبائل مقدامة أو شخصيات كبيرة، وهو ما قد يفسر أنّ أمتنا أنجبت أبطال حرب وتحرير أكثر من أبطال بناء وحضارة، وأنّ التحديات كانت دائما تبدو لنا أكثر جاذبية من

في الجزائر

الدعوة إلى الانخراط في أعمال ومشاريع تتطلب الجهد والنفس الطويل اعتمادا على المثابرة والإنضباط والإنسجام¹.

ولقد إكتفى الجزائريون، خلال قرون من الزمان، بنوع من الحكم الذاتي على مستوى "العرش" و"الدشرة" القائم على أساس بعض الفضائل الأخلاقية "كالجماعة" و"التويزة" وفشلوا في بناء مجتمع كلي، وتحقيق الوثبة النوعية التي تنقلهم من الفردي إلى الجماعي، ومن البداوة والترحال إلى الحضارة والمدنية ومن القبيلة إلى الأمة، ولعل السبب في هذا الفشل هو تلك الممارسات العنصرية والتمييز الذي مارسه الدول الإستعمارية التي أقيمت على أرض الجزائر، والتي عملت على تهـميش وإهانة الجزائري، ونهب خيراته، بحيث لم يبق في مخيلته سوى تلك الفكرة السلبية عن الدولة، والتي تحولت مع الزمن إلى عدااء غريزي وكره مزمن لكل ما يدعوا إلى الإنضباط والقانون، وأنتـجـت حساسية مفرطة عند الجزائريين وإستعدادا للثورة على كل مظلمة وجور وتحولت إلى قيمة ثابتة وخاصة نفسية تطبيعهم².

وبمجئ الإسلام، وهو الحدث الثقافي والروحي والإجتماعي الأهم في تاريخ الجزائر والذي إكتسبت معه مقومات هويتها من عقيدة إسلامية ولغة عربية وطابع مميـز من العادات والتقاليد إنتقل الجزائريون³.

¹ مصطفى الأشرف، (ترجمة حنفي بن عيسى)، الأمة والمجتمع، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص.70.

² نور الدين بوكروح، الجزائر الجديدة، (برنامج حزب التجديد الجزائري، رئاسيات 1995)، ص.12.

³ ناصر الدين سعيدوني، منطلقات وآفاق الجزائر، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، ص.167.

إلى وضعية جديدة أكثر طمأنينة وأمنا، فغاب التدخل الأجنبي من عالم المتوسط وزال التشنت والتمزق الذي خلفه العهد البيزنطي وما قبله، فإنسجبت الوحدة الجغرافية والتاريخية للإقـليم مع الوحدة

السياسية والدينية واللغوية، ولكن سرعان ما عاودت النزعة الانفصالية الإستقلالية إلى الظهور عبر الزعامات المحلية والإقليمية، وإن كانت في إطار الإسلام¹ ومن ثم بقي الجزائريون معزولون عن نقاشات منطقة المتوسط والتي أنتج دولا حديثة ومتحضرة.

هذه بصفة عامة الحالة المعنوية والاجتماعية التي وصل بها وعليها الإنسان الجزائري إلى القرن العشرين، وهما هو رسم التركيبة الذهنية التي خلفته التفاعلات والأحداث التاريخية إلى أن جاءت ثورة نوفمبر 1954م، وهي من دون شك أكبر عملية جماعية وأحسن فعل مشترك قام به الجزائريون في الوقت نفسه وفي كل كامل التراب الوطني، وبصناعته لتلك الثورة، صنع الشعب الجزائري في الحقيقة ذاته، ولذلك أصبحت الثورة تمثل له اليوم أكبر مرجع له بعد الفتح الإسلامي².

ج- البعد العربي الإسلامي:

مثّلت اللغة العربية والدين الإسلامي، الأسس الأولى لمقومات المجتمع الجزائري الثقافية والحضارية، والسمة الغالبة التي تطبع الصراع الحضاري بين المشروعين الإسلامي والتغريبي وظلت هذه الثقافة تمثل أهم قنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية التي صقلت توجهات الفرد ثقافيا وتربويا فأصبحت بذلك أهم المصادر للثقافة السياسية التي تسود المجتمع الجزائري³.

¹ يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر: في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص.06.

² نور الدين بوكروح، مرجع سابق، ص.19.

³ George talidoros, la culture politique Arabo- islamique et la naissance du nationalisme Algérien(1830-1962), Alger;entreprise du livre,1985,p.p.32.75

فالإسلام الذي يعتبر بمثابة الوعي الذي إنصهرت فيه المثل الاجتماعية والمقومات الخلقية التي ضمنت للجمع كيانه الروحي، قد أدى دوراً قيادياً في تغذية الشخصية الوطنية وتقوية الدفع الثوري ضد الإستعمار¹.
يبرز ذلك من خلال صياغة مفردات هوية الثورة الجزائرية، فقد أكد بيان أول نوفمبر أنّ الإطار الطبيعي لهذا الشعب هو المحيط العربي الإسلامي، جاء في البيان أنّ الثورة تهدف إلى "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية"² يبرز كذلك من خلال تثمينه سياسياً بعد الإستقلال، حيث اعتبر أحد الأسس الإيديولوجية للنظام السياسي الجزائري، فالمادة الثانية من الدستور تقر بأنّ "الإسلام دين الدولة" كما عملت جبهة التحرير الوطنية بوصفها الحزب الحاكم، على إدمج البعد الإسلامي في مشروعها السياسي (بناء الدولة الوطنية) باعتباره يساهم فعلياً وبالموازاة مع عوامل أخرى في إلتحام المجموعات الإثنية المختلفة في إطار مجموعة سياسية وثقافية أوسع³.
وتجدر الإشارة هنا، أنّ الإسلام الذي تنشده جبهة التحرير الوطني، لا يقتصر على خدمة المشروع الوطني فحسب، بل هو الإسلام القادر على إستيعاب وملائمة مقتضيات الحداثة وهو يمر عبر التحصيل العلمي والتقني المعاصر وتبني الاشتراكية التي آلت إليها الحركة الوطنية الجزائرية فهو إسلام ينظر إليه من زاوية المتطلبات السياسية والاجتماعية والإقتصادية والثقافية لبناء دولة حديثة بعيداً عن تصورات القوى.

¹ محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص. 43.

² عبد القادر خمرى، الدولة الوطنية بين تنازعات اليسار وضغوط الإسلامويين، الحدث العربي والدولي، عدد 26، فيفري 2003، ص. 10.

-mohamed tahar ben saada, le régime politique algérien,

³ Alger; entreprise nationale du livre, 1992, p.p. 46.49.

السياسية التي تريد إستغلاله لأغراض إجتماعية محافظة¹، لقد حاولت جبهة التحرير الوطني إحتكار الدين، بوصفه المرجعية الرمزية الاساسية وصمام الوحدة الوطنية ومزاجته مع الطرح الماركسي الذي جردته من ماديته لتشكل منها إيديولوجية لبناء المشروع الوطني ورفض كل التناقضات الإجتماعية².

إلى جانب الدين الإسلامي، تعتبر اللغة العربية ثاني أهم دعامة للشخصية الجزائرية، ورغم ما تعرضت له من إقصاء وتهميش أثناء فترة الإحتلال الفرنسي، إلا أن الشعب الجزائري ظل متمسكا بها وكانت تدرس في كافة جهات القطر، حتى في المناطق التي يتخاطب سكانها بالأمازيغية، ويعود الفضل في ذلك إلى جهود الأفراد والجمعيات والزوايا والكتاتيب الملحقة بالمساجد في القرى والمدن³.

وبإسترجاع البلاد لإستقلالها، كان من الضروري أن تسترجع اللغة العربية مكانتها، سواء في المؤسسات التعليمية أو في هياكل الدولة، يقول الرئيس "هواري بومدين" في هذا الصدد: "إن إدخال الثورة في مجال التعليم يتم عن طريق إرجاع المكانة اللائقة للغة الوطنية، وعن طريق تعميم التعليم لكل الأطفال وكذلك بالدفاع عن كل مقومات الشخصية الوطنية⁴."

وفي خطاب آخر يقول: "إن قضية التعريب هي هدف إستراتيجي للثورة وجزء من الثورة الثقافية التي تهدف مع الثورة الزراعية والثورة الصناعية إلى ترقية الفرد والنهوض بالإنسان الجزائري⁵".

¹ - Ibid

² - Monique, Gadant, IsLam et nationalisme en Algérie, Paris; l'harmattan, 1988.

³ مصطفى الأشرف، مرجع سابق، ص.8.

⁴ خطاب للرئيس الراحل "هواري بومدين"، ألقى بمناسبة المهرجان الثقافي الإفريقي في أوت 1969.

⁵ خطاب للرئيس الراحل "هوارى بومدين"، ألقى في المؤتمر الثاني للتعريب في الجزائر، يومي 13-20 ديسمبر 1973.

ولإبـراز جهود الدولة الجزائرية في إعادة الإعتبار للغة العربية نذكر بالتالي، في سنة 1965م شكّلت لجنة وطنية مهمتها دراسة كل الجوانب المتعلقة بتنفيذ سياسة التعريب، وقد شرع في تنفيذ هذه السياسة سنة 1967م ليصدر في السنة الموالية لها مرسوم يقضي بإجبارية التعامل باللغة الوطنية بالنسبة للموظفين²، وفي سنة 1971م صدر مرسوم آخر يقضي بتعريب الشعب العلمية ويلزم التعامل باللغة الوطنية داخل الجامعة، وأصبحت اللغة العربية بذلك لغة السيادة كما نص على ذلك الميثاق الوطني سنة 1976م، حيث جاء فيه "إن اللغة العربية عنصرا أساسيا للهوية الوطنية الثقافية للشعب الحر ولا يمكن فصل شخصيته عن اللغة الوطنية التي تعبر عنها..." إن الخيار بين اللغة الوطنية واللغة الأجنبية أمر غير وارد البتة، ولا رجعة في ذلك³.

ورغم حسم مسألة اللغة العربية دستوريا، إلا أنّها بقيت تعاني من التهميش والإحتقار من طرف النخب التغريبية المتموقة في دواليب الحكم والتي إستطاعت في سنة 1980م من إقناع الرئيس "الشاذلي بن جديد" من جديد بضرورة إعتداد منظومة تربوية مزدوجة كمرحلة أولى تسبق عملية التعريب الشامل⁴ وربط مسار إلزامية التعامل باللغة العربية بمسار الإعتراف الدستوري بالأمازيغية وترسيمها ومن ثم فتح المجال أمام اللغة الفرنسية لتكون بديلا وبلا منازع على أرض الجزائر⁵.

وفي الأخير، لقد إستطاعت الثقافة العربية الإسلامية أن تجند ورائها جموعا كبيرة من الشعب الجزائري، وخاض بإسمها التيار الوطني والتيار الإسلامي صراعهما ضمن التيار التغريبي الذي قويت

¹ عبد العالي دبلّة، الدولة الجزائرية الحديثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004، ص.124.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 36، المؤرخة بتاريخ 03 ماي 1968.

لقد كان تبني نظام الحكم في الجزائر النهج الإشتراكي كنتيجة منطقية لما كان للثورة التحريرية من مدى جماهيري، فقيادة جبهة التحرير الوطني التي أدركت منذ الوهلة الأولى من بدأ العمل الثوري قيمة الدعم الشعبي لمواجهة الإستعمار، لم تتوقف عن الإستثمار في هذا الإتجاه، بل عززته وطورته في شكل جديد ذو بعد إجتماعي يتناقض والإحتكار والإنفراد بالثروة، وقد أشار إلى ذلك البرنامج المصادق عليه في المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني (طرابلس 1962م)، جاء في نص البرنامج: "إنّ حركة الجماهير قضت على المخطط الإستعماري، ووضعت حدا وبشكــــــــــــــل نهائي لمؤسساته الرجعية وسارعت في كسر كل الطابوهات والهيكل ذات الأصـــــــــــــول الإقطاعية التي كانت تحول دون تطور المجتمع الجزائري"²

لقد مثَّلت الاشتراكية بالنسبة لنظام الحكم في الجزائر خياراً لا رجعة فيه، وإطاراً تتم داخله كل عمليات البناء الوطني ومواكبة التنمية الشاملة والتحول الاجتماعي³ من ثم فإنّ الدولة الاشتراكية ومن خلال ما تملك من مؤسسات، هي الوحيدة التي يقع على عاتقها مهمة تغيير شروط الوجود الاجتماعي للفرد، وعليه فإنّ الخيار الاشتراكي يمنح الدولة حق الرعاية التامة على المجتمع فهي التي تخطط الإحتياجات الاجتماعية وتعلقن إشباعها وتؤسس لنمط التعبير وتحدد شروط الوعي⁴.

¹ أبو جرة سلطاني، جذور الصراع في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1995، ص.ص. 73-74.

² Mohamed tahar ben saada,opcit,p.50.

³ حزب جبهة التحرير الوطني، ملف السياسة الثقافية، مطبعة بن بولعيد، الجزائر، 1982، ص.57.

⁴ Djilali LIABES, "projet de société; consensus, domination et légitimité", la revue Algérienne des sciences politique et des relations internationales, 1984, p.31

ح- الحزب الواحد:

إذا كانت الظروف التاريخية ومقتضيات حرب التحرير، قد بررت إنفراد حزب جبهة التحرير الوطني لقيادة الثورة، على قاعدة "أنّ الوحدة الوطنية هي القوة الأساسية للثورة"، فإنّ الجبهة نجحت في أن تسحب هذا الواقع على مرحلة ما بعد الثورة، وهذه المرة على قاعدة أنّ الحزب الواحد ضرورة من أجل تعزيز الوحدة الوطنية وتعبئة الموارد من أجل معركة التنمية¹ وتحييد القوى المناهضة للاشتراكية بحيث أنّ تعدد الأحزاب لا يخدم إلاّ البرجوازية، ومجموعات الضغط الأجنبية².

ويمثل الحزب على مستوى النصوص الأساسية الكبرى للدولة (الدستور والميثاق) الدور الطلائعي الذي يتم من خلاله ممارسة الهيمنة والتوجيه، بإعتباره القائد والمنظم للأمة في اتجاه تحقيق بناء ديموقراطية حقيقية ورفاه إقتصادي وعدالة إجتماعية، وهو بذلك يتواجد في كل دواليب الدولة ومتغلغل في كل حنايا المجتمع، هذا الإنتشار يمكن الحزب من مصادر التعبئة والتأطير السياسي والإيديولوجي لمختلف الشرائح والفئات الإجتماعية³ وبالتالي يتحكم في كل قنوات الترقية السياسية بل ويمنح الأدوار والمراكز، ويحدد شروط شغل المناصب العليا في سائر مؤسسات الدولة، متخذاً من الولاء للإيديولوجي كمحدد أساسي ووحيد

¹Mohamed tahar ben saada, opcit, p.45.

في الجزائر

² عبد اللطيف الهرماسي، الدولة والتنمية في المغرب العربي، "تونس نموذجاً"، سرائش للنشر، 1993، ص. 229.

³ الوناس حمداني، "المشروع المجتمعي والدولة الوطنية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001، ص. 15.

لتقييم أداء الأفراد في المجتمع، ونؤكد هنا أن المقصود بالولاء هو الإنتماء العضوي إلى الهياكل الحزبية والإلتزام التام بما يقرره (المادة 120 من القانون الأساسي للحزب) وكامتداد طبيعي، تبرز أهمية المنظمات الجماهيرية (منظمة المجاهدين، الشبيبة، العمال، الفلاحين، الإتحاد النسائي....) لتقوم بتقديم الدعم والمساندة، من خلال عمل سياسي ودعائي و في إطار ما يعرف بالمجتمع المدني الملتزم والذي يمول ويعمل تحت غطاء الحزب¹.

الفرع الثاني: طبيعة ومراحل تطور الثقافة السياسية في الجزائر

عرف النظام السياسي الجزائري شكلياً من الثقافة السياسية في ظل التوجه الإشتراكي والأحادية الحزبية، ففي المرحلة الأولى من الإستقلال وإلى غاية نهاية السبعينيات، طبعت النظام السياسي ثقافة سياسية ضيقة، أقصى فيها الشعب وغيّبت في كثير من المحطات المهمة في الحياة السياسية، ويكفي أن نشير إلى أنه وإلى غاية 1976م لم يتوفر للشعب الجزائري مجلساً شعبياً منتخباً، يعبر من خلاله على آرائه ويساهم في القرار السياسي للبلاد، لقد إمتثل الشعب في هذه المرحلة إلى مخرجات النظام السياسي، الذي إحتكرت سلطة قراره نخبة من العسكر (مجلس الثورة) دون أية ردة فعل، ويرجع ذلك إلى الأمية المتفشية في أوساط المجتمع، وقهر المعارضة السياسية التي أرغمت على الخروج من الجزائر².

ونعتها بأنّها، إمّا قوى ظلامية أو قوى معادية مدعومة من الخارج، وإنتهاج سياسة التوافقات الفعلية بدلاً عن فتح الباب أمام التنافس بين المجموعات المعترف بها رسمياً³ وإعتماد تعبئة جماهيرية واسعة تكون شكلياً مصدراً للشرعية وأداة للهيمنة من قبل الفئات المسيطرة⁴.

¹الوناس حمداني، نفس المرجع، ص.116.

² عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر، دار الأمين للطباعة والنشر، القاهرة، 1999، ص.65.

³ jean lecca, jean claude vatin, l'Algérie politique; Institutions et régime, Imprimerie chirat, France, 1975, p.465

⁴ سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999، ص.169.

أما المرحلة الثانية والتي بدأت مع مطلع

الثمانينيات وإمتدت إلى غاية أحداث أكتوبر 1988م التي مثلت محطة إنهارت فيها شرعية النظام السياسي الجزائري، فقد طبعت بثقافة سياسية تابعة، ذلك أنّ مؤسسة الرئاسة وبحكم نزعتها الليبرالية، لم تبقى سياسة القبضة الحديدية التي مورست في الفترة الأولى، بل حفت قليلا من سيطرتها على حركة المجتمع، فإزدهرت كثيرا من القوى المعارضة خاصة منها الإسلامية والبربرية، يضاف إلى ذلك تحسن مستوى التعليم وإدراك كثير من شرائح الشعب حجم الرهانات والتحديات التي يواجهها المجتمع الجزائري، لكن الخوف من القمع والممارسات البوليسية، كانت تحول دون التعبير عنها والمطالبة بالحلول المناسبة لها، إلى أن بلغ الإحتقان الشعبي مداه بسبب الفشل في السياسات التتميمية، وسوء توزيع الثروة داخل المجتمع وزكاه صراع الأجحة في أعلى هرم السلطة ممّا مهد إلى أحداث أكتوبر 1988م ودخول النظام في أزمة متعددة الأبعاد، فسحت المجال أمام بروز شكل جديد من الثقافة السياسية¹.

وعموما فإنّ ما يميز الثقافة السياسية في الجزائر في ظل الاحادية الحزبية، هو النظر إلى الدولة على أساس أنّها المسؤولة عن تقديم الخدمات، والمحرك الأساسي لعملية التصنيع، والراعي لحقوق المواطن، وأنّها عامل إصلاح وتغيير للمجتمع، هذا في حين أنّ فريق آخر من الجزائريين كان ينظر إلى الدولة على أساس أنّها "خائنة" للمجتمع فهي تستغله عوض أن تخدمه، وأنّها غير فعالة وغير ديموقراطية وتساهم على حساب الكفاءة والجدارة².

¹أحمد طعيبة، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، 2001.

² jean lecca, jean claude vatin, opcit, p.p.465.466

الفرع الثالث: الثقافة السياسية من خلال مواقف النظام

بناءا على تقدم، تبرز مواقف النظام السياسي الجزائري من بعض مقومات الهوية الوطنية ومن مسألة المشاركة السياسية، خاصة تلك المتعلقة بالتأريين الإسلامي والأمازيغي، فالنظام الجزائري ومن خلال النخب العسكرية المسيطرة على الحكم حسم خياراته السياسية القائمة على الوطنية ((nationnalisme التي لا تتحمل التنوع العرقي ولا الديني الأخلاقي، ومن ثم تعامل مع الأمازيغية على أنها تراث شعبي وفلكلور لا علاقة له بالرمزية الوطنية ولا علاقة له بالهوية الوطنية مما أنتج إحساسا بالغربة والتهميش لدى مواطني المناطق القبائلية الذين بدأوا برفع مطالبهم اللغوية والثقافية بشكل واضح مع بداية الثمانينيات، وفرضوا أنفسهم كقوة سياسية وإجتماعية فعلية وإن لم يعترف بهم النظام، وتطورت نضالاتهم إلى أن بلغت حد المواجهة (أحداث ما يعرف بالربيع البربري 1980م)، وتجدر الإشارة هنا على الدور المشبوه الذي تلعبه فرنسا في دعم القضية البربرية دعم المؤتمر العالمي للأمازيغية¹.

وقد تزايدت جهود الهيئات والتنظيمات الممثلة لسكان هذه المناطق إلتفافا حول قضيتهم ومطالبة النظام بالإعتراف بالأمازيغية كأحد مقومات الشخصية الوطنية، وفسح المجال أمام الحريات الفردية والعامة وتحقيق مزيد من التنمية والديموقراطية².

إلى جانب القضية الأمازيغية، هناك مسألة العلاقة بين الدين الإسلامي والحياة السياسية رغم إتفاق الجميع وتأكيدهم على أن الإسلام وحدة أساسية في البناء الثقافي الجزائري إلا أن الإختلاف حول دوره السياسي كان جليا، خاصة بين أصحاب النزعة الشيوعية، التي ترى في

في الجزائر

الإسلام إيديولوجية شمولية ومن ثم يجب محاصـرته داخل المسجد، وإبعاده تماما من الساحة السياسية

¹ أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص. 87.

سفيان عطرأوي، محمد زيتوني، أثر البنية الثقافية في تحديد سلوك النظام السياسي الجزائري (1962-1996) ² عمل غير منشور، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، 2006، ص. 46.

والاجتماعية وحتى الثقافية، وبين أصحاب الطرح الوطني الاشتراكي وهم أصحاب القرار الرسمي، وهم يعتبرون الإسلام أحد أهم المقومات الثقافية في الجزائر، لكنهم يؤكدون على تبني النهج الإشتراكي العلمي في تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الصدد يقول الرئيس الراحل " هواري بومدين ": " نحن لسنا شيوعيين، ولكننا بوضوح لا ننتهج بأي حال سياسة معادية للشيوعية ولا نرى أي تناقض بين أن يكون الإنسان مسلما متدينا وإشتراكيا علميا في الوقت نفسه " ¹ وفريق ثالث يرى أنّ للإسلام دور أساسي في الحياة السياسية، ويطالب بأولوية المرجعية الإسلامية في صياغة مشروع المجتمع ووضع منظومته القانونية، وقد تعاملت النخب الحاكمة مع التيار الإسلامي بإزدواجية فتارة تعمل على توظيفه لخدمة مراميم السياسة في تحجيم دور اليسار، أو لتجاوز بعض الأزمات على طريق بناء الدولة الوطنية الجامعة ² وتارة يعمل على قمعهم وإستهداف بحملات إعتقال واسعة كما حدث في بداية حكم الرئيس الراحل "الشاذلي بن جديد" حين إعتلى سدّة الحكم ³.

بعد إستعراض أهم عناصر هذه المحاولة التحليلية، يمكن إستنتاج ما يلي: إنّ الثقافة السياسية بوصفها نسقا فرعيا من النظام السياسي مسؤولا عن إنتاج القيم، تتداخل في تشكيله مجموعة من العمليات منها ما يتعلق بالمنظومة التربوية التعليمية ومؤسسات التنشئة عموما، ومنها ما يتعلق بالسياقات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الظروف الإقليمية والعالمية، فالمستوى التعليمي والوعي السياسي والبناء النفسي الإجتماعي هي محددات أساسية في بلورة سياسة ثقافية لمجتمع ما.

إعتمد النّـــظام السياسي الجزائري للفترة ما بين 1962م-1989م
مبدأ الحزب الواحد ومن ثمّ هيمنة جبهة التحرير الوطني على كل الساحة
السياسية.

فإذا كانت الظروف التاريخية ومقتضيات حرب التحرير قد برزت
إنفراد حزب جبهة التحرير الوطنية لقيادة الثورة على قاعدة الوحدة الوطنية هي
القوة الأساسية للثورة، فإنّ الجبهة نجحت في أن تسحب هذا الواقع على
مرحلة ما بعد الثورة وهذه المرة على قاعدة أنّ الحزب الواحد ضرورة من أجل
تعزيز الوحدة الوطنية وتعبئة الموارد من أجل معركة التنمية وتجسيد القوى
المناهضة للإستراتيجية بحيث أنّ تعدد الأحزاب لا يخدم إلاّ البرجوازية ومجموعات
الضغط الأجنبية.

ويحتل الحزب على مستوى النصوص الأساسية الكبرى للدولة (الدستور والميثاق) الدور الطلائعي الذي يتم من خلاله ممارسة الهيمنة والتوجيه باعتباره القائد والمنظم للأمة في اتجاه تحقيق بناء ديمقراطية حقيقية ورفاه إقتصادي وعدالة إجتماعية وهو بذلك يتواجد في كل دواليب الدولة ومتغلغل في كل حنايا المجتمع هذا الإنتشار يمكن الحزب من إصدار التعبئة والتأطير السياسي والإيديولوجي لمختلف الشرائح والفئات الإجتماعية وبالتالي يتحكم في كل قنوات الترقية السياسية بل ويمنح الأدوار والمراكز ويحدد شروط شغل طلب في مناصب عليا في سائر مؤسسات الدولة،

متخذاً من الولاء الإيديولوجي محدد أساسيا وحيدا لتقييم أداء الأفراد في المجتمع¹.

حتى وأنّ موضوع نظام الحزب الواحد لم يطرح بشكل واضح إلاّ مع نهاية حرب التحرير لإعتبارات تتعلق بالثورة فإنّ جبهة التحرير

الوطني رفضت ومنذ إندلاع الثورة سنة 1954م وجود أي تكيلات إلى جانبها ممّا أسس موضوعا وتاريخا لفكرة ومبدأ الحزب الواحد وقد تكرر ذلك في مؤتمر الصومام 1956م، حيث تجنّب المجتمعون الخوض في هذه المسألة وكرسته كذلك تصريحات قيادة

¹ عبد اللطيف الحرمانى، الدولة والتنمية في المغرب العربي، ميراش للنشر، تونس، 1993، ص.ص. 229.130

الثورة حيث قالت: أنّ الإستقلال ليس إلاّ مرحلة فقط فالثورة هدفنا والثورة هي جبهة التحرير الوطني كمنظمة وحيدة، كما أنّ برنامج طرابلس أشار إلى هذا التوجه: "إنّ الحزب هو الذي يضع الخطوط الكبرى السياسية الوطنية ويقترح نشاطات الدولة ويضمن تحقيق برنامج الحزب في غطارها وبواسطة مساهمة المناضلين في أنظمة الدولة وبالأخص في الوظائف القيادية¹. قام النظام السياسي الجزائري بعد الإستقلال على مبدأ الحزب الواحد، ونبذ نظام التعدد الحزبي الذي قامت عليه نظم الديمقراطية الليبرالية، تاريخيا فإنّ الأحادية لم يقدّم بشأنها إجماع وطني ولم تكن الثورة التحريرية تعبيرا عن أي أحادية، إلاّ ما إتصل منها بتحقيق الإستقلال ففقط ضمت جبهة التحرير أثناء الثورة تيارات سياسية مختلفة، وفئات إجتماعية متناقضة وأجيال متباينة، إتفقوا على طرد الإستعمار. إنّ جبهة التحرير الوطني قائد الكفاح ومحقة الإستقلال الوطني دافعت إلى أن تكون الحزب الواحد بعد الإستقلال، تحت تأثيرات ثلاثة: التأثير الأول هو المد القومي العربي الناصري الذي كان في الغالب يؤمن بأنّ الحزب الواحد والتنظيم الواحد هما الطريق إلى التنمية ومقاومة الإمبريالية، والتأثير الثاني هو تأثير يساري ماركسي كان يصب في الخانة نفسها مع إختلاف نقطة الإنطلاق، وكان يدعوا إلى حزب واحد مصفى طبعاً من العناصر المعادية التي تشكل البرجوازية الصغيرة، والتأثير الثالث إسلامي، فالحركة الإسلامية بصفة عامة كانت ترى أنّ التعددية هي في التوجه الإسلامي الذي لا يأخذ بالحسبان إلاّ حزبا واحدا، وفتحت

في الجزائر

هذه التأثيرات وتقمصت جبهة التحرير الوطني التي تتشكل من إتجاهات سياسية متعددة، مبدأ الحزب الواحد².

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، النصوص الأساسية (1954-1962) منشورات وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1989، ص.ص. 100.99

² عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية الواقع والآفاق، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997، ص.4.

لم يكن حرص القيادة السياسية في الجزائر للأخذ بنظام الحزب الواحد بعد الإستقلال بعيدا عن التبرير المعقول، فالتجربة الجزائرية التي سبقت الثورة المسلحة أبرزت وبجلاء مدى التلاعب الذي يمكن أن يقوم بها الإستعمار في ظل نظام التعدد الحزبي، كما أن الثورة التي دامت أكثر من سبع سنين نجحت في إزالة الفوارق الطبقية داخل وعاء جبهة التحرير الوطني التي أصبحت ترمز إلى وحدة الشعب الجزائري المجاهد¹. كما كرست كل محاولات التوثيق الدستورية والحزبية حقيقة الأخذ بنظام الحزب الواحد، إذ نص دستور 1963 في مادته 23: "جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر" "الأمر الذي أكدته ميثاق الجزائريين في سنة 1964 الذي إعتبر مبدأ الحزب الواحد قرارا تاريخيا لكونه....."، ويستجيب للإدارة العميقة للجماهير الكادحة في المحافظة على مكاسب حرب التحرير وضمان مواصلة الثورة فالحزب هو التعبير الصادق عن الشعب والإنخراط فيه مرهون بالإيمان بالتوجه الاشتراكي وهو إطار الديمقراطية الحقيقية ووسيلة تحقيقها، وبالتالي المطلوب منه أن يخلق تصورا جديدا للديموقراطية يمكن الجميع من التعبير عن أنفسهم².

نص دستور 1976 في المادة 94: "يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد الشيء الذي تضمنه ميثاق 1976، وكذلك ميثاق 1986. لقد عمل النظام السياسي الذي اقيم عشية الإستقلال على تجاهل الاختلافات الموجودة في المجتمع الجزائري، ونفي الصراع السياسي مما أدى إلى

ظهور أحزاب سياسية معارضة تمارس نشاطها في السرية تمثلت في جبهة القوى الإشتراكية التي أسسها الراحل "حسين آيت احمد" الذي عارض النظام

¹ انبيه الأصفهاني، مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1981، ص.62.
² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، ميثاق الجزائر 1964، الجزائر 1964، ص.107.
 الأحادي وسعى إلى إقامة نظام برلماني يعتمد التعددية الحزبية، إلى جانب الحزب الشيوعي وكذلك الحزب الثوري الإشتراكي الذي أسسه الراحل "محمد بوضياف" الذي طالب بحل الجبهة وفتح المجال للتعددية الحزبية¹.

فالدولة الجزائرية قبل اعتماد دستور 1989 اتخذت بالنظام السياسي ذات أحادية الحزب ومن أجل ذلك عملت بالنظام الرئاسي، وعليه إن لم يأخذ بمبدأ الأغلبية من الناحية النظرية، فمع ذلك فالفاعلية البرلمانية كانت من التحصيل الحاصل من الجانب العملي، وسيتبع الخاصية التي كانت جامعة قبل تنقيح 1988، تتجلى في القاعدة التي جاء بها النظام الرئاسي، وهي أنّ الحكومة مسؤولة سياسيا أمام المجلس والغريب في الأمر القانون الاساسي أنذاك أخذ بالجزء ولم يعتمد الكل بمعنى قضى بالحل الرئاسي².

المطلب الثالث: الممارسة السياسية في عهد الأحادية

الحديث عن الممارسة السياسية في عهد الاحادية يقودنا إلى الحديث عن الممارسة في ثلاثة حقبات وعهدات لرؤساء الذين تقلدوا زمام القيادة في الجزائر، بداية من حقبة الرئيس الراحل "أحمد بن بلة"، ثم حقبة الرئيس الراحل "هواري بومدين"، وأخيرا حقبة الرئيس الراحل "الشاذلي بن جديد".

¹ سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 1990، ط1، ص.48.
² عبد الله بوقفة، آليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص.366.

الفرع الأول: الممارسة السياسية في عهد الرئيس "أحمد بن بلة" (1962-1965)

جاءت أول ممارسة للحكم بعد وضع دستور 1963، وقد كشفت صيغة وضعه عن تجاوزات النظام السياسي حيث لم تتم مناقشته في البرلمان (المجلس التأسيسي) بل تم ذلك في الحزب ثم طلبت الحكومة من النواب مصادقة عليه تقاديا لاي معارضة، يظهر لنا هذا التصرف أن المجلس التأسيسي رغم صلاحيته المنصوص عليها لم تكن له سلطة عملية وفعالية حقيقية، فسلطة "بن بلة" تجاوزته واقرت مشروع لدستور، وبذلك أصبح يحظى بمكانة متميزة داخل المجلس التأسيسي والمكتب السياسي والحكومة، مما مكنه أن يضمن أغلبية مناسبة في المجلس وترشيحه لرئاسة الجمهورية من طرف الحزب، دون أن ننسى أن تركيبة البرلمان في حدها ذاتها تعكس بوضوح تأثير المؤسسة العسكرية (حليفة بن بلة) في توجيه السياسة وإقتسام السلطة، حيث كانت تستحوذ على معظم القواعد، رغم أن صعود أي رئيس جزائري إلى سدة الحكم يكون بالإستناد على القوة العسكرية، إلا أنه عندما يصل إلى السلطة يبدأ في التفكير بتركيز السلطة في يديه بإستخدام المؤسسة نفسها، أو بإستعمال حزب الدولة¹.

بعد وصول "أحمد بن بلة" إلى رئاسة الحكومة بفضل دعم المؤسسة العسكرية التي رأت فيه طرفا مدنيا قابلا لإضفاء طابع الشرعية في تبرير ممارسة السلطة، غير أنه إنفرد بالسلطة وأبعد خصومه ومعارضيه السياسيين والعسكريين بحجة ترتيب البيت الداخلي لجهة التحرير الوطني، مما زاد من تعميق حدة الخلافات والتوترات على مستوى أجهزة الدولة المستقلة التي ظلت تعاني إختراقات تنظيمية ودستورية بسبب تداخل الصلاحيات من جهة وتفاقم الصراعات السياسية من جهة أخرى

¹مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830، دار البحث، قسنطينة 1985، ط1، ص.ص.93.83

ما يمكن تسجيله في هذه الفترة القصيرة من حكم "بن بلة" هو فشل جبهة التحرير الوطني في أن تصبح التنظيم السياسي الذي يمكن أن يركز عليه النظام السياسي ¹ ولم تشهد الجزائر في هذه الفترة تأسيس الدولة الحديثة، وإتسمت بنظام سياسي مهتـمـز وغير متجانس لكن هذه المرحلة تميزت أيضا بحد أدنى من التوازن بين الجناح السياسي والجناح العسكري².

الفرع الثاني: الممارسة السياسية في عهد الرئيس "هواري بومدين" (1965-1979)

الحركة الانقلابية التي قادها الرئيس "هواري بومدين" في 19 جوان 1965 التي أطاحت بالرئيس "أحمد بن بلة" لم تكن منفصلة عن سياق التطور التاريخي للنظام السياسي الجزائري وعن نمط الإستحواذ والتحكم في القوة وترجيح قوة الكفة العسكرية ضمن دوايب النظام السياسي وممارسة السلطة، وقد برز الانقلاب بظاهرة شخصية السلطنة وتوحيدها في الشخص الواحد، الشيء الذي أدى إلى إنحرافات النظام السابق، وتم إحلال مجلس الثورة محل الرئيس على قمة التركيز الهرمي للسلطة³، وقد تم ذلك تحت شعار العودة إلى الحكم الجماعي، وإنهاء الحكم الفردي وأعتبر مجلس الثورة الهيئة التشريعية والذي حل محل المجالس الوطني، وأسندت له إختصاصات مؤسسات الدولة (المجلس الوطني)، و(رئيس الجمهورية)، والـحزب (الـجبهة المركزية والمكتب السياسي والأمين العام) بإعتباره مصدر السلطة المطلقة والمنشئ للمؤسسات والمحدد للإختصاصاتها، لكنه لا يعتبر هيئة تأسيسية منتخبة فقد كان يفتقر إلى الطابع البرلماني بحكم عدم قابليته للتغيير من حيث حجمه وأعضائه، كما عمل المجلس على بناء دولة مركزية قوية تعيد تنظيم المجتمع

وتجعله تابعا لها مع تصويرها (أي تعمل على أنها هيكل تقني لاسياسي وظيفته تحقيق المصلحة العامة للمجتمع الجزائري)

- ¹ نبيه الأصفهاني، مرجع سابق، ص.29.
 - ² علي بوعناقة ودبلة عبد العالي، الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر، المستقبل العربي (السنة العشرين) العدد 225 ص.52.
 - ³ نور الدين زمام، مرجع سابق، ص.113.
- ولتحقيق كان هناك هدفان: جعل الإدارة إدارة الممـــــــيزة لبناء الدولة وإعادة تنظيم المجتمع من جهة وإسترجاع الموارد الوطنية لبناء إقتصاد دولة مخطط من جهة ثانية، وهذه الإستراتيجية طبقت في مجالين الإداري السياسي والاقتصادي الاجتماعي.
- بدأت عمليــــة بناء الدولة البيروقراطية في هذه المرحــــلة بإصلاح البلديات والولايات حيث صدرت بدءا من 1967 مجموعة من القوانين والإجراءات بهدف خلق هياكل قاعدية متينة للدولــــة وفي عام 1971 رخصت الدولة تأسيس الجمعيات التي تحولت إلى منابر يعبر من خلالها الجزائريين عن توجهاتهم الفكرية وأطروحاتهم السياسية ومنظماتهم الإجماعية وكان تأسيس هذه الجمعيات عبارة عن نقلة نوعية تنظيمية مهمة في الحياــــة السياسية للأفراد والجماعات في المجتمع الجزائري، ولقد إستطاع النظام السياسي في عهد الرئيس "هواري بومدين" أن يضع توازنا هشا بين جميع أطراف المعارضة في الجزائر¹.
- أكد ميثــــاق 1976 على وحدوية الحزب الذي تولى توجيه ومراقبة سياسة البلاد وأشار إلى إجبارية تولي الأعضاء القياديين في الحزب المــــراكز الحساسة في الدولة، كما أكد تبعية المنظمات الجماهيرية لجهة التحرير الوطنية وسيطرة هذه الأخيرة عليها، وذلك ما يبين أن الهدف مــــن تأسيس هذه المنظمات هو إعادة إنتاج النظام وتأييد توجهاته وأفكاره وهذا لا يجسد الديمقراطية، حيث جاء في الميثاق المنظمات الجماهيرية بإشراف ومراقبة الحزب تعتبر مدرسة للتربيــــة

والإنظباطات الوطنية ولتلقين الديمقراطية الاشتراكية، كما يجب أن تصبح الأجهزة نشطة لنشر إيديولوجية جبهة التحرير الوطنية، ويتحتم أن يتولى مناضلون في الحزب المسؤولية داخل هذه المنظمات بعد ميثاق 1976 جاء دستور 22 نوفمبر 1976 الذي بموجبه عاد النظام الجزائري إلى الممارسة الدستورية، بعد إنقطاع دام أكثر من إحدى عشر سنة، وأسس نظاما تأسيسيا لا يختلف عن النظام الذي أنشأه دستور 1963، خاصة من ناحية السلطات المخولة لرئيس الجمهورية الذي هو في نفس الوقت الأمين العام للحزب. ¹سرحان بن ديبيل العتي، العنف السياسي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، 2000، ص.15.

ظهرت ملامح الانفصام والقطيعة بين الشعب والنظام، إذ أعاد "هوارى بومدين" تركيز السلطة في يده وأصبح فيما بعد رئيسا لمجلس الثورة ورئيسا للسلطة التنفيذية وأميناً للحزب ووزيراً للدفاع وقائدا عاما للقوات المسلحة وكل ذلك كرس في دستور 1976 وبذلك نجد أن سلطات "هوارى بومدين" تعدت بكثير سلطات الرئيس "بن بلة" وما من شك في هذا أن المركز والمكانة اللذان إحتلها الرئيس في النظام السياسي قد سمحا له بتدعيم سلطاته الشخصية لقيادة الدولة والنظام وإتخاذ قرارات وإصدار توجيهات منه دون الرجوع إلى أحد المجلسين وهو ما جعل منه مفتاح قبة النظام نتيجة تركيز اهم وظائف الحزب والدولة في يده، لقد أدت ممارسات النظام إلى بروز معارضة ضده كانت وراءها شخصيات تاريخية لها وزنها ونشأت الأحزاب السرية وسط فئات اجتماعية وسياسية رافضة لعملية استمرار تجاوز النسق الثقافي المتعدد أمام إصرار النخب السياسية الحاكمة على التمسك بصيغة أحادية الحزب وشمولية الدولة.

إنّ الممارسة السياسية في عهد "هوارى بومدين" كان هدفها إنشاء قواعد مؤسساتية تؤكد شرعية النظام وتعيد الاعتبار للدولة، وتحدد ميكانيزمات وتقاليد لسلوك وعمل النظام السياسي. أما الحزب فظل الإطار الذي يستمد منه الشرعية بالرغم من تأكيد كل الموانئق والدساتير على دورة الفعال في الحياة السياسية وبقي

الرئيسمحمور النظام السياسي بإعتباره الأمين العام للحزب والقائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس السلطة التنفيذية¹.

الفرع الثالث: الممارسة السياسية في عهد الرئيس "الشاذلي بن جديد" (1979-1988)

عقب وفاة الرئيس " هواري بومدين " في 27 ديسمبر 1978 أصبح هناك فراغا سياسيا ترك الساحة السياسية العسكرية فارغة، ممّا أوجّب البحث على قائد قوي يستطيع خلافته، بعدما كان يشغل أكثر من منصب، وبما أنّ الدستور الجزائري لسنة 1976 قد نص في مادته 117 على تولي رئيس البرلمان مهام رئيس الجمهورية في حالة خلو مقعد رئاسة الجمهورية لمدة 45 يوما، يليها

¹ عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، دار هومة، ب س، ب ط، ص.ص. 94.92

إنتخاب رئيس جديد من قبل جبهة التحرير الوطنية، طرحت مسألة تولي السلطة من جديد في النظام السياسي الجزائري ولم تكن هناك ميكانيزمات سياسية ومؤسسية تؤمن الإنتقال السلمي للسلطة في وقت لم تكن الجزائر قد إستكملت بعد التجهيز المؤسسي الذي شرعت فيه منذ 1976، وعلى ذلك فقد أصبح للبلاد ميثاق ودستور ورئيس منتخب وتمثيل نيابي، ومؤسسات محلية ومنظمات جماهيرية، لكن القيادة السياسية لم تستطع التغلب على المؤثرات الداخلية والخارجية في ترتيب إنتقال الحكم بطريقة تبعد تلك المؤثرات عن التدخل في السلطة، فكان الصراع على تولي السلطة بين إتجاهين رئيسيين: الإتجاه الأول يتزعمه " عبد العزيز بوتفليقة " وزير الخارجية وهو من دعاة الإنفتاح الإقتصادي المرتبط بفتح المجال القانوني للسوق والقطاع الخاص دون قيود، الإتجاه الثاني يقوده "محمد الصالح يحيوي" المسؤول الأول للحزب وينادي بتقوية الحزب ودعم الإتجاه الاشتراكي وحماية منجزات الثورة.

إلا أنّ خيار المؤسسة العسكرية رجح كفة شخصية عسكرية لم يكن إختيارها مطروحا تمثلت في "شاذلي بن جديد" قائد منطقة وهران العسكرية،

في الجزائر

و عضو جبهة التحرير الوطنية، وبهذا لكي يتمكن الجيش من التحكم في حياة الحزب في الجزائر، ويؤكد فرضية أنّ الجيش في الجزائر وفي الكثير من دول العالم الثالث هو القوة الوحيدة المنظمة والمهيكلّة والصانعة للقرار. وبعدها تولى " الشاذلي بن جديد" السلطة عمل على إعادة التوازن بين الجناح السياسي والجناح العسكري من خلال سلسلة من الإجراءات¹.

¹إلياس صدقاوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر(الحزب، الجيش، الدولة) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2000، ص.49.

بعد أن أصبح "الشاذلي بن جديد" رئيسا للحزب، قام بتقويته ليستخدمه في صراعه ضد مراكز القوى في الجيش، فهو يدرك جيدا أنّه لا يمكن أن يسيطر على الحزب والدولة بدون سيطرته على الجيش فحاول الإستعانة بالجناح السياسي للحزب، فقام بدعم "محمد الشريف مساعدي" الذي أصبح الأمين العام للجنة المركزية من (1980-1988) وهو رجل قوي قام بإعادة تأطير الحزب وشكل مكتبه السياسي ولجنته المركزية، التي قررت إعتبارا من تاريخ 29 ديسمبر 1980 إلزام إطارات المنظمات الجماهيرية وأعضاء الجمعيات المنتخبين بالإنضمام إلى جبهة التحرير الوطني.

أمّا على المستوى السياسي المحلي، فقد كان حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب المسيطر والمحتكر للسلطة السياسية، وأدى هذا الإحتكار إلى خنق الحريات الفردية والعامة، بل مصادرتها في بعض الأحيان ومن ثم التعسف في إستعمال السلطة وهذا بدوره أدى إلى إخفاق الجهاز البيروقراطي في أداء مهماته بوصفه وسيلة للإتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات، كل ذلك أدى إلى إحداث فجوة بين النظام السياسي والمجتمع بل أوجد مواجهة بينهما، وفتح عن ذلك فقدان النظام السياسي لمصداقيته وشرعيته لدى شرائح المجتمع.

ولقد ظهرت الخلافات والاختلافات في المؤسسات السياسية والعسكرية حول إدارة الأزمة وظهرت حركات معارضة ذات قاعدة شعبية كبيرة، مثل الحركة الإسلامية التي نشأت حول الخطباء في المساجد، وكذلك برزت حركات معارضة تطالب بالتغيير السياسي والمؤسساتي مثل الحركة الثقافية البربرية وأخرى ذات نزعة إيديولوجية تمثلت في المنظمات اليسارية، فجميع هذه التنظيمات على اختلاف توجهاتها وأهدافها اتفقت على أمر أساسي وهو معارضة النظام السياسي ومعارضة الممارسات التي تقوم بها العناصر المنفذة في السلطة، وكانت مطالب المعارضة واضحة ومنسقة تتمثل في وضع برنامج منهجي للإصلاحات المؤسسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأدرك النظام¹

¹ عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص.ص. 96.98

السياسي أنه أمام متغيرات يصعب ضبطها، ولذلك ظهرت على رموز النظام علامات الارتباط والانقسام تجاه مطالب المعارضة، ومع ذلك رفض التنازل عن المكتسبات السياسية التي حققها مما أدى إلى انفجار الأوضاع في الدولة في 5 أكتوبر 1988 .

المبحث الثالث: التنمية السياسية في عهد التعددية السياسية

لقد شهدت الجزائر بعد صدور دستور 23 فيفري 1989م تحولا سياسيا في نظامها السياسي، وكانت الصورة الغالبة والبارزة لهذا التحول تتمثل في الانتقال من نظام الحزب الواحد القائم على الأحادية السياسية وعدم السماح بالتعدد ولا بالتداول على السلطة بين قوى مختلفة إلى التعددية السياسية التي تعد إحدى السمات البارزة للديمقراطية، وقد تمّ تبني هذا النظام بعد عجز نظام الحزب الواحد المعتمد المعتمد منذ الإستقلال عن تحقيق مطامح الشعب وتمكينه من تسيير شؤونه العامة بصفة فعالة وديمقراطية، مع كثرة السلبات والتجاوزات المتعلقة بممارسة السلطة آنذاك منها إحتكار السلطة، تزوير الإنتخابات، تهيش ذوي الخبرة والكفاءات وعدم تطبيق القانون، وهو ما أدى إلى إنفصام القاعدة عن القمة وفقدان الثقة الشعبية في كل ما هو حكومي أو حزبي، لذلك أتى دستور 1989 بنظام جديد مختلف عن الأنظمة التي سادت في ظل الدساتير السابقة، حيث أنّه أخذ بالديمقراطية التي تقوم على التعددية السياسية وبالليبرالية كمنهج إقتصادي، وإعترف بحقوق لم ينص عليها أي دستور جزائري من قبل كحرية التعبير والرأي والحق في عقد إجتماع لتنظيم هذا التعبير في شكل جماعي، والحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وبهذا وضع حد لنظام الحزب الواحد وحل محله نظام التعدد وفتح الباب أمام التشكيلات السياسية المعتمدة في التعبير عن آرائها في كافة المجالات.

المطلب الأول: مفهوم التعددية السياسية:

يعتبر دستور 23 فيفري 1989 بداية لإنطلاق الإصلاحات السياسية في الجزائر منها التحول من نظام الأحادية إلى نظام التعددية السياسية وذلك بنصه على التعدد الحزبي وفسح المجال أمام العديد من التشكيلات السياسية من التعبير عن آراءها كما أنّه إعترف بحقوق وحرّيات لم تنص عليها الدساتير السابقة (1963 و 1976) وخاصة السياسية منها وبالتحديد الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي بعدما كان نظام الحزب الواحد المعتمد منذ الإستقلال هو السائد.

وإذا بحثنا على معنى التعددية السياسية نجدها تعرف بأنّها "مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية في مجتمع ما، وحق هذه القوى في التعايش والتعبير عن نفسها، والمشاركة في التأثير على القرارات السياسية بمعنى أنّها تعبر عن الإعراف

بالتنوع الاجتماعي والإختلاف في المصالح، وتقنين ذلك الإختلاف حتّى لا يتحول إلى صراع عنيف يهدد سلامة المجتمع وبقاء الدولة¹. ولقد أفرزت التجارب الغربية أنّ هناك ثلاث آليات تشكل أساس وإطار التعددية السياسية وهي:

1- التعدد التنظيمي المفتوح: وذلك بالإعتراف بحق تشكيل الأحزاب والجمعيات دون قيود.

2- التداول على السلطة السياسية: وذلك من خلال إنتخابات حرة ونزيهة تتيح إمكانية إنتقال السلطة وفق النتائج المحصل عليها.

3- الإعتراف بالحقوق والحريات العامة.

وبالرجوع إلى بعض نصوص دستور 1989 نجد المادة 39 منه تنص على أنّ حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والإجتماع مضمونة للمواطن، ونصت المادة 40 منه على أنّ حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية وإستقلال البلاد وسيادة الشعب².

ولكن هذه المادة الدستورية لم تبين من هو صاحب هذا الحق والصفات والمعايير التي يجب أن يتحلّى بها أي شخص لكي يعترف له بممارسة حق التحزب والحالات والظروف التي يمنع في ظلها التمتع بهذا الحق والجهة المختصة بإصدار قرار الإعتراف أو عدمه، ونظرا لتأخر صدور قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي إلى غاية 5 جويلية 1989، إستغل البعض فرصة الفراغ القانوني المؤقت آنذاك وسارعوا إلى تكوين جمعيات وتجمعات وإتحادات سياسية، وكان الأمر يتوقف كلية على مدى السبق إلى فرض الوجود الفعلي في الواقع وإحتلال حيز في المنصة السياسية، وذلك من أجل إرغام المشرع فيما بعد على تكييف النصوص القانونية الجديدة وفقا لطبيعة هذا الوضع القائم والمكرس بفعل سياسة الأمر الواقع.

وبالرجوع إلى نص المادة 40 السابقة الذكر نجدها إستعملت عبارة جمعيات ذات طابع سياسي بدلا من إستعمال أحزاب سياسية، والسؤال المطروح هو لماذا الجمعية وليست الحزب؟ خاصة إذا كان الهدف والمضمون السياسي هو التعدد

1- محمد ضيف، التحول السياسي في الجزائر، مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1998م، ص.36.

2 - أنظر المادتين 39 و40 من دستور 23 فيفري 1989م.

الحزبي، فلماذا لا يعبر عن ذلك صراحة وبكل وضوح كما هو الحال في الدول العربية مثل الدستور المغربي لسنة 1972 الذي نص على أن "تساهم الأحزاب السياسية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، ونظام الحزب الوحيد غير مشروع"، وكذلك التعديل الدستوري المصري لسنة 1980 نص في المادة 5 منه على أن "يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب"، ولعل الجواب يفسر ويبرر بثلاث أمور وهي:

1- تضيق مجال ونفوذ التعددية لينحصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعالة والمؤثرة.

2- إستبعاد إنتعاش أو قيام أحزاب معينة.

3- إفتراض عدم وجود أو قيام أحزاب مؤهلة وقادرة على خوض معركة المنافسة السياسية، ولذلك يجب أن تبدأ العملية بجمعيات ثم تتطور فيما بعد إلى أحزاب، ولقد تأكد هذا الإفتراض في البيان الرئاسي الصادر في 24 أكتوبر 1988 الذي جاء فيه "لا يمكن بأي حال من الأحوال إقامة التعددية الحزبية في البداية مع أوساط تطمع في السلطة وفي الحصول على الإمتيازات في إطار ديمقراطية مظهرية.... لكن تأصيل جبهة التحرير الوطني لا يرفض أن يؤدي تطور العمل السياسي في القاعدة إلى التعددية السياسية"¹، لكن هذا الإتجاه ينفيه قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي رقم 89-11² الذي حمل في مضمونه التعدد الحزبي كما يبين ذلك في المادة 2 منه التي نصت على أن "تستهدف الجمعية ذات الطابع السياسي في إطار أحكام المادة 40 من الدستور، جمع المواطنين الجزائريين هو برنامج سياسي، إبتغاء هدف لا يدر ربحا وسعيا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية".

ومن بين الشروط الأساسية التي يجب توفرها في الجمعيات ذات الطابع السياسي حتى يعترف بحقها في الوجود في ذلك الوقت وتصبح مؤهلة للدخول في المنافسة السياسية ما يلي:

1- إحترام الدستور والإمتثال للقانون.

2- إعتداد الأسلوب الديمقراطي في التنظيم والتسيير الحزبي.

عمر صدوق، آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م، ص.ص. 51.50.

2- القانون رقم 89-11، المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الصادر في 2 ذي الحجة 1409هـ والموافق ل5 جويلية 1989م، جريدة رسمية عدد 27 السنة 26

3- العمل بالوسائل والطرق السلمية والقانونية المشروعة.

لقد كان الأسلوب الديمقراطي في الوصول إلى السلطة آنذاك يركز على أساس الأخذ بقرار الأغلبية وإحترام رأي الأقلية مع اشتراط المشروعية في قرار الأغلبية حتى يكون نافذاً، وأول وأهم مظهر أول دليل لتوفر هذه المشروعية يتمثل في إحترام مبدأ "سيادة الشعب" وهو ما يدعوا إلى الحرص على نزاهة الانتخابات لأن كل محاولة لتزويرها تعتبر تحويلاً لإرادة الشعبية وهدر لمبدأ "سيادة الشعب" ويجب أن تعد جريمة سياسية ويعاقب عليها القانون بأشد العقوبة، وهكذا فالتهافت السياسي والسباق نحو السلطة بالطرق والوسائل السلمية المشروعة في ظل التعددية أمر مطلوب ومشروع وهو أساس الأنظمة الديمقراطية الحقة¹.

المطلب الثاني: مقتضيات الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر:

إن الإهتمام بدراسة التطورات السياسية والإقتصادية التي عرفت بها بلادنا منذ سنة 1962م إلى أواخر الثمانينات يمكن أن يساعد على فهم دوافع وآثار التغيرات الحاصلة التي كانت نتيجة تفاعل عوامل وأسباب داخلية وأخرى خارجية أدت إلى إشعال فتيل الأزمة الجزائرية ومن هذه العوامل والأسباب ما يلي:

الفرع الأول: العوامل والأسباب الداخلية:

أ- الأسباب السياسية:

1- معاداة ومعارضة حكم جبهة التحرير الوطني، وذلك إنطلاقاً من الصراعات السياسية الخفية أو المكتومة والتي تعود جذورها وبدايتها إلى السنوات الأولى لإنتراع الإستقلال الوطني وكذلك بسبب دفاع الجبهة عن مبادئ وطنية معينة

1- عمر صدوق، مرجع سابق، ص.43.

وتعمل من أجل تحقيقها مثل: البناء الإقتصادي وفق النظام الإشتراكي والسعي إلى تحقيق الإستقلال عن كل نفوذ أو ضغط خارجي والمناداة بالتعريب، وهكذا فالشيوعيون غير راضين ودعاة فرنسة الجزائر معرقلون والتيار الديني المعارض، وعليه فكل السهام موجهة نحو الجبهة لأنها رفضت الشيوعية وتدعوا إلى تعريب الدولة وغير متحمسة لتطبيق الشريعة الإسلامية نصًا وروحًا.

2- فشل الحزب الواحد في مواجهة تناقضاته الداخلية كالفساد السياسي والإداري وعدم قدرته على تخطي الصراعات السياسية التي عرقلت أدائه السياسي إضافة إلى غموض مشروعه السياسي والتنموي.

- ضف إلى ذلك أنّ بعض المواطنين قد ظلموا وهضمت حقوقهم فالتجأوا إلى هيئات وهياكل الحزب فلم تتصفهم بإستاءوا وسحبوا ثقتهم خاصة بعدما رأوا الإنحرافات العديدة والخطيرة التي أتاها بعض المسؤولين الملتزمين الذين تسلّوا إلى صفوف الجبهة وفق خطة مدروسة ولأغراض خاصة ليخربوها من الداخل¹.

3- قوة مؤسسة الرئاسة بالتحالف مع الجيش أدى إلى تقليص من مشاركة الجهات الأخرى في العملية السياسية.

4- غياب المشروع الإجتماعي التنموي في مرحلة الثمانينات أثر سلبا على فعالية الدولة ممّا سمح لنمو حركات معارضة في المجتمع تشكك في شرعية النظام السياسي.

5- التجاوزات والسلبيات المتعلقة بممارسة السلطة منها: إحتكار السلطة وتزوير الإنتخابات وتهميش ذوي الكفاءات والخبرات بالإعتماد على ظاهرة "أهل الثقة قبل أهل الخبرة" وعدم تطبيق القانون وإختلاس الأموال العامة، وهو ما أدى إلى إنفصام القاعدة عن القمة وفقدان الثقة الشعبية في كل ما هو حكومي أو حزبي.

ب- الأسباب الإقتصادية والإجتماعية:

1- مرور الجزائر بأزمة إقتصادية خانقة في الثمانينات بسبب إعتداد الإقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على البترول والغاز حيث كان يشكل 97% من الصادرات وبعد إنهيار أسعار النفط أخذ الإقتصاد الجزائري يتدهور كلياً: إذا كان سعر البرميل في أكتوبر 1981م حوالي 43 دولار أمريكي وإنخفض في مارس 1983م إلى 29 دولار ثم إلى 12 دولار في فيفري 1986م، بالإضافة إلى إرتفاع

1- حفيظة يونس، الأزمة السياسية في الجزائر والمؤسسات الجديدة، مذكرة ماجستير، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص.09.

إستيراد المواد الإستهلاكية وبالمقابل إنخفاض محسوس في الإستثمارات الإنتاجية، وما زاد هذه الأزمة تعقيدا عدم وجود سياسة تنموية إستثمارية واضحة المعالم إضافة إلى سوء التسيير فإعتقد القائلون على حل الأزمة أنها أزمة عابرة ولن تطول، فحاولوا معالجتها عن طريق الحد من الإستيراد واللجوء إلى القروض، هذا الحل زاد الطينة بلة حيث توقف النمو الإقتصادي وزادت المديونية الخارجية¹ لتنتقل من 16 مليار دولار سنة 1984م إلى 26 مليار دولار سنة 1989م.

2- عدم نجاح سياسة التخطيط سيما فيما يتعلق بالتشغيل والتوازن بين التكوين والتوظيف ومعادلة الإنتاج والإستهلاك والتحكم في النمو بصورة عامة مع سوء التسيير والتبذير الثروة الوطنية وتفاقم مخاطر الأزمة الإقتصادية.

3- إرتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية وتقهرها للمواطنين إضافة إلى الندرة في المواد الإستهلاكية وزيادة عن ذلك إرتفاع النمو الديمغرافي² الذي رافقه زيادة في المطالب الإجتماعية: غذاء، الأجور، العلاج، التعليم، توفير مناصب الشغل، التأمين.....، وأمام عجز الإقتصاد على إستيعاب كل هذه المطالب ظهرت مشاكل في غاية من التعقيد كإرتفاع نسبة التسرب المدرسي، الأمية، تردي الظروف الصحية، وإنتشار البطالة التي مسّت كل الفئات وخاصة الشباب حيث كانت البطالة تقدر سنة 1984م ب 15% وإرتفعت سنة 1991م إلى 20.2% وهذا بسبب إنخفاض النشاط التنموي والإستثمارات.

ج- الأسباب الإدارية:

1- تتميز الإدارة بمبدأ المركزية الإدارية وبالتالي تواجه الإدارة المحلية الجزائرية مشكلة الوصاية المتشددة التي لا تواكب التطورات الإدارية المعاصرة وهو ما أدى إلى تعقيد العملية الإدارية وإستفحال ظاهرة الفساد الإداري.

2- عدم وجود رقابة صارمة ومحاسبة فعالة أدى إلى بروز ظواهر مشينة كالرشوة وخير دليل على ذلك قضية إختلاس 26 مليار دولار التي نهبت في شكل عقود مشبوهة.

3- تفشي ظاهرة الروتين الإداري وسوء معاملة الجمهور وتفشي ظاهرة الوساطة والمحسوبية والجهوية.

1- عمر كرامة، الجزائر في المرحلة الإنتقالية-أحداث ومواقف- دار الهدى(عين مليلة)، الجزائر، 2001م، ص.14.

2 - محمد ضيف، مرجع سابق، ص.135.

4- الجمود الإداري وترسيخ دعائم السلطة البيروقراطية التقليدية وإهمال العامل الإنساني في الإدارة الجزائرية وغياب مشاركة الأفراد في طرح إهتماماتهم واحتياجاتهم¹.

5- طبيعة التكوين العلمي للمسيرين الذين تلقوا تعليمهم باللغة الأجنبية وحسب النمط الليبرالي المشبع بالليبرالية مما جعلهم يتصفون بالسطرة والعرقلة والإستغلال وهو ما ينطبق على الأغلبية الساحقة.

6- كل هذه العوامل الداخلية جعلت من الجزائر تعيش عاصفة سياسية عنيفة في ظل أزمة إقتصادية وإجتماعية، وهو ما أدى إلى تعرض نظام الحكم الذي فرضت سلطته منذ الإستقلال في سنة 1962م، لأكبر التحديات في الشارع من خلال إنقلاب جماهيري لم يكن نظام الحكم وحزب جبهة التحرير الوطني لقلبه خلال أحداث 5 أكتوبر 1988م، وتفاعل هذه الاضطرابات السياسية في الداخل فضلا عن هجوم الديمقراطية الذي واجهته الجزائر من أوروبا، جعل رئاسة الجمهورية آنذاك تبدأ في إصلاحات سياسية متجهة من نظام الحزب الواحد إلى التعدد الحزبي والسياسي

الفرع الثاني: العوامل والأسباب الخارجية:

أ- تأثير السياسة الدولية:

نتيجة الاضطرابات التي عرفتها بلدان أوربا الشرقية والتسارع الكبير الذي عرفتة عملية إنهاء نظم الحزب الواحد، وتأثر الجزائر بهذه التغيرات دفع بالانتقال إلى التعددية السياسية مع توفر الجو الداخلي المهيأ.

- كذلك بعد إنهاء المعسكر الشرقي إنقلبت موازين القوى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت لفرض هيمنتها وسيطرتها على العالم، والجزائر من الدول التي حاولت مواكبة هذا التغيير والتكيف مع الرؤى الأمريكية وشعاراتها حول الديمقراطية، حرية التعبير والرأي المشاركة السياسية.

- فعالية الجماعات الضاغطة الخارجية التي تنسق وتعمل مع الجماعات الضاغطة الداخلية والتي تحرك الأمور في الخفاء وفي إطار العلاقات الثنائية والرسمية ولكن بصور وأشكال خاصة.

1- حفيظة يونس، مرجع سابق، ص.10.

- مواقف الجزائر إتجاه بعض القضايا الحاسمة كقضية فلسطين ولبنان والصحراء الغربية والحرب بين العراق وإيران....، ودعى الحرص على تغيير هذه المواقف إلى إحداث تغييرات داخلية في النظامين الإقتصادي والسياسي¹.

ب- تأثير الإقتصاد الدولي:

إنّ انخفاض أسعار النفط سنة 1986م ساهم في إدخال الجزائر في أزمة إقتصادية خانقة، ذلك لأنّ إيراداتها من العملة الصعبة هي مداخيل النفط إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد المصنعة والغذائية في السوق الدولية، فعجز الإقتصاد الجزائري على تدارك الوضع خاصة عندما سجل انخفاض على جميع المستويات في معدل النمو الإقتصادي، مستوى الإستهلاك العائلي، نسبة التشغيل، ضعف الإنتاج الفلاحي، ونظرا للمعطيات السابقة لم تجد الجزائر كحل سوى اللجوء إلى المديونية من البنوك الخارجية لضمان إعادة التمويل ولكن تزايد المديونية الخارجية أدى حتما إلى إختيار إلى الإرتقاء في أحضان الدول الغربية الرأسمالية التي لا تمنح المساعدات إلاّ بشروط وأهمها التأثير في النظم السياسية لتغييرها.

• بعد التحدث عن أهم عوامل وأسباب الإصلاحات السياسية في الجزائر وخاصة تبني نظام التعددية علينا أن نوضح أنّ هذه الإصلاحات لم تفرضها أو تأتي بها أحداث أكتوبر 1988م ولم تعجلها كما يدّعي البعض، وإنّما تلك الأحداث نفسها ليست سوى جسر مصطنع بكل براعة لتعبر عليه التغييرات والبيانات الإصلاحية والأدلة على ذلك كثيرة ومنها:

- أنّ المظاهرات وأعمال الشغب والتخريب التي عرفتها البلاد خلال شهر أكتوبر 1988م كانت مخططة سلفا بدليل إتساعها وشموليتها ووحدة تزامن إنطلاقها.
- كانت المطالب الشعبية المعلنة إقتصادية وإجتماعية وثقافية في أغلبها (أكثر من 95%) وليست سياسية، كما أعلنت عن ذلك جهات عديدة في الداخل والخارج.
- إنّ التدمير الشعبي العام المعبر عنه كان ضد السلطة القائمة كلها، ولم تستثني أي جهة أو سلطة سياسية أو إدارية.
- إنّ الذين أرادوا التغيير السياسي والتعجيل به هم الذين دبّروا وسببوا الأحداث التي تطورت بسرعة حتّى تجاوزت حدودها المرسومة².

1- عمر صدوق، مرجع سابق، ص.48.

2- عمر صدوق، المرجع نفسه، ص.ص.48.49.

المطلب الثالث: الأساس القانوني وخصائص التعددية السياسية في الجزائر:

الفرع الأول: الأساس القانوني للتعددية السياسية في الجزائر

يتمثل الأساس القانوني للتعددية السياسية في الجزائر في دستور 23

فيفري 1989م وقانون الجمعيات السياسية الصادر في 5 جويلية 1989م.

1- دستور 1989م وبروز التعددية السياسية :

إنّ دستور 23 فيفري 1989م لم يكن وليد ظروف عادية وإنما وضع

تلبية لمطالب عميقة جسدتها أحداث أكتوبر ذات الطابع الشعبي التي جاءت كرد فعل لأوضاع سياسية وإقتصادية وإجتماعية مزرية زادت في حدتها تصرفات وسلوكات السلطة الحاكمة آنذاك ممّا أفقد الشعب ثقته في هذه السلطة فقرّر إسترجاع سيادته من ممثليه وإختيار النظام الذي سيعيش في ظله، فما كان على رئيس الجمهورية، حفاظا على مؤسسات الدولة بإعتباره حامي الدستور وممثل الأمة، إلّا الحوار وطرح القضايا الأساسية على الشعب للفصل فيها بكل ديمقراطية وهو ما ذكر به في خطاب 10 أكتوبر 1988م واعداد بإصلاحات سياسية ودستورية¹، وأهم هذه الإصلاحات:

1- التخلي عن نظام الحزب الواحد والدخول في نظام التعدد الحزبي،

2- الممارسة الديمقراطية وتوسيع المشاركة في الحياة السياسية،

3- التأكيد على الحريات العامة للمواطن وحقوق الإنسان،

4- الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات².

- وبما أنّ دستور 1989م يعد المكرس والمحدد للتعددية السياسية في الجزائر

فقد إشتمل على العديد من المبادئ والأسس التي تدعم عملية الإنتقال من التعددية الساسية منها:

1- حق الدّفاع الفردي والجماعي عن الحقوق والحريات، والمعاقبة عن

الإنتهاكات ضد هذه الحقوق والحريات وذلك في المواد من 32 إلى 34 من دستور 1989م،

2- الإعتراف بحقوق لم ينص عليها كل من دستوري 1963م و1976م،

كحرية التفكير والإبتكار في المجالات الفنية والعلمية (المادة 36)، حرية التعبير والرأي والحق في إنشاء الجمعية وعقد إجتماع لتنظيم هذا التعبير في شكل جماعي (المادة 39) من دستور 1989م.

1- سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى (عين مليلة)، الجزائر، 1990م، ص.189.

2- مرجع سابق، عمر صدوق، ص.95.

- 3- عدم جواز حجز أي مطبوع أو أي وسيلة من وسائل التبليغ والإعلام، إلا بمقتضى أمر قضائي وهو ما تضمنته المادة 36 من دستور 1989¹،
 - 4- فتح المجال أمام التعددية الحزبية وذلك بالسماح بإنشاء جمعيات ذات طابع سياسي كما ورد في المادة 40 من دستور 1989م السابقة الذكر، بعدما كانت المادة 49 من دستور 1976م تنص على نظام الحزب الواحد بقولها "يقوم النظام التأسيسي الجزائري على نظام الحزب الواحد" إلا أنه بنص المادة 40 التي تعد نواة الدستور²، وضع حد لهذا النظام وفتح الباب أمام التعدد الحزبي وحق جميع التشكيلات السياسية المعتمدة الدخول في المنافسة السياسية،
 - 5- النص على تشكيل مجلس دستوري يسهر على إحترام الدستور ويضمن إحترام القواعد المنظمة لعمليات الإستفتاء والانتخابات وإعلان نتائجها، وهو ما تضمنته المادة 53 من دستور 1989م،
 - 6- إستبعاد النصوص الإيديولوجية، وإلغاء النص على أنّ الميثاق الوطني هو المصدر الأساسي لسياسة الأمة وقوانين الدولة وأنه المصدر الإيديولوجي والسياسي لمؤسسات الدولة والحزب على جميع المستويات وقد أعطيت تعليمات اللجنة المكلفة بصياغة دستور 1989م لإفراغه من جميع المعاني الإيديولوجية التي كانت في دستور 1976م،
 - 7- وضع الشروط الضرورية للدخول الفعلي في التعددية السياسية والممارسة الديمقراطية، وإعادة النظر في قوانين الانتخاب والإعلام والجمعيات وقوانين أخرى للتلاءم مع الأوضاع الجديدة، والدخول في المنافسة السياسية حيث عرفت هذه الفترة ما يمكن أن نسميه بثورة القوانين³.
- 2- قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي الصادر في 5-7-1989م:**
- بعد إقرار دستور 1989م نظام التعدد الحزبي في المادة 40 منه التي نصّت على أنّ حق إنشاء الجمعيات ذات طابع سياسي معترف به، صدر القانون 89-11 الصادر في 5 جويلية 1989م وتكريس هذا الحق ولتنظيم هذه التعددية تأطير العمل السياسي.

3- بوكرا إدريس، تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الإستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م، ص.18.

4- عبد العالي رزاق، الأحزاب السياسية في الجزائر خلفيات وحقائق، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1990م، ص.ص.24.25.

3- عمر برامة، مرجع سابق، ص.ص.24.25.

وبالرجوع إلى بعض نصوص هذا القانون نجد المادة 2 منه نصّت على أنّ الجمعية ذات الطابع السياسي تستهدف جمع المواطنين حول برنامج سياسي للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية دون أن تسعى إلى تحقيق هدف يدر عليها بالربح وتصنف المادة 3 من نفس القانون أن تساهم الجمعية من خلال اهدافها إلى ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية، وإحترام النظام الجمهوري والحريات الأساسية للمواطن، وإحترام التنظيم الديمقراطي، حماية الإقتصاد الوطني من كل أشكال التلاعب والإختلاس والإستحواذ أو المصادر الغير مشروعة، زيادة على ذلك يجب أن تمنع في برامجها وأعمالها التعصب والتعصب والتحريض على العنف بكل أشكاله أو اللجوء إليه.

أمّا فيما يتعلق بشروط التأسيس والإنخراط فقد تناولتها المواد من 9-21 من القانون 89-11، فتخول المادة 9 لكل جزائري وجزائرية بلغا سن الرشد الإنتخابي الإنخراط في أي جمعية ذات طابع سياسي وتستنثي هذه المادة كل من : أعضاء المجلس الدستوري، القضاة، أعضاء الجيش الشعبي الوطني، موظفوا مصالح الأمن، أمّا المادة 14 من نفس القانون نصت على ضرورة أن لا يقل عدد المؤسسين والمسيرين عن 15 عضو بمعنى أنّه يمكن لأي مجموعة تتكون من 15 شخص أن تشكل حزب سياسي في الجزائر مع توفر الشروط الواجب توفرها في العضو المؤسس أو المسير في الجمعية ذات الطابع السياسي والتي نصت عليها المادة 19 من القانون 89-11 وهي:

- 1- أن تكون جنسيته جزائرية أصلية أو مكتسبة منذ عشرة سنوات على الأقل،
- 2- أن يكون عمره 25 سنة على الأقل،
- 3- أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية لم يسبق أن حكم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف،
- 4- أن لا يكون أن لا يكون قد سلك سلوكا معاديا للثورة التحريرية،
- 5- أن يكون مقيما في التراب الوطني.

- ما يمكن ملاحظته أنّ هذه الشروط بسيطة وسهلة أدت إلى إعتداد معظم الملفات المقدمة، كما شجعت على نشأة عدد كبير من الأحزاب السياسية وصل إلى أربعة وستون حزبا سياسيا في الجزائر، واغلبها ليس لها وزن وثقل سياسي ولا تساندها جماهير (أي أحزاب مجهرية).

الفرع الثاني: خصائص التعددية السياسية في الجزائر:

سيتم التطرق لخصائص التعددية السياسية من خلال وسائل العمل السياسي وآلياته ثم مميزات الأحزاب السياسية التي ظهرت بعد دستور 1989م.

- 1- بخصوص وسائل وآليات العمل السياسي :** تتمثل وسائل وآليات العمل السياسي في الجزائر في مجموعة من الظواهر نوجزها في ما يلي:
- أ- الإنقلاب الجذري الذي عرفته الصحافة بعد الإنقلاب للتعددية السياسية حيث ظهر تكاثر وتنوع في الصحف وبروز الصحف المستقلة، إضافة إلى الصحف الحزبية التي صارت تلعب دورا في صناعة الرأي والإتصال مع الجماهير حيث عرفت إنفتاح وسائل الإعلام وتعدد الأحزاب،
- ب- بروز ظاهرة جديدة للعمل السياسي في الجزائر وهي المسيرات الكبيرة والمكثفة كآليات لحشد الجماهير وإبراز قوة التنظيم السياسي.

- 2- بخصوص وجود الأحزاب السياسية:** أما بخصوص الأحزاب السياسية فقد نجدها أنها تميزت ببعض المميزات نبرزها في ما يلي:
- أ- العدد الهائل للأحزاب المعتمدة، وهناك أحزاب معارضة للنظام وأخرى مساندة له، بلغ عددها 52 حزب سياسي سنة 1992م، ويرجع السبب في هذه الكثرة إلى سهولة الإجراءات القانونية في تشكيل الأحزاب، بالإضافة إلى تشجيع الدولة لهذه الأحزاب من خلال الدعم والمساعدات المالية (تمويل الأحزاب)¹،
- ب- قيام العديد من الأحزاب على أساس زعامة قائد معروف إما بنضاله ضدّ الإستعمار أو لتاريخه كمعارض في عهد الحزب الواحد، أو كشخصية لعبت دورا في دواليب السلطة أكثر من قيامها على أساس إيديولوجي،
- ج- ضعف الإنتشار الحزبي في المناطق الداخلية، بإستثناء بعض الأحزاب السياسية وهو ما أكدته الإنتخابات التي أجريت آنذاك²،
- د- غياب الديمقراطية داخل تلك الأحزاب، حيث أنّ الكثير منها دخل الإستحقاقات دون أن يعقد مؤتمره التأسيسي مع بروز قاعدة التصويت باليد وتعيين

1- عفاف حبة، التعددية الحزبية والنظام الإنتخابي-دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004-2005، ص.81.

2- محمد ضيف، مرجع سابق، ص.174.

المكاتب التنفيذية من قبل رئيس الحزب، وهي جزء من الثقافة السياسية التي كانت سائدة زمن الحزب الواحد،

هـ- ضعف قيادات الأحزاب السياسية وتدني مستواهم التكويني السياسي مما ينعكس سلبا على برامجهم السياسية، إذ تصبح هذه الأحزاب غير قادرة على الصمود في الساحة السياسية، إلى جانب هذا توجد بعض البرامج لا تتناول الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية بالتحليل الدقيق والمعمق كما أنّها تعترف بوجود الأزمة لكنها لا تقدم حلا ولا وبدائل للخروج منها¹.

1- عفاف حبة، مرجع سابق، ص.82.

المبحث الأول : الديمقراطية التشاركية و أسسها القانونية

اهتدت العديد من الدول إلى اعتماد الديمقراطية التشاركية و تطبيقها على المستوى الوطني و المحلي و هذا في سبيل تكريس دولة القانون بكل مقوماتها، و لهذا سنحاول تقديم تعاريف حول الديمقراطية التشاركية و إن تعددت (أولا) لإيضاح هذه العبرة التي جذبت الاهتمام في السنوات الأخيرة ثم نبين الأسس القانونية للديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري قبل الخوض في ثنايا الموضوع، يتعين الوقوف عند جوانبها المفاهيمية، من خلال التطرق إلى المدلول اللغوي للديمقراطية التشاركية و التعاريف التي قدمها الفلاسفة و الباحثين للمدلول الاصطلاحي **المطلب الأول : التعريف اللغوي للديمقراطية التشاركية** عند تصفحنا لمجموعة من المعاجم العربية، لم نجد مصطلح الديمقراطية التشاركية و الذي تقابله باللغة الفرنسية مصطلح¹ "La démocratie participative" ، و بالتالي سنحاول تجزئة المصطلح كلا على حدى بحيث يقصد بكلمة الديمقراطية ذات الأصل الإغريقي و المركبة من مصطلحين: أولهما "Démos" بمعنى الشعب، و ثانيهما "Kratos ou Kratien" بمعنى سلطة، قوة، قيادة، نفوذ حال ضمهما معا يدلان على أن المقصود بتلك الكلمة سلطة الشعب أو قوة الشعب أو حكم الشعب .

¹ لا مقابل لهذا المصطلح في اللغة العربية، و هو حديث في فقه القانون الفرنسي، و هناك من أستخدم على الديمقراطية التشاركية بالديمقراطية المحلية مثلما نص عليها القانون التوجيهي للإدارة الإقليمية للجمهورية في فرنسا المؤرخ في 06 فيفري 1992، و في ألمانيا، و هناك من استعمل مصطلح الديمقراطية الجوارية، أو بديمقراطية القرب كما هو الحال في قانون الديمقراطية الجوارية بفرنسا المؤرخ في 27 فيفري 2002 ، و بالمقابل اصطلح على تسميتها في التجربة الإنجليزية بالديمقراطية التداولية، و في سويسرا اصطلح على تسميتها بالديمقراطية شبه المباشرة و لمزيد من التفاصيل، راجع: الأمين سويقات، /عصام بن الشيخ، المرجع السابق ص 58.

²-Cédiric Polère, La démocratie participative- état des lieux et premiers élément de bilan-, synthèse à l'occasion de l'élaboration du numéro « des synthèses Millénaire³ sur le thème de la démocratie, 2007,p09

و هذا يتوافق و استخدام الإغريق للكلمة حين قصدوا بها ممارسة السلطة بواسطة عامة الشعب¹

و تعرف المشاركة كذلك في المعجم الإداري على أنها: "المساهمة النشطة لأفراد المجتمع المحلي في الأنشطة الإنمائية المحلية، إلا أن المصطلح يشير من الناحية العملية إلى نطاق عريض من درجات المشاركة المحلية في الأنشطة الإنمائية الخارجية، بدءا من المشـارة الرمزية و المشاركة غير النشطة و صولا إلى أشكال المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي، و التي تستهدف زيادة التمكين²

فمصطلح التشارك يحيل على إجماع مختلف الفاعلين، بهدف المساهمة بشكل مباشر و بشكل مهيكـل في صيرورة اتخاذ القرار و بالتالي إذا زأوجنا بين المصطلحين السابقين، أي "الديمقراطية" و "التشارك"، ستكون الديمقراطية التشاركية هي : "مساهمة و مشاركة المواطنين في عملية صنع و اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤونهم العام "

المطلب الثاني : المدلول الاصطلاحي للديمقراطية التشاركية

أما من الناحية الاصطلاحية، اختلفت التعاريف المقدمة من طرف الفلاسفة و الباحثين حول الديمقراطية التشاركية، فهناك من تناول مفهوم المشاركة، وهناك آخرون من تناولوا مفهوم الديمقراطية التشاركية حيث أشار أرسطو إلى حقيقة فكرة المشاركة، واعتبر أنها الصفة الحقيقية للمواطن، و ذلك حين أشار في مؤلفه " السياسة"، إلى أن هذا الذي يؤسس المواطن، في الواقع و كما يجب أن يكون و السمة التي تميزه حقيقة، يتمثل في حق الاقتراع المخول له في المجالس و المشاركة في ممارسة السلطة العامة في وطنه³

¹ د/ محمد أحمد اسماعيل، الديمقراطية و دور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، مصر، 2010، ص53

² سمير الشوبكي، المعجم الإداري، دار أسامة للنشر و التوزيع و دار المشرق الثقافي، الأردن، 2010، ص302

³ محمد أحمد اسماعيل، المرجع السابق، ص419

و هكذا لا يكفي الاعتراف للفرد بصفة المواطنة من مجرد إقامته في جماعة أيا كانت و ، لكن من مشاركته الحقيقية على قدم المساواة مع غيره في ممارسة تلك الوظائف القانونية التي تظهر عبرها تلك السلطة العامة كاملة و تامة بدون جدل ، فمشاركة المواطن في الشؤون المحلية الإدارية للجماعات المحلية²، تعتبر أولى المراحل و بداية لمشاركة الفرد في المجتمع

أما بالنسبة لمفهوم روسو حول فكرة المشاركة التي تكون وفقا له موقف نشط من الفرد - عضو الجماعة العامة - يتمثل في مساهمته مع أقرانه في تكوين إرادتها العامة، التي تتضح عبر التشريع¹ الذي يكون هو المعبر عن هذه الإرادة العامة بكل تأكيد، هذا المفهوم الفلسفي يمكن تطبيقه بالنسبة لكل الجماعات العامة - مركزية أو محلية و كل الأنشطة القانونية ، تشريعية أو تنفيذية أو قضائية فمشاركة الفرد لا تكون قاصرة على جماعة دون أخرى، و لكن يجب أن تمتد إلى كافة الجماعات و كافة الأنشطة كلما كان ذلك² ممكنا، هذا إذا أردنا أن نطلق فكرة المشاركة عند روسو من هذا الإطار الضيق الذي وضع نفسه فيه أما المفهوم ففكر السياسي سارتوري SARTORI "فقد عرف المشاركة على أنها: " شكل الحكم الذي يشارك الشعب من خلاله بكيفية مستمرة في الممارسة المباشرة للسلطة ."

كما عرف برادي "BRADY" المشاركة على أنها هي: " الفعل الاعتيادي للمواطن الموجه نحو التأثير في بعض المخرجات أو النتائج السياسية"³ و بالمقابل نجد كذلك تعريف كابيتان "CAPITANT"، الذي ذهب إلى أن

المشاركة هي: "الفعل المرتبط بأن يصبح الشخص جزء من فعل جماعي و خاصة جزءا من تصرف قانوني جماعي"⁴

¹المرجع نفسه، ص، 419 .

²المرجع نفسه، ص، 420 .

³الشامي الأشهب يونس، "تدبير الإصلاح الدستوري لصور ممارسة الديمقراطية – التكيف القانوني، الفقهي"³

لديمقراطية التشاركية ، " - مجلة أنفاس حقوقية، أمستين للطباعة، العدد 04، الطبعة الأولى، الرباط، المغرب، 2012 ص ص. - 100/99

⁴المرجع نفسه، ص. 100.

أما الفيلسوف الأمريكي جون ديوي "JOHN DEWEY"، فقد عرف الديمقراطية التشاركية باعتبارها: "مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية، حيث يشارك الفرد في رسم و إنتاج هذه المؤسسات و السياسات التي تنتج عنها"¹ هذا من جهة.

و من جهة أخرى، فقد عرفت الباحثة في جامعة WINDESHEIN التطبيقية بهولندا ريانفوت "RIAN VOET"، في كتابها "النسوية و المواطننة"، على أن الديمقراطية التشاركية الكاملة كما وصفتها تتطلب قدرا كبيرا جدا من العمل التطوعي من كل مواطن عادي (تفعيل دور جمعيات المجتمع المدني)، و ليس بإمكانها أن تفسح مجال القرار السريع و فعال و الأكثر من هذا فحسب ريان أن المواطنين العاديين لا يملكون تقييما ذا كفاءة في كل المجالات (المواطن ليس بديلا للحكومة) و لكن حتى يكون القرار ملائما و رشيدا ينبغي على صنّاع القرار استشارة الناس المعنيين بهذه السياسة²

أما الباحث المغربي يحيى البواقي، فقد قدم تعريفا للديمقراطية التشاركية ، بـ "قوله: "هي عرض مؤسساتي للمشاركة ، موجه للمواطنين يركز على إشراكهم بطريقة غير مباشرة في مناقشة الاختيارات الجماعية، تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن، و صيانة مشاركته في اتخاذ القرارات ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة و تمس حياته اليومية عبر توسل ترسانة من الإجراءات العملية"³

¹أيمن بكر سمر الشيشكلي، (مترجما)، النسوة و المواطنة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، 2004ص. 195. نقلا من المرجع: زكرياء حريري، المشاركة السياسية للمرأة العربية و دورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية – الجزائر نموذجا - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة و حكومات مقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010-2011، ص. 36.

²الأمين سويقات، عصام بن الشيخ، المرجع السابق، ص. 54.

³المرجع نفسه، ص. 55.

كما عرفها الباحث الجزائري الدكتور صالح زياني على أن: " مفهوم المشاركة أو التشاركية مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية، يسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنها تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دورا و رأيا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، و يقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم و حرية التعبير، و أيضا على قدرات المشاركة البناءة" ¹

و يعرفها الباحث الجزائري الأمين شريط، بأنها: " هي شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية و اتخاذ القرارات المتعلقة بهم...، كما تعرف بأنها توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين عن طريق إشراكهم في الحوار و النقاش العمومي و اتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك "

و انطلاقا من تنوع و اختلاف التعارف السابقة، فإننا نخلص إلى تعريف الديمقراطية التشاركية بأنها هي عمق الديمقراطية التمثيلية، بمعنى أنها لا تقف عند المشاركة الدورية للانتخابات بل هي تساهم و من خلال توفير مجموعة من الآليات على خلق الفرص لجميع المواطنين على قدم المساواة ، و جميع الفاعلين في المجتمع (المجتمع المدني، القطاع الخاص...) في المشاركة في رسم السياسة العامة و اتخاذ القرارات التي تمس الشأن العام

المحلي و مراقبته و تتبّعه و مساءلة و محاسبة المنتخبين، وذلك من خلال مطالبتهم بتقديم حصيلة أعمالهم.

¹أيمن بكر سمر الشيشكلي، مرجع سابق ، ص58

المطلب الثالث : - مفهوم المقاربة التشاركية

مفهوم مقاربة الديمقراطية التشاركية : تنطلق مقاربة الديمقراطية التشاركية من حق المواطن في الحصول على فرصة الإخبار و الاستشارة و المشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات المحلية و متابعة المشاريع المنجزة و المشاركة تقييمها على المستوى المحلي ، و تقتضي هذه العمليات من مجالس المنتخبين في الجماعات المحلية الارتقاء بثقافة الإنصات و التفاعل و اقتسام المسؤولية و المعرفة مع المواطن، و الانفتاح على فواعل المجتمع من هيئات المجتمع المدني و القطاع الخاص و إشراك كل من يمكن إدماجه من ساكنة المدينة من جمعيات الأحياء و النوادي و هي عمليات ترسي قيم التخلي السلطوي عن الاستئثار المركزي بعملية اتخاذ القرار¹

تشكل الديمقراطية التشاركية الإطار المؤسسي الذي تتحقق من خلاله الممارسة المواطنة و التعاون و التشاور بين مختلف المؤسسات و المصالح العمومية من جهة، و الجمعيات و المنظمات غير الحكومية و الأفراد و الجماعات من جهة ثانية و ذلك لتحسين ظروف عيش المواطنين و الدفاع عن حرياتهم، و تمكينهم من الحقوق الأساسية من التنمية المستوفية لشروط التقدم و الرفاه، في إطار دولة حديثة يسودها الحق و القانون، و تؤمن فيها المشاركة التعددية و الحكامة الجيدة و ترسي فيها دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن و الحرية و الكرامة و

المساواة و تكافؤ الفرص و العدالة الاجتماعية و مقومات العيش الكريم،
في نطاق التلازم بين حقوق و واجبات المواطنين²

¹ يحي بوفي جدوى، الديمقراطية في مغرب اليوم .. في ظل الأحزاب العرب الأسبوعي لندن
عدد السبت 06/03/2009 ص 06

² اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني و أدواره الدستورية الجديدة الميثاق
الوطني للديمقراطية التشاركية المغرب 2013 ص 09

و يتم توظيف مقاربة الديمقراطية التشاركية و إدماجها في
صياغة السياسة العامة المحلية بغرض دعم اختبار البدائل العقلانية
للقرارات الإدارية التي تتخذها مجالس الجماعات على الصعيد المحلي لتسيير
شؤون المدينة و تحريك عجلة التنمية التي تتماشى و مطالب الساكنة¹.
و تتوقف ممارسة الديمقراطية التشاركية على وجود مؤسسات تتيح مشاركة
أعضاء المجتمع في اتخاذ القرارات التي تتعلق بهم، كما تتوقف بهم على
موقف فكري و استعداد للتسامح و احترام الآخرين و تستند إلى
استعداد عام لقبول التباين في الرأي و الاختلافات .
و نعتبر أن الديمقراطية التشاركية عنصر أرقى من الديمقراطية التمثيلية لأن
التشاركية مبنية على مبدأ ديمقراطي سليم هو المراهنة على المواطن
و منحه القيمة الفعلية الذاتية التشاركية جنبا لجنب مع الدولة لأن الدولة
وحدها لا تصنع التقدم دون المواطن، و المواطن دون الدولة لا يصنع
حضرارة، و ذلك يعني أن مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي
تعنيهم هي جوهر الديمقراطية.

المبحث الثاني : أسس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري
سنتناول أولا أسس الديمقراطية التشاركية في التعديل الدستوري لسنة 1996،
ثم الأسس القانونية للديمقراطية التشاركية في قانوني البلدية رقم 11/ 10 ، و
الولاية رقم 07/12 .

1- عصام بن الشيخ الأمين سويقات إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي - حالة الجزائر و المغرب (ورقة بحثية) مخبر الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية و الإدارية في الدول المغاربية كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة ورقلة 2013 ص 25 .

المطلب الأول : الديمقراطية التشاركية في التعديل الدستوري لسنة 1996

من الطبيعي أن ننظر أولا إلى ما ينص عليه الدستور، باعتباره أسمى نص قانوني، حيث أشار المؤسس الدستوري في التعديل الدستوري لسنة 1996 إلى أن الشعب مصدر كل سلطة و صاحب سيادة¹، يمارسها بواسطة المجالس المنتخبة فالمؤسس الدستوري أعطى اعتبارا اكبر للشعب على أساس أنه صاحب السيادة، ويعطي الأولوية للاستفتاء كوسيلة مثلى لممارسة الشعب لسيادته، ثم يأتي بعد ذلك التمثيل أو النيابة عن طريق المنتخبين، وهذا بعكس معظم دساتير العالم² التي تعطي الأولوية للتمثيل النيابي قبل الاستفتاء مثلما هو الحال في فرنسا لكن من حيث الممارسة و الواقع³، نجد أن الاستفتاء يلجأ إليه في حالات نادرة في الجزائر كما اعتبر المجالس المحلية المنتخبة سواء كانت بلدية أو ولائية في التشريع الجزائري إطارا قانونيا⁴ .

نصت المادة 06 من التعديل الدستوري لسنة 1996، على أن: "الشعب مصدر كل سلطة، السيادة الوطنية ملك للشعب وحده"¹
- نصت المادة 03/ 02 ، 07 من التعديل الدستوري لسنة 1996، على أن: "يمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها، يمارس الشعب هذه السيادة عن طريق الاستفتاء و بواسطة ممثليه المنتخبين"

²Art n° 03/01 de constitution du 04 Octobre 1958, modifié par la loi constitutionnelle n°95-880 du 04 Aout 1995(Art n°08), " La souveraineté nationale appartient au peuple qui l'exerce par ses représentants et par la voie du référendum", sur le site : [http:// www.legifrance.gov.fr] , 25 /04/201 7.

³الأمين شريط، المرجع السابق، ص. 38

⁴ المادة: 02/14 و المادة: 16 من التعديل الدستوري لسنة 1996، المرجع السابق

يعبر من خلالها الناخبون عن إرادتهم ومظاهرا
من مظاهر الممارسة الديمقراطية و
اللبنة الأولى و الأساسية لتدريب المواطنين على المشاركة
السياسية و في إرساء التقاليد و القيم الديمقراطية، و ذلك من خلال
تدريب المواطنين و كل كيانات المجتمع على العمل
السياسي و التنظيمي وربطهم بالقضايا و المشكلات
و الاهتمامات التي تدور على المستوى المحلي، و تفعيل الرقابة
الشعبية على أعمال الإدارة.

من خلال توسيع قنوات مشاركة المواطنين في الشأن المحلي، و بالتالي
التوسع من مفهوم الديمقراطية التمثيلية و التي تعني اختيار الأفراد
لممثلهم عن طريق انتخابات مباشرة إلى الانتقــال
إلى الديمقراطية التشاركية و التي هي : " شكل من أشكال التدبير
المشترك للشأن العام المحلي بناءا على تقوية
مشاركة السكان (المواطنين) في اتخاذ و صنع القرار السياسي، أي
عندما يتم استدعاء الأفراد للقيام باستشارات كبرى تهم مشاريع محلية
تعنيهم بشكل مباشر، و ذلك لإشراكهم في اتخاذ القرارات مع التحمل
الجماعي للمسؤوليات المترتبة عن ذلك¹ و الجزائر كغيرها من الدول
شهدت تحولا كبيرا في نظامها السياسي منذ الاستقلال و الذي كان له
الأثر الكبير على دور الإدارة المحلية في التنمية المحلية
و سنحاول التركيز على الأساس القانوني للديمقراطية التشاركية في كل من
قانون البلدية رقم 10/11 قانون الولاية رقم 07/12.

¹الحسن رشدي، " الدستور الجديد و تعزيز الديمقراطية التشاركية " ، ص.01، الموقع الإلكتروني

: [http:// 2017 03/ 29/ .الإطلاع تاريخ ،
www.tanmia.ma/fr/thematique/developpement - durable]

المطلب الثاني : الأساس القانوني للديمقراطية التشاركية في قانون البلدية رقم 10/11 .

لقد تم إصدار تعليمات للحكومة من قبل رئيس الجمهورية قصد الاعتماد على مقاربة تدريجية في عملية إصلاح الجماعات المحلية مؤسساتياً وجبائياً، كما تم التشديد أيضاً على ضرورة التركيز على الديمقراطية التشاركية والتسيير اللامركزي¹ و لهذا تم توجيه أوامر لرؤساء البلديات بفسح المجال أمام المواطن ليتقدم بأفكاره القاعدية من الأسفل نحو السلطة المركزية في الأعلى.

كما طلب رئيس الجمهورية كذلك من المجلس الاقتصادي والاجتماعي² استضافة ممثلي المجتمع المدني من الجمعيات من كل أقطار الوطن، و فسخ المجال أمام مشاركة الفواعل المجتمعية و في مقدمتها المواطن، الذي أصبح بإمكانه حسب نص قانون البلديات أن يساهم في استقرار و نماء³ الجماعات المحلية و قد تم التأكيد على المفهوم التشاركي في تسيير شؤون البلدية منذ البداية، من خلال عرض أسباب مشروع قانون البلدية الذي قدمه وزير الداخلية و الجماعات المحلية أمام النواب حيث جاء قانون البلدية الجديد لإصلاح الاختلالات الموجودة في قانون البلديات رقم 90 08/ على مستوى النظام الانتخابي للمجلس الشعبي البلدي وعدد النواب، صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي إصلاح و تطوير طرق تسيير الإدارة البلدية، إصلاح الموارد البشرية المحلية، إصلاح المالية و الجباية المحلية تعزيز و تكريس نظام اللامركزية، من خلال تقوية صلاحيات المجلس الشعبي البلدي و رئيسه في مواجهة سلطات الوصاية (الوالي، رئيس

الدائرة ، وزارة الداخلية) تدعيم استقرار المجالس الشعبية البلدية من خلال تنظيم حالتها سحب الثقة و الانسداد

1ع. يونسى، " مشروع قانون البلدية يرى النور - تكريس الديمقراطية التشاركية والتسيير اللامركزي "- ، جريدة المساء

: 12 / 2014 .الإطلاع تاريخ ، [www.alg360.com:]

2الأمين سويقات، عصام بن الشيخ، المرجع السابق، ص. 68

3ع. يونسى، "مشروع قانون البلدية يرى النور"، المرجع السابق.

إلا أن ما بهما في عرض الأسباب، هو تأكده على التسيير الجوارى و الديمقراطية المحلية حيث جاء فيه: " على مستوى المبادئ

الأساسية، كان من الضروري تجسيد الأسس التي كرسها الدستور ضمن هذه المنظومة القانونية في مجال الديمقراطية المحلية والتسيير الجوارى و السيادة الشعبية

هذه المتطلبات، تقتضى إدراجه ضمن مشروع هذا القانون، الأحكام التي تمكن المجلس الشعبى البلدى من التكفل و ترجمته بالأفعال الديمقراطية في شكلها التشاركى، و بالتالى المساهمة في ترقية الشفافية في تسيير شؤون البلديات، يتعلق الأمر هنا بإرساء اتصال دائم بين المنتخبين و منتخبهم خلال كل عهدة، و ليس فقط أثناء الانتخابات التي تسبقها .

كما جاء في توصيات التقرير التمهيدى لمشروع قانون البلدية، و مناقشات النواب التأكيد على ضرورة إشراك المواطن لاسيما من خلال منظمات المجتمع المدني في تسيير شؤونها المحلية و المساهمة الفعالة في التنمية المحلية، فتغيب المواطن عن المشاركة في اتخاذ القرار و بغياب أو فشل من يلبي احتياجاته، صار يلجأ في التعبير عن استيائه بالفوضى لاسيما إغلاق¹ الطرق العامة و القيام بأعمال تخريبية

و كما أوضح وزير الدولة وزير الداخلية و الجماعات المحلية الطيب بلعيز، من خلال تنصيبه لفوج عمل يضم ممثلين عن كل القطاعات الوزارية و المنتخبين، و بعض المؤسسات، أن مشاركة² المواطن في تسيير الشؤون

المحالية هو حق مكرس دستوريا، و في قانون البلدية و الولاية³

¹في إطار التشاور الوطني حول تحديد أهداف تنمية محلية أمثل و تكييفها مع تطلعات السكان، ترتب عنه تحديد سبعة أصناف من التوصيات، التي من شأنها أن توضع في سلة الإصلاحات، ومن بين هذه التوصيات تعزيز الديمقراطية المحلية، على أساس أن الديمقراطية المحلية أصبحت موضوع الساعة، و كما تعتبر الديمقراطية التمثيلية الديمقراطية التشاركية القاعدتين المتينتين لنظام سياسي مستقر، و لمزيد من التفاصيل، راجع: - تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي المنعقد يومي 29 30 ديسمبر 2011، نادي الصنوبر. الجزائر. ص 04

²موقع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية [http://www.interieur.gov.dz :] ، تاريخ الاطلاع: 2017/04/05 .

³نوار سوكو، " مشاركة المواطن حق دستوري ولكن البلدية و الولاية تجاهلتاه، " جريدة الخبر .

[www.elkhabar.com] .: تاريخ الاطلاع 2017/04/14.

الغرض من تنصيب هذا الفوج، هو القيام بدراسة شاملة و

معمقة للوصول إلى آليات ووسائل توضع تحت تصرف

المواطن، و الجمعيات و لجان الأحياء، لتمكينهم من المشاركة

في تسيير شؤونهما العامة في المجالس الشعبية البلدية و

الولاية.

على هذا الأساس، نجد أن المشرع لم يكتف بالإشارة على أن البلدية هي

القاعدة الإقليمية للامركزية بل أشار إلى أنها مكان لممارسة المواطنة، و تشكل

إطار لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية من خلال مجلسها

المنتخب¹.

فالبلدية تعتبر هي أقرب إدارة للمواطن و أفضل مدرسة

لترسيخ مبادئ الديمقراطية و تطبيقاتها بفعل الاحتكاك الدائم

و التواجد اليومي مع المواطنين، فهي تجسد جوهر الديمقراطية

المحلية، و مكان مساهمة و إشراك و مشاركة المواطنين في تسيير شؤون

البلدية، على اعتبار أن دستوريتها مميزة في ممارسة

المواطنة، و فاعلا أساسيا في تهيئة و إدارة الإقليم و

خاصة في مجال التنمية المحلية.

المادة : 02 و المادة: 103 ال من قانون رقم /10 11، يتعلق بالبلدية، المرجع السابق.
كما نلاحظ أن المشرع في قانون البلدية رقم /10 11 من الناحية الشكلية، لم يستعمل مصطلح الديمقراطية التشاركية صراحة¹ و هذا على عكس المشرع المغربي مثلا، الذي نجده في دستور 2011 نص صراحة على عبارة الديمقراطية التشاركي، حيث نجد أن المشرع الجزائري تارة يستعمل مصطلح الديمقراطية على المستوى المحلي، وهذا ما تشيّر إليه المادة 11 من قانون البلدية رقم 10/11: "تشكل البلدية الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي و التسيير الجوّاري".

إلا أنه و بالرجوع ل مضمون نصوص المواد (من المادة 11 إلى المادة 14 من قانون البلدية 10/11)، نلاحظ أن المشرع تبني مفهوم المشاركة من خلال

نصه على آليات للديمقراطية التشاركية التي تمكن المواطن من المشاركة في تسيير شؤونه العمومية على المستوى المحلي

انص الفصل 12 من الدستور المغربي لسنة 2011، على أن: "... تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام و المنظمات غير الحكومية في إطار الديمقراطية التشاركية. ..."

- مأخوذ من: ظهير شريف رقم 1.11.91، صادر في 29 جويلية 2011، بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية، العدد 5964 مكرر، الصادرة في 30 جويلية 2011
2 القانون رقم 06. 06، المؤرخ في 20 فيفري 2006، يضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد 15 المؤرخة في 12 مارس 2006.
3 نصت المادة 04/ 02 المن قانون رقم 06/ المت، 06 ضمن القانون التوجيهي للمدينة، على أن: "التسيير الجوّاري الذي بموجبه يتم بحث ووضع الدعائم و المناهج الرامية إلى إشراك المواطن بصفة مباشرة أو عن طريق الحركة الجموعية في تسيير البرامج و الأنشطة التي تتعلق بمحيطة المعيشي، و كذا تقدير الآثار المترتبة على ذلك و تقييمها".

و يقتضي تكريس الديمقراطية التشاركية، العمل على دعم و تقوية مشاركة المواطنين و مكونات المجتمع المدني و الفاعلين السياسيين في التخطيط و صنع القرار بالتوازي مع استجابة المنتخبيين إلى حاجياتهم، و هذا ما سيتم دراسته لاحقا من خلال مدى مساهمة الجماعات المحلية في تكريس مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

و إذا كان المشرع في قانون البلدية رقم 10/11، قد خصص بابا كاملا و الموسوم بـ "مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية"، فهل هذا يمثل ذلك في قانون الولاية رقم 07/12 ؟

المطلب الثالث:- الأساس القانوني للديمقراطية التشاركية في قانون الولاية رقم 07/12 .

على خلاف قانون البلدية رقم 10/11، فإن المشرع في قانون الولاية رقم 07/12، لم يخصص لها بابا أو فصلا ينص فيه على مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم العمومية.

و لكن بالرجوع إلى الأهداف المتوخاة من مشروع قانون الولاية، الذي كان في إطار تعديل قانون الولاية 09/ 90 نجد من بين أهدافه :

- جعل الولاية كفضاء مكمل للبلدية في تقديم خدمة عمومية جوارية و تنظيمها كما جعلها أيضا مكان لممارسة الديمقراطية المحلية، و مشاركة المواطن و هذا ما أشار إليه المشرع في المادة 01 من قانون الولاية رقم 07/ 12 ، باعتبار الولاية الجماعة الإقليمية للدولة، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي كما أنها تمثل هيئة عدم التركيز، حيث تعمل على المساهمة المباشرة في خلق فضاءات اقتصادية و اجتماعية أكثر تكيفا و ملائمة

¹ عرض ومناقشة نص القانون المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية لمداولات مجلس الأمة، الفترة التشريعية الخامسة السنة الثالثة، الدورة الخريفية 2011، العدد، 21 الجلسة المنعقد يوم 25 جانفي 2012، مجلس الأمة، الجزائر، ص04.

فضلا عن كونها محلا يتجسد على واقع صور التضامن الوطني و نشاطات الجماعات المحلية، و كذلك منبرا للتعبير عن مشااكل و انشغالات و تطلعات المواطن، الذي يبقى بطبيعة الحال ينتظر الكثير من هذه الهيئة و إذا كانت الولاية طبقا للمادة الأولى الفقرة الأخيرة من قانون الولاية رقم 07/12، شعارها "بالشعب و للشعب" في، تعين حينئذ العمل على فتح سبل المشاركة للمواطنين في تسيير الشؤون العمومية على المستوى الولائي وهذا طبعاً عن طريق المجلس الولائي المنتخب، الذي يمارس اختصاصات متنوعة تمس العديد من القطاعات و الميادين.

المبحث الثالث : آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الجزائر

المطلب الأول: آليات التفعيل على مستوى الدولة

سنحاول من خلال هذا العنصر بناء تصور نظري لآليات تفعيل المؤسسات الرسمية للدولة وإصلاح هياكلها وتكييفها وفقا لسياقات المتعددة حتى تكون مهياة على الاستجابة لما تقتضيه إدماج المقاربة التشاركية في الجزائر ، حيث سيتم إيراد هذه آليات على المستويات التالية : المنظومة القانونية ، الهيئة التنفيذية التشريعية.

الفرع الأول : المنظومة القانونية

إن العمل على دسترة الديمقراطية التشاركية كنظام حكم يرتكز على مبادئ الحكامة الجيدة و يربط المسؤولية بالمحاسبية و يتيح الفرصة لجميع الفواعل المشاركة في التنظيم و التسيير و التنفيذ و الرقابة في ظل حكم التشاركي و على مستوى المحلي ضرورة إعادة النظر في التنظيم الإداري المحلي لجعله يواكب التحديات المعاصرة و يساهم في تحقيق التنمية المحلية و هذا يتطلب تعديل مراجعة النظام القانوني للسماح للجماعات المحلية للقيام بالمهام المسندة إليها ، باعتبار نظام اللامركزية مبدأ معتمد دستوريا و الذي يحسد مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية و تكريسا لمبدأ الديمقراطية التشاركية ، مع مراجعة الفراغ التشريعي الذي تعاني منه القوانين و التنظيمات في

بعض المسائل كعدم مراعات التقسية الإداري للعوامل الاقتصادية و الاجتماعية و الجغرافية و الموارد المالية و البشرية لتلك الأقاليم ، و ذلك كله لتجاوز الاختلاف الكبير بين مضامين القوانين في الممارسة و الواقع ، و ذلك بسبب عدم تكييف النصوص و عدم مواكبتها للتحديات المعاصرة و عدم ضبط العلاقة بدقة بين المجالس المنتخبة و الهيئات اللامركزية و الإدارة العمومية و المرافق لإقليمية الأخرى ، فقد أصبحت مبررات و معطيات التنظيم المحلي بالشكل الحالي و الأساليب لا تتلاءم مع متطلبات المرحلة الراهنة و تحديات الجماعات المحلية في المجالات المختلفة.

كما تقتضي الضرورة العمل على تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات ، حيث يتمثل هذا المبدأ في فصل السلطات و توزيعها بين الهيئات

الثلاثة ، و يركز بين السلطات على أركانها وفق المبادئ التالية : -المساواة بين السلطات حيث لا تتغلب سلطة على أخرى - التخصيص الوظيفي حيث تخصص كل سلطة من السلطات الثلاثة بمهامها في حدود اختصاصها - الاستقلال العضوي بحيث يكون كل عضو من السلطات الثلاثة مستقل في أداء وظيفته عن السلطة الأخرى ، دون تدخل أو ضغط أي منها على الأخرى¹.

أحـترام الدستور ، عن طريق استحداث تشريعات تجعل من مهمة المساس بالدستور أو تعديله أمر معقد يستدعي مراجعة و توافق جميع القوى الرسمية و الغير الرسمية ، لأنه ليس من المنطقي أن يعدل الدستور الجزائري عدة مرات منذ الاستقلال بمعدل قارب دستور لكل عشر سنوات فاستقرار الحياة الدستورية ينم عن اجماع وطني في التنظيم اللعبة السياسية بيت الدولة و المجتمع كما أن عدم استقرار الحياة الدستورية يوضح حالة انفراد بمقاليد اللعبة السياسية و بالتالي فإن التعديلات المتتالية لا تمثل

1 عمر فرحاتي ، (دور السلطة التشريعية في البناء الديمقراطي)، مجلة المفكر ، الجزائر ، العدد الرابع ، بدون تاريخ نشر، ص11-12

سوى ترسيخ ذلك التوجه¹، حيث عرفت الجزائر بعد مرور نصف قرن منذ استقلالها أربع دساتير و خمسة تعديلات دستورية جزئية و هي على موعد مع التعديل العاشر.

مراجعة جملة القوانين المرتبطة بتعديل الشأن العام بشكل تدريجي و ذلك لمسايرة المستجدات و التطورات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، عن طريق إرساء ديمقراطية محلية حقيقية باعتبارها أهم مدخل للتنمية ، و التي تسمح بمشاركة المواطنين في مختلف الاستحقاقات و في القرارات التي تؤثر في مختلف مستويات حياتهم على مدى القصير و الطويل

عن طريق تأسيس لنموذج يربط بين المركز و الأطراف مرتكز على مبادئ الحكامة والتشارك و التحوار و التشاور²، بالإضافة إلى الاتجاه أكثر إلى العمــــل اللامركزي، من خلال تشجيع و تحفيز المجالس المحلية الدنيا كلجان الأحياء وغيرها من التنظيمات المحلية، فتحفيز أعضاء تلك المجالس المحلية يساهم في رفع قدراتهم من خلال توفير فرص لهم للاحتكاك مع نظــــمــــراتهم في دول الأخرى و الاطلاع على تجاربهم الدراسة في مجالات عمل تلك المجالس، و التشجيع على إنشاء قواعد المعلومات و البيانات الخاصة بمناطقهم ليستفيد منها المجتمع المحلي و كذلك الحكومة المركزية انطلاقا من قناعة بقاء الديمقراطية من الأسفل، حيث يقوم هذا البناء على المبادرات أهلية سواء في شكل الانتظام في لجان مجتمعية أو منظمات أهلية يمكن أن تشكل معا ركيزة للعمل المجتمعي الذي يرفع المطالب التشريعية للمجالس المحلية المنتخبة، و كذلك يقوم بدور رقابي على الهيئات الأعلى منه، المجالس المنتخبة على المستويات المختلفة وصولا إلى البرلمان و ذلك عبر منحة آليات للاستجواب لممثليهم المحليين أو الوطنيين، و يجب على السلطة المركزية تحفيز مثل هذه التشكيلات من خلال تصور لكيانات جامعة لها صلاحيات، و آليات لتحفيزها على المشاركة³.

¹سعاد العقون، مرجع سابق، ص 175.

²التوهمي بن عدو، مرجع سابق، ص 10.

إن وجهة نظريا المذكورة أعلاه، نجد لها تأكيدا في أدبيات المفكر السياسي روبرت دال و بالضبط من خلال مؤلفه الديمقراطية و الذي يرى أن معالجة فشل الديمقراطية التمثيلية أو النيابية في حل مشاكل عديدة من قبيل ضعف المشاركة السياسية لا يمكن تصوره إلا بموجب الثورة الكلاسيكية أي ديمقراطية على نطاق صغير-بمعنى التوجه نحو اللامركزية إذ حسب رورت دال أنه كلما ارتفع عدد المواطنين في كيان ما انخفض

مستوى الأداء الديمقراطي – ففي النظام التمثيلي يصوت النواب حول السياسات المطلوب اعتمادها ، أما في مجلس يضم متكلمين منتخبين يتم إخبارهم كيفما اتفق ، فإن المواطنين يصوتون على السياسات و بذلك يمارس المواطنون سيطرة مباشرة على القرارات في الثانية أكثر مما عليه الأمر في الحالة الأولى :

و من الآليات القانونية أيضا ضرورة العمل على تأسيس قانون أساسي للولادة ، بضبط عمل سلك الولاية و يحدد المعايير الخاصة بطرق تعيينهم و عزلهم ، لأنه و في غياب قانون أساسي للولاية في الجزائر يملئ عليه وظيفته و ينظمها ، أصبح الوالي يواجه ضغوطات و وضعيات حرجة ، تصل إلى تقييم عمله من قبل إعداد تقارير أمنية حول الولاية و رؤساء البلديات ، و التي غالبا ما تكون ظالمة في حقهم ، لذا ضرورة وجود قانون أساسي خاص بالولاية يحدد كيفية عملهم و خضوعه التام للجهة التي تراقبهم مباشرة ، إذ وجب التركيز على إعادة صياغة العلاقة بين الوالي كمثل للسلطة التنفيذية و بين المجالس المنتخبة و مختلف التنظيمات التمثيلية الرسمية و الغير الرسمية الأخرى .

الفرع الثاني : على مستوى الهيئة التنفيذية:

إن مكانة المؤسسة التنفيذية بين المؤسسات الأخرى سواء الرسمية او الغير الرسمية في النظام السياسي الجزائر تتميز بـ_____موها المقارنة بين بالمؤسسات الأخرى سوى من الناحية القانونية أو الممارساتية ، بدليل عدم التوازن و هيمنة السلطة التنفيذية اتجاه المؤسسات الأخرى مما خلق تبعية كاملة للمؤسسات الأخرى اتجاهها و بنا أن المقاربة التشاركية لا تستقيم في

تلك المجتمعات التي تتميز بتداخل مؤسساتها و التي تعيق العملية التشاركية فإنه ومهما تعددت الإصلاحات السياسية و تنوعت ستبقى شكلية ولا تمس صلب ما تقتضيه هذه المقاربة و لا ما تتطلع إليه الفواعل الأخرى ، هذه الوضعية ، والتجاوز هذه الوضعية لابد من من توفير ما يلي:

الهيئة التنفيذية _____ هي التي تقوم بتنفيذ الارادة الشعبية التي تعبر عنها القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية¹ فلا بد من تحميل الهيئة التنفيذية بمفهومها العام، مسؤولية ترسيخ القيم التي تحملها عبارة دولة الحق و القانون كما هو معلوم مجموعة القواعد العامة و المجردة _____ ردة الصادرة عن السلطة التشريعية و التي تتولى السلطة التنفيذية تطبيقها في كنف الاحترام القانون المؤدي إلى تحقيق العدالة بين الأفراد في مجتمع لا مكانة فيه للانتقائية في تطبيق القانون للمحسوبية و الانتماءات و غيرها من الممارسات اللاديمقراطية و المجحفة و التي تعطل مسار تطبيق وترسيخ الحكم التشاركي، فإذا كانت مسؤولية ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية مسؤولية يتقاسمها الجميع فإن الهيئة التنفيذية مطالبة أكثر من ذلك بدا بممارسة الرقابة الذاتية على المنتسبين إليها كمؤتمنين على مصالحها العاملين باسمها و لحسابها².

¹حسين فريحة(علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية هل تحتاج إلى إعادة النظر ؟)، مجلة منتدى القانوني الجزائري ، العدد السادس ، بدون سنة نشر ، ص23.

²سعد مقدم ، مرجع سبق ذكره ، ص180.

و كونها تتميز باحتكارها لوسائل الإكراه و العنف الشرعي، لابد وأن تحترم حقوق كامل الأطياف الفاعلة في الحياة السياسية و تجعل من تلك الوسائل آلية لتحقيق الأمن وتشجيع على المشاركة دون تمييز و ليس أداة للتهديد و المساومة.

كما تبين من خلال مسار دراستنا هذه أن مؤسسة رئاسة الجمهورية كأحد المؤسسات الفرعية للسلطة التنفيذية في الجزائر ، وضعيتها

الدستورية والقانونية هي التي شاركت و بنسبة كبيرة في تجسيد هذا الواقع الذي أضحت تحتكر فيه جميع مقدرات الحياة السياسية بشكل مباشر و غير مباشر ، إذ أن عملية الإصلاح يجب أن تتطلق من:

إعادة النظر في الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية و تعتبر عوائق فعلية أمام فاعلية البرلمان الجزائري ، فمن أبرز الصلاحيات الدستورية و أخطرها على نواب البرلمان المنتخب من الشعب هو إمكانية حل المجلس الشعبي الوطني في الحالتين الحل الو جوبي : يتجسد في حالة عدم موافقة المجلس الشعبي الوطني على برنامج الحكومة للمرة الثانية حسب المادة 82 من دستور 1996م ، و الحل الاختياري : يكون عندما يقرر رئيس الجمهورية حل البرلمان لإجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها ، حسب نص المادة 129 من دستور 1996 ، و هو ما يؤكد رجحان كفة رئيس الجمهورية ، ممثل السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية بالأوامر في الحالات التالية : في حالة شغور البرلمان *بين دورتي البرلمان و في الحالات الاستثنائية¹

*الحصيلة تقول أن رئيس الجمهورية الجزائرية الحالي ، استعمل سلطة التشريع حسب نص المادة 124 من الدستور في التشريع عن طريق الأوامر بين فترتي راحة البرلمان بين كل دورتين ليمارس هذه السلطة ، إذ بلغ عدد الأمرات 73 أمره من مارس 2000 إلى أوت 2010 ، فيما بلغت مشاريع قوانين التي تقدمت بها الحكومة المتعاقبة للبرلمان في نفس الفترة 132 قانونا .

¹ أحمد بنيني، مرجع سبق ذكره ،ص206.

و نفس الأمر بما تعلق بتعيين ثلث مجلس الأمة من طرفه ، لأن التجربة الجزائرية أثبتت أن هذا الإجراء يجعل السلطة التشريعية في تبعية السلطة التنفيذية ، و هذا ما يؤدي بجميع المبادرات التي يتقدم بها المجلس الشعبي الوطني إلى تهميش و الإقصاء بالطرف الدستورية.

و الأمر ذاته، ما يتعلق بصلاحيات مؤسسة الرئاسة الممثلة في رئيس الجمهورية حول المؤسسة القضائية، لا بد أن تراجع تلك الصلاحيات لمنح المؤسسة القضائية استقلالية فعلية في ممارسة نشاطها.

كذلك ما يتعلق بصلاحيات هذه المؤسسة اتجاه المجتمع المدني و التي تمتلك كامل الصلاحيات في السماح لها بالنشاط أو منعها و حـلها ، إذ لا بد من فصل تام بينها و بين هذه التنظيمات حتى تجد لها متنفسا في الحياة السياسية خاصة ما تعلق بالأحزاب السياسية و التي تعرف ضعفا مؤسساتيا و وظيفيا جزاء تدخل الهيئة التنفيذية في مجالها حيث يجب التعامل مع هذه التنظيمات على أساس أنها فواعل تتقاسم نفس الدور المؤسسات الأخرى و ليس التعامل معها بمنطق الوصاية .

و كما قال رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة أثناء تعديل الدستور 2008 ، في كلمة بمناسبة افتتاح السنة القضائية 2008-2009 أن الدساتير هي نتاج جهد بشري قابل لتطوير و التحسين و هي تعبير عن إرادة الشعب يرمي إلى تأسيس و تنظيم المجتمع و الدولة ، و ممارسة تكريس الحقوق و الحريات ، فإذا كانت هناك إرادة فعلية في بناء حكم تشاركي ، و جب التراجع عن بعض القواعد الدستورية و تعديل أخرى حتى يتسنى لنا الحديث عن الديمقراطية تشاركية في الجزائر.

و على الجانب الآخر ، فالإصلاحات المطلوبة في نظرنا على مستوى الولاية تمكن في تجريد الوالي من بعض المهام التنفيذية بتحويلها إلى رئيس المجلس الشعبي الولائي المنتخب ، و يعتبر من المفيد تحويل بعض صلاحيات الوالي المحلية إلى رئيس إلى رئيس المجلس الشعبي الولائي و حصر مهام الوالي في تلك المتعلقة بتمثيل الدولة و تدعيمها فقط و ذلك من أجل إعادة التوازن بين المركز و رئيس المجلس الشعبي الولائي و مركز الوالي الذي يهيمن على جميع السلطات في الولاية ، كما لا يمكن تصور إحلال الديمقراطية التشاركية إلا من خلال الشراكة الفعالة للمجتمع المحلي بتعدد فواعله في التخطيط و الإشراف و التنفيذ ، و هو ما يتطلب تحقيق الديمقراطية حقيقية في الإدارة المحلية و ذلك لا

يستوي إلا في إطار اللامركزية مع ضرورة تكوين إطارات وأعوان الإدارات المحلية (الولاية و البلدية) حيث يسجل عدم اهتمام الأجهزة و الهيئات المحلية بهذا الجانب ، بالإضافة إلى انخفاض في نسبة الإطارات المؤهلة فنيا وعلميا سواء على مستوى المنتخبين أو على مستوى الموظفين وهذا ينعكس سلبا على أداء هذه الأجهزة الرسمية مما يجعلها تمثل عقبة أمام المسار التشاركي.

إحدى هيئات محلية للتشاور ، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية و تفعيلها و تقييمها عن طريق الإدراج آليات تشاركية للحوار و التشاور لتسهيل مساهمة المواطنين و الجمعيات المختلفة في إعداد البرامج المختلفة و تتبعها . كما يجب أن تكون جلسات المجالس المحلية مصحوبة بحملة إعلامية مسبقة للإعلان عن الجلسات و المداولات و البرامج المطروحة للنقاش لتسهيل على المواطنين و المجتمع المدني و القطاع الخاص المشاركة و تفعيل مشاركتهم في المجالس المنتخبة ، حيث تعتبر كلها من صلاحيات الوالي حسب قانون الولاية و البلدية ، إلا أنها مغيبة على أرض الواقع.

¹ مصطفى بلعور ، مرجع سابق، ص142.

الفرع الثالث: على مستوى الهيئة التشريعية:

إن قياس درجة المؤسسية للبرلمان الجزائري وفقا لمحددات صموئيل هنتغتون لنا : أن البرلمان الجزائري كمؤسسة لم يستطع التكيف مع المتغيرات و البيئة من حوله ، حيث عرف العديد من النكسات في ظل عدم فاعلية دورة ، و على مستوى التعقيد فإنه و على الرغم من توسع

المنظمات الفرعية على مستوى الهيكل التنظيمي للمؤسسة البرلمانية إلا إنها تبقى بدون فاعلية بمعنى تعقيد شكلي و صوري يقابله أداء ناقص و غير فاعل ، أما على مستوى الاستقلالية فإن المؤسسة البرلمانية تعرف تبعية كبيرة للمؤسسة التنفيذية سواء سوى على مستوى التشريعات أو حتى في الممارسات ، أما درجة التماسك داخل المؤسسة البرلمانية في الجزائر – إن جاز لنا تسميتها بالمؤسسة – تتأثر بدرجة استقلاليتها ، فالعوامل الخارجية لها تأثير كبير على نواب البرلمان و في تحديد سلوكياتهم و عملهم الجماعي ، و لذا سنحاول تقديم مجموعة من الآليات من شأنها أن ترسخ الحكم التشاركي في الجزائر و ترفع من أداء هذه المؤسسة المهمة كما عبر عن ذلك الباحث محند برقوق بقوله أن الديمقراطية التشاركية تجعل من السلطة التشريعية عمادا محوريا للنظام السياسي.

فقد أشار الاتحاد البرلماني الدولي إلى المعايير الدولية للبرلمان الديمقراطي و المعايير التي يجب توفرها للعب أدوارها، و ذلك من خلال وجوب أن ينتخب البرلمان و أن يكون عاكسا للإرادة الحرة التي عبر عنها الناخبون في اختيارهم لنوابهم ، و أن يمثل جميع أطراف المجتمع و شرائحه الاجتماعية حتى المهمشة منها ، فالبرلمان ليس فقط لتكريس الأغلبية و إنما هو أيضا ضمانة للأقلية في ممارسة حق العارضة ، و يجب أن يكون له جميع الصلاحيات و الوسائل الضرورية للتعبير عن إرادة الشعب من خلال المهام التشريعية و الرقابية ليساهم في ضمان الحقوق و حريات الشعب.¹

-¹union interparlement, promotion de la démocratie dans le monde, cite officielle :<http://ipu.org/dem-f/overview.htm>.consulté le 09/04/2017.

و لتفعيل المؤسسة البرلمانية في إطار المقاربة في الجزائر يجب العمل على : المسائل المتعلقة بالسماح للجمهور بالدخول إلى البرلمان ————— ان إذ تتم الكثير من أعمال البرلمان الآن في لجان تتعقد مباشرة في العديد من الدول أمام الجمهور و الإعلاميين، لذا فإن فتح أبواب اللجان التي تنجز فيها الكثير من الأعمال التي تستدعي اطلاع المواطن عليها بعد خطوة جيدة¹.

¹قوي بوجنية ، مرجع سبق ذكره ، ص32.

³نور الدين حاروش مرجع سبق ذكره، ص158.

² قوی بوحنیة ، مرجع سبق ذکره، ص33.

مع ضرورة حسن التموقع كحلقة وصل و اتصال بين احتياجات و

مطالب الشعب و مرافق و أجهزة الدولة من خلال الإصغاء و

المتابعة و المساءلة ، ومن ثم ينتظر منه تقديم مساهمة

لتعزيز الديمقراطية و تدعيمها ، بمعنى المشاركة الفعالة كأداة في صنع القرارات و تحديد السياسات العمومية¹

كما يجب إعادة النظر في بنية البرلمان مع تصاعد دور القطاع الخاص في التمثيل النيابي حيث إيجابي في عمل البرلمان مع ما يتمشى مع التحولات المستجدة على كافة الأصعدة نظرا لطبيعة ما يعرف بالبرجوازية الكسولة و التي لا تدفع إلى التنمية السياسية بل تعيق أحيانا طبيعة الاختصاص التشريعي للمجلس و لا تزيل المعوقات البنوية التي تعترضه نظرا لطبيعة القطار الخاص الذي من المفترض أن يمол من داخل البرلمان مبدأ الديمقراطية التشاركية في أطرها النظرية المختلفة²

كما تعتمد الفاعلية التي يقوم بها البرلمان بدوره في ضمان محاسبة الحكومة ، في جزء منها على الاستقلالية التي يتمتع بها الأفراد ، فمن المتعارف عليه أنه إعطاء أفراد البرلمان الحصانة لا يعتبر كافيا لضمان استقلاليتهم ، فإن يكون عمل النواب فاعلا إلا إذا توفرت لديهم المعلومات و الأبحاث مع تيسير الحصول على الخبرة الخارجية بعملية في الرقابة و المحاسبة السياسية و ألمانية للسلطة التنفيذية⁴ و المساءلة و هذا ما يدعا الأحزاب السياسية إلى تشيخ و تقديم الأفراد التي تتمتع بكفاءات في شتى المجالات حتى تكون في المستوى مناقشة و مراقبة أعمال الحكومة و مساءلتها الابتعاد عن الطرق التقليدية (الجهوية ، أصحاب النفوذ المالي) الغير مؤسسية في ترشيخ النواب من قبل الأحزاب ضرورة تفعيل مبدأ المساءلة

¹ نور الدين صباح عنكوش ، مرجع سبق ذكره، ص220.

² ديفيد بيتهام و كفن بوبل ، مدخل إلى الديمقراطية : الانتخابات الحرة العادلة ، ترجمة

غريب عقص ، البحرين فراديس للنشر و التوزيع، 2007، ص52.

و ذلك من خلال توفير الآليات التي تكفل الحق العام بدون استثناء بالحصول على المعلومات عن نشاطات الحكومة و على الحق بالاعتراض عليها و السعي إلى الإصلاح من خلال الآليات قضائية و قانونية إذ تتم هذه المساءلة عبر البرلمان و مؤسسات التدقيق السياسية، التابعة لها

إذ يسبق ذلك تفعيل مبدأ الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، فعلى المستوى الرقاب يتمتع البرلمان بسلطات الرقابية، إلا أنه لا يمارس هذه السلطات كما يجب، وبما يعزز دوره في مراقبة أعمال الحكومة حيث يغلب على النشاط البرلماني الرقابة الأقل تأثير على الحكومة، مثل توجيه الأسئلة الشفوية و الكتابية، مقارنة بأساليب الرقابة الأكثر فاعلية مثل الاستجوابات و التصويت بملتمس الرقابة ضد الحكومة، حيث تشير الخبرة البرلمانية في الجزائر أنه لم يحدث أن قام المجلس الشعبي الوطني بالتصويت عن طريق ملتمس الرقابة ضد الحكومة¹

فعلى صعيد عملية التشريع تؤكد خبر ممارسة البرلمان ألتعددي في الجزائر أنه ومنذ سنة 1997 الحكومة هي التي تقدم الغالبية العظمى من مشاريع القوانين، و يقوم المجلس بمناقشتها و إقرارها بدون تعديل، أو بعد إدخال تعديلات طفيفة على بعضه²، و من المؤكد أن الديمقراطية التشاركية قامت على سلبات الديمقراطية التمثيلية التي كان من إفرازها في الواقع الجزائري هيمنة التشريعات بمراسيم مع غياب المؤسسة البرلمانية كمؤسسة تتمتع بصلاحيات التشريع، و هذا ما أخذ بشدة من مشاركة الشعب في وضع القرار السياسي و هذا ما يؤكد من جهة أخرى مستوى رجل البرلمان في الجزائر الذي لا يستطيع إدراج مشروع قانون.

أمين عواد المشاقية و المعتصم بالله داوود علوي، الإصلاح السياسي و الحكم الرشيد إطار نظري، عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع، 2012، ص73.
²مصطفى بلعور، مرجع سبق ذكره. ص25.

المطلب الثاني: آليات التفعيل على مستوى المجموعات الاجتماعية

لكي تقوم القوى الاجتماعية المختلفة كأبنية مهمة بوظيفتها ضمن إطار الديمقراطية التشاركية في الجزائر، لابد و أن ترفع من مستوى أدائها عن

طريق إصلاحات ذاتية من الداخل، حيث سيتم من خلال هذا العنصر التطرق إلى بعض الآليات التي ترى أنها كفيلة بالرفع من المستوى الوظيفي لهذه المجموعات و التي حددناها في الأنماط التالية: مجموعات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب السياسية القطاع الإعلامي الخاص و العمومي ، و القطاع الخاص ، حيث جاءت على النحو التالي :

الفرع الأول : على مستوى المجتمع المدني

لا شك أن المجتمع المدني يلعب دورا بارزا ضمن المقاربة التشاركية ، أحد فواعلها و الذي يضطلع بمهام الرقابة و المساءلة و المحاسبة في إطار خدمة المصلحة العامة ، إلا انه و كما و قد مر معنا سابقا فإن المجتمع المدني الجزائري يعرف حالة من اللأوظيفة جعلته يعيش مجموعة من الأزمات شاركت وجودها دوافع داخلية و اخرى خارجية ، كالتبعية و غياب التمويل و الكوادر و الكفاءات في تسيير هذه التنظيمات ، و عليه سنحاول من خلال هذا العنصر ، التطرق إلى أهم الآليات لتفعيل هذه المؤسسات لعلها تمكنها من ان تلعب دور الشريك في العملية السياسية و الاجتماعية برمتها كما يقتضيه نظام الديمقراطية التشاركية ، و على هذا الأساس يمكننا القول أن آليات تفعيل المجتمع المدني في الجزائر¹

ترتكز على المستويات التالية: للاستقلالية، المنظومة القانونية الديمقراطية، التنظيم و البناء المؤسسي.

³ المرجع نفسه ، ص 27.

1/ الاستقلالية

هناك الكثيرون من الباحثين الذي يعتبرون استقلالية تنظيمها المجتمع المدني أول و أهم مقومات وجوده و مصداقية أدواره و هذا الشرط من الأهمية بمكان، لأن المجتمع المدني الذي يظهر عند لحظة

التمايز و الانفصال عن الدولة أو السلطة الرسمية الحـاكمة واستقلاله عنها في الإنشاء و إصدار القرارات و النشاطات التي يقوم بها يكون أكثر فعالية في أداء رسالته كحلقة تربط بين الدولة و المواطن ، رغم أن الدولة هي إطراره الشرعي السياسي و القانوني ، فالاستقلالية هي التي تحرره من كل الضغوط الخارجية و التي تعيق عمله . و لذا ، فقد بات من الضروري تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة بما يضمن على الأقل استقلالية نسبية، و الحد أو التحقـيق من سيطرة الدولة أو تغلغلها داخل كيانات المجتمع المدني و محاولة احتوائها لمجاله ، لذا على الدولة الالتزام بالحياد النسبي إزاء قوي المجتمع المدني و تنظيمات المختلفة و العمل على إشراكه في اتخاذ القرارات بدل الاستشاري الشكلي ، و التخفيف من الإجراءات البيروقراطية في التعامل معها ، و التقليل من مراقبتها في حدود ما يسمع به القانون و يضمن السير الحسن للنظام العام¹ .

¹ سليمان سليمان ، ازدواجية البنية الثقافية لدجى النخبة ومبدأ المواطنة في الجزائر : دراسة ميدانية لبعض المؤسسات المجتمع المدني بتلمسان ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الحيلالي الياس سيدي بلعباس ، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، 2010-2011، ص92.

2- الديمقراطية

لا يمكنها الحديث عن مجتمع مدني فعال في ظل غياب بيئة ديمقراطية تضمن له لعب دور ايجابي و كما يوضح الدكتور سعد الدين إبراهيم هذه القضية بقوله إذا زرعت أو نقلت الديمقراطية إلى تربة أي بلد بلا مجتمع مدني فلن تعيش ، و إذا عاشت ، فإن ذلك يكون بوسائل صناعية إلى أن يقبلها الجسم الاجتماعي -السياسي - لهذا البلد، و هو لن يقبلها إلا إذا ساندت هذه

الديمقراطية تنظيمات المجتمع المدني ، و لعلنا ندرك عمق العلاقة العضوية بين المجتمع ————— مع المدني و الديمقراطي ، إذا عرفنا أن تنظيمات المجتمع المدني هي مسئولة عن التنشئة المدنية و السياسية المبكرة للمواطن عبر الجمعية و النقابة و الحزب¹

و مما لا شك فيه أن البيئة التي ينشط فيها المجتمع المدني المتسمة بالقمع و الإقصاء يحيل هذه التنظيمات إل كيانات شكائية و هشة و تابعة، و بالتالي تفقد جوهر وجودها ، لذا فكلما سادت الديمقراطية و دولة القانون كلما كان هناك مجتمعا مدنيا قويا و فاعلا و في ظل النظام غير ديمقراطي لا يؤمن بالديمقراطية إلا كشعار فقط ، فإنه لا يمكن الحديث عن وجود مجتمع مدني حقيقي قادر على العمل التشاركي مع قوى أخرى.

و عليه فــــــإن توقيع الضمانات القانونية لعمل المجتمع المدني كفاعل جوهري في ظل المقاربة التشاركية لا يتم من خلال وجود ركيزتين : الأولى الديمقراطية و الثانية المواطنة كركيزتين متلازمتين و ذلك من خلال إحلال الأساليب و القيم الديمقراطية ضمن هيكلية و بنية العلاقات داخل المجتمع المدني ذاته في ظل التمتع بالمواطنة الفعالية ، و هذا كله يدخل في سياق إعادة بناء العلاقات بين أهم كيانيين هما الدولة و المجتمع المدني في إطار التنسيق و التعاون الذي يزيد من القدرة المطالبية للعمل الجماعي².

1 غنية ابرير، دور المجتمع المدني في البيئة السياسية-دراسة حالة الجزائر-رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر -باتنة- كلية الحقوق، 2009/2010، ص12.
2 المرجع نفسه ، ص123.

3/ التنظيم و البناء المؤسسي:

إن البناء المؤسسي هو شكل الرسمي لمنظمات المجتمع المدني بما يعنيه من المقومات البنوية الهامة في تكوينها و حسن إجراءاتها الإدارية و قياداتها و بالتالي مدى فعاليتها و استمراريتها ، و يعرف العمل المؤسسي بأنه أي جماعة لها أهداف محددة ، بحيث يتم تنظيمها بشكل يسمح بتحسين كفاءة أداء أعضائها و فعاليتهم لتحقيق تلك الأهداف ، و من

هنا تبرز أهمية العمل على تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر من خلال إلباسه الطابع المؤسسي و الذي يجعل من المنظمة في مأمن من تأثير العوامل الفردية الشخصية و الجماعية و تجعلها مستقلة عن الأفراد و الجماعات المانحة ، و لا يكون ذلك إلا من خلال الاحترام التشريعات و التنظيمات داخل هذه التنظيمات و التنظيمات الناجحة تلك التي تبني على الفكر المؤسسي ، حيث الأولوية للمؤسسة و ليس للأشخاص و أصحاب النفوذ و هذا ما يميز منظمات المجتمع المدني في أول المتقدمة حيث متانة و التماسك تنظيما و إدارتها عكس الأول العربية و من بينها الجزائر ، حيث البناء المؤسسي لمنظماتها غير جدي تعتمد نظاما تقليدية مرتبطة بالأشخاص و ليس بالقوانين.

و عليه فإن المقاربة التشاركية تفترض وجود مؤسسات بمعنى الكلمة من حيث الاستقلالية و الفاعلية ، لكن واقع المؤسسات الجزائرية و على رأسها منظمات المجتمع المدني و على الرغم من وجودها الكمي إلا ان الثقافة بناء هذه المؤسسات و تسييرها و الاستفادة منها يختلف اختلافا تاما على ما يجب أن تكون عليه في إطار المقاربة التشاركية، فمثلا مسألة اختيار القيادة سواء حزبية أو التنظيمات الجمعوية تتم وفق اطر تقليدية محضة التحدث خارج الانتخابات و هي فترة تسبب بـ كثير الانتخابات حيث نشأ نوع من التوافق الضمني بين أفراد هذه التنظيمات في تقديم الأطر المبنية على روابط تقليدية أمام الأطر المؤسسة ، هذا الوضع الذي ساهم في بروز ما سمي بالتشظي أو الانشقاقات التي تحدث داخل هذه التنظيمات ، مما ضعف من ادائها ، و هذا ما يتم من جهة أخرى عن غياب ثقافة مدنية جعلت غالبية أفراد هذه التنظيمات لا يؤمنون بدورها كفاعل في الحياة الاجتماعية بصفة عامة بل يعتبرونها مجرد وسيلة لتحقيق مآرب شخصية، لذا لا يهتمون باستقلالية هذه التنظيمات بقدر ما يهتمون بالإعانات التي تقدمها الدولة ، هذا النقص الثقافي المدني جعل المنتسبين لهذه التنظيمات لا يؤدون باشتراكهم المادية بالقدر الذي يجعلها في غنا عن إعانات التي تقوم بها الدولة و التي تكون من نتائجها الولاء و التبعية¹.

-المنظومة القانونية

الجانب الأول يتضمن القواعد القانونية و السياسية و التي تسمح بتفعيل المجتمع المدني و إعطائه الضمانات اللازمة لحركته و نشاطه ، و التي تجعل منه فاعلا مؤهلا للاضطلاع بوظيفته في إطار الديمقراطية التشاركية ، حيث يقتضي ذلك التواجد دستور مستفتي عليه شعبيــــــــــــا ، يفز التعددية الحزبية و حرية تكوين الهيئات و المنظمات السياسيـــــــــــــة و الثقافية و الاجتماعية و الثقافية و يحمي الديمقراطية و الحريات و حقوق الإنسان ، و يكون ضامنا لنظام حكم قائم على مبدأ الفصل بين السلطات ، وفي ظل وجود قواعد قانونية تنظم و تحكم تكوين مؤسسات المجتمع المدني ، و وجود نظام قضائي مستقل و يحمي الحريات الديمقراطية و أن تحول تلك القوانين إلى ممارسات فعلية¹.

² غنية إبرير، مرجع سابق، ص123

134

النزوية¹ ن مع دراسة دور و إمكانات هذه التنظيمات و مستوى قدرتها على المشاركة مع الحكومة و الشركاء الجدد.

الفرع الثاني: على مستوى قطاع الإعلام:

تلعب وسائل الإعلام الحديثة دورا رياديا في توطيد الديمقراطية التشاركية ، فلا جدال أن افعله هو المجال الأبرز في ممارسة الديمقراطية التشاركية ، لأنه يعتبر حلقة وصل بين فواعل المقاربة التشاركية، فهو يوفر تدفق المعلومات المختلفة حول هذه الفواعل و القضايا التي تدخل نطاق اهتمامهم ، و هو ما تفعله القنوات الإعلامية المختلفة ، حيث تثار مختلف القضايا لكي تناقش و على نحو يشارك فيه المعنيون بها، عن طريق توفير المعلومات المختلفة عن جميع الفاعلين لمناقشتهم و اخضاعهم للمساءلة فتطور وسائل الإعلام مكن من الحصول على المعلومات بقليل من الوقت و الجهد ، و مكن أيضا حفظ تلك المعلومات و الرجوع إليها عند الحاجة.

ومن جهة أخرى يفتح إطار الإعلام المنتشر الفاعلية و الفعالة فهي تتيح فرصة المشاركة اليومية و المستمرة و ليس فقط الدورية و نقصد في هذا العنصر قطاع الإعلام الذي يندرج ضمن القطاع الخاص و كذا العمومي ، سنبرز بعض الآليات التي تحاول من خلالها أن نجعل من الإعلام حلقة تمكن بالنسبة لفواعل الديمقراطية التشاركية و ليس عائقا أمامها ، و عليه فإننا نقترح ما يلي:

رفع القيود المفروضة على القطاع الإعلامي العمومي و الخاص ، فقد أثبتت التجربة الجزائرية أن قطاع الإعلام ليس بأحسن حال من الأحزاب السياسية و المجتمع المدني.

¹ محمد غازي ، مرجع سابق ، ص47.

إذ أنه يعيش مأزقا و يعاني من مشكلات حادة تعيقه عن القيام بأدواره المتعددة و على رأسها أنه يعمل كهزمة وصل بين فواعل المقاربة التشاركية و يطور من أدائها و يسهل عملية الرقابة

بين تلك الفواعل مما يرفع من مستوى الشفافية و المسائلة المنشودة في ظل المقاربة التشاركية ، فرغم التطور الكمي للقطاع الإعلام في الجزائر إلا أنه من ناحية أدائه بعيدا كل البعد عن ذلك و ذلك لعدة أسباب من بينها ارتباط تلك المحطات الإعلامية المختلفة بالمال و مراكز القرار و هذا بارز من خلال التمييز بينها في الإشهار مثلا، و المساعدات التي تقدمها الدولة لبعضها دون الأخرى ، واشتراط تقديم الدعم المالي الذي يتحصل عليه تلك المنابر الإعلامية الخاصة بعدم تعرضها لنظام الحكم بالنقد و فضح قضايا الفساد، و هذا ما يؤكد مقبولة تبعية النظام الإعلامي لنظام الحكم ، وهذا الوضع يعكس مطلق الأحوال ظروف النشاط الإعلامي و خاصة السياسية و الاقتصادية و التي تنعدم فيها الشفافية و الأكثر من ذلك توظيف وسائل الإعلام و رشوتها لخدمة الحملات الانتخابية و أصبحت الصفقات مشبوهة مفضوحة في العلاقة بين المرشحين أو من يدعمهم من أصحاب المال من جهة و أجهزة الإعلان عبر الإعلان من جهة أخرى¹.

الفرع الثالث : على مستوى القطاع الخاص

أصبح واضحا ذلك التأثير الذي يلعبه القطاع الخاص في الجزائر في عديد من نواحي الاجتماعية ، إلا أنه يضل بعيدا عن الدور الذي من المفروض أن يقوم به في إطار النظام القائم على الديمقراطية التشاركية لذا سنقوم بصياغة مجموعة من الميكانيزمات من شأنها تفعيل القطاع الخاص كعنصر جوهري في إطار التنمية الشاملة و من ناحية أخرى تنظم العلاقة بينه و بين الأبنية الأخرى الرسمية و الغير الرسمية على أساس الثقافية و المشاركة في اتخاذ القرارات لأجل العمل المشترك، لكي لا تكون علاقة تلك الأبنية علاقة انشقاق أو تداخل أو تبعية ، و إنما تكون علاقة تعاونية تكاملية.

¹ محمد حليم ليمام، مرجع سابق، ص145

و عليه، فإنه من الأهمية بمكان إعادة النظر في دور الدولة في المجال التنموي بشكل يجعلها تتكيف مع التطورات الحاصلة على مستوى الداخلي و الخارجي، عن طريق الالتزام

بإستراتيجية تنموية واضحة منفتحة على القطاع الخاص كفاعل في إطار القوانين الواضحة التي تنظم العلاقة التفاعلية فينا بينهما و من هذا تأتي أهمية خلق إطار منتهج يحمّل رؤية شاملة و واسعة حيث تتم المشاركة بين الدول و القطاع الخاص في رسم خطة عمل للتنمية تحدد فيها الموارد المتاحة الأهداف و التوجهات المستقبلية بعيدا عن وصاية طرف لطرف. والشراكة بين القطاع العام (الدولة) و القطاع الخاص، تعني أوجه التفاعل و التعاون بين القطاعين العام و الخاص المتعلقة بتوظيف الإمكانيات البشرية و الإدارية و التنظيمية و التكنولوجية و المعرفية على أساس المشاركة و الالتزام بالأهداف و حرية الاختيار و المسؤولية المشتركة و المساءلة من أجل تحقيق الأهداف المختلفة، لتصبح شراكة تعاونية و التي تدور حول إدارة و تنظيم الشراكة على أساس تشاركي بين القطاعين العام و الخاص، حيث يجب أن تتصف الشراكة بعلاقة أفقية بين أطراف الشراكة ، و يتم اتخاذ القرار بالاجتماع بين باشراف جميع الشركاء بأداء المهام و الواجبات ، و لا يوجد إشراف منفرد لأي طرف بموجب القواعد¹. ولإنجاح هذه الشراكة بين القطاع الخاص و الدولة ، لا بد أن تقوم تلك الشراكة على المبادئ التالية : أولا الشفافية بإلغاء الحكومة للقيود المتعلقة بانتقال المعلومات ، و كذا الالتزام بالشفافية و المشاركة مع المؤسسات القطاع الخاص في تطبيق القوانين و ضمان حقوق كل طرف تحت شعار "رابح رابح"، لتجنب التضارب في المصالح ، و عليه فإن الشفافية لا يمكن لها النجاح إلا في بيئة تتسم بالحيادية و التي تمكن في كشف كل محاولة للانحراف أو التلاعب بالقانون لكلا الطرفين الدولة و القطاع الخاص، و ثاني مبدأ هو المساءلة.

¹ ابتسام قرقاح ، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2010-2011، ص145

وهو التقيد بالحكم بالقانون لكلا الطرفين، من خلال خضوع هذا الأخير للمساءلة من طرف السلطة الحكومية في إطار الرقابة الدول، كما

يجب أن يتعامل بالشفافية في استخدام الموارد و الابتعاد عن الاستغلال و الشفافية أيضا حول المعلومات المتعلقة بالمساءلة قصد تسهيل دور الدولة في التوجيه نحو الأهداف المرسومة من طرف المجتمع ، ثالث مبدأ و هو الشمولية لأن توفر الشفافية و المساءلة لا يتم إلا في ظل الحكومة ديمقراطية تعتمد في أسسها على مبادئ الحكم الراشد، لذا تمكن الشمولية في ضمان المشاركة المتساوية لكل الفواعل المختلفة¹.

المطلب الثالث : آليات التفعيل على مستوى المواطن:

إن الديمقراطية بشروطها كل عام، لا يمكن أن تتواجد في كيان معزول خارج جسم الظروف التاريخية و الوجود البشري، وإمكانيات وجودها تعتمد على الأبنية الاجتماعية القائمة و الظاهرة الوعي، فهي قيمة أو مجموعة من القيم لا بد من توافرها حتى ينتج عنها سلوك ، إذن هي حالة ذهنية يجب أن تدرك و تستوعب مضامينها في العقل البشري كجزء من ثقافة العامة و كذلك هو الإصلاح الهادف لإحداث تغيير في الثقافة العامة ، وعليه لا يمكن للسلوك الديمقراطي أن يكون دون توفر القيم ذات الطابع الديمقراطي²، و من ههنا التبرز الجوانب التي يجب التركيز عليها في أي عملية إصلاح تمس المواطن و المتعلقة أساسا بالجانب الذاتي و القيمي للفرد من خلال العمل على البناء ثقافة سياسية إيجابية ، تمثل بنية تحتية بالتعبير الماركسي يتبعها قيم أخرى كالمواطنة و المشاركة و غيرها هذه الثقافة الجديدة ستسمح باندماج المواطن في العملية السياسية عبر وسائط التشاركية متعددة ، و الجانب الآخر في عملية الإصلاح للمواطن وهو وجوب التركيز على الناحية المادية المتمثلة في التنمية البشرية ، حيث أثبتت البحوث الميدانية أن متغيرات مثل الفقر و المستوى التعليمي و متغير الصحة ، تؤثر مباشرة في السلوك المشاركة و تنمية الموارد البشري يمثلان في نظرنا مفتاح التفعيل دور المواطن في ظل الديمقراطية التشاركية.

¹ ابتسام قرقاح، مرجع نفسه، ص146.

مما سببــــــــــــــق ، تعرف الثقافة السياسية حيث فيليب برو بأنها تتكون من مجموعة من المعارف و المعتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنى لتجارب الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم ، كما تسمح لكل منهم بتحديد موقعه في مجاله السياسي المركب ، وذلك من خلال تعبئة حد ادني من المظاهر الواعية أو الغير الواعية، التي ترشده في سلوك كمواطن على سبيل المثال، أو هي باختصار كل ما يتعلمه الأفراد من معلومات يهدف التنمية المفاهيم السياسية عن مجتمعه المحلي و القومي و كذا العلمية معرفة الحقوق > و الواجبات و القيم و المعايير و التوجهات الضرورية للتكيف مع المجتمع معـــــــــــــــــ، فالديمقراطية ليست مجرد مؤسسات و إجراءات، و إنما تعتمد أيضا على متطلبات ثقافية كوجود قيم ثقافية محددة للعلاقة بين أطراف المقاربة التشاركية من حيث نمط تلك الثقافة ، كالقبول بتعددية السياسة و المشاركة في الحياة السياسية كضرورة في المقاربة التشاركية .

و من خلال النمـــــــــــــاذج الثلاثة للثقافة السياسية الذي قدمه كل من أالموند وفيربا و المتمثلة في : ثقافة سياسية ضيقة (parochial culture) و ثقافة سيــــــــــــــــاسية تابعة(the subject culture) و ثقافة سياسية المشاركة(participant culture) ¹، يتضح أن تفعيل الديمقراطية التشاركية يقف على مدى ترسيخ النمط الثالث و المتمثل في الثقافة السياسية المشاركة في المجتمع الجزائري ، و التي تقوم على معرفة الجماهير و وعيهم بمخرجات النظام السياسي و حركته و قواعده و مؤسساته و مدخلاته ، و معرفتهم بدورهم و قناعتهم بتأثيرهم في العملية السياسية بصفاتهم مواطنين أو بانتمائهم إلى التنظيمات الجماعية. هذا النوع من الثقافة على عكس النوعين الآخرين (الضيقة و التابعة) حيث يعتقد المواطنون أن لديهم فرصة أكثر للمشاركة في الحياة السياسية و أنهم قادرين على تغيير هذا النظام و تعديله بالوسائل العديدة المتاحة لديهم على سبيل المثال الانتخابات أو المظاهرات و عن طريق الأحزاب .

¹ أمين عواد المشافية و المعتصم بالله داوود علوي، مرجع سابق، ص74
و جماعات الضغط السياسي، و بذلك يكون موقف الأفراد في
هذا النوع من الثقافة السياسية موقف إيجابي يجد الفرد نفسه فيه جزءا
مهما في العملية السياسية، يؤثر فيها و يتأثر بها لذلك يجب
إصلاح البناء السياسي و إنجاح عملياته التي
تؤدي إلى رسم السياسات العامة بالإيجاب أو برفض حسب
صحة أي منهما في مجاله المحدد، و بذلك تزدهر ثقافة
المشاركة السياسية التي هي مطلب أساسي في ظل
الديمقراطية التشاركية¹.

الفرع الأول : تعزيز التنشئة السياسية:

التنشئة السياسية هي كل تعلم سياسي رسمي أو غير رسمي،
مقصود أو مخطط له بحيث تتصل هذه العملية بجميع مراحل
دورة حياة الفرد، كما تشمل هذه العملية أيضا التعلم السياسي الواضح
وتعلم الغير السياسي الذي يمكن أن يؤثر على سلوك السياسي أو
اكتساب الأفراد صفات شخصية لها علاقة بالسياسة. كما
يعرف جابرييل ألموند التنشئة السياسية أنها العملية التي تتشكل بها الثقافة
السياسية و تتغير، و لدى كل نظام سياسي هياكل لتنفيذ مهمة
التنشئة السياسية و لتلقين المبادئ السياسية التي تحتوي على قيم
السياسة للمواطن و النخب السياسية، و توجيه المهارات
السياسية للمواطن و النخب السياسية، فإن عملية التنشئة هي عملية مهمة و
تقف عندها العديد من الأبعاد لعل أهمها مشاركة المواطن
في العملية مشاركة المواطن في العلية السياسية من عدمها فمجموعة
الأفكار و المعتقدات و الرموز التي يتلقاها الأفراد خلال عملية التنشئة
من طرف مؤسساتها المختلفة، هي التي تجعّلهم يبنون أهدافا
سياسية معينة و توقعات متنوعة حول اللعبة السياسية و مفاهيم أيضا
معينة حول شرعية القيادة و المؤسسات و لائهم المحدد، فضلا

عن افتراضهم و تصوراتهم و موقفهم من السلطة ، كما تؤكد ذلك أيضا مقولات النظريات السوسيولوجية من أبرزها نظرية التفاعلية الرمزية²

¹مولود زايد الطيب ،مرجع سابق ،ص160.

²مرسي مشري ،مرجع سابق ،ص57

لذا يجب غرس مبادئ و قيم تساعد الأفراد على تمكينهم من اخذ المبادرة في الحياة السياسية انطلاقا من أن التنشئة السياسية هي عملية التي يكتسب الأفراد من خلالها المعارف و المهارات التي تمكنهم من المشاركة كأعضاء فاعلين في مجتمعهم و بالتالي ضرورة العمل على التحويل تلك الدوافع الخاصة و الشخصية إلى اهتمامات عامة تساعد على التكيف مع البناء المعياري للمجتمع ، أي تدريب على المشاركة الاجتماعية من خلال جعل الأفراد يشغلون دورا نظاميا من الأدوار أن تكون النظام الاجتماعي¹.

من هنا تبرز أيضا أهمية تفعيل مؤسسات التنشئة السياسية و التي تقوم بزرع القيم و المبادئ السياسات لدى الفرد كي يصبح مواطنا فاعلا ، مترجما تلك القيم و المبادئ إلى سلوك حيوي ، و ذلك يكون من خلال العمل على استقلالية تلك المؤسسات على الأطراف ذات التوجهات المختلفة و كذا استقلاليته عن الأشخاص، بمعنى التهيئة البيئية المعيارية لعمل تلك المؤسسات في محال التنشئة السياسية الخاصة توفير المجال الديمقراطي، و بمعنى أدق استقلالية مؤسسات التنشئة السياسية عن السلطة ، كما أوضحه غرامشي من خلال أبحاثه ، و الذي يرى أن هذه المؤسسات تمثل أدوات في يد النظام للهيمنة الثقافية و الفكرية، و بالتالي استقلاليته مفروضة لبناء ثقافة سياسية تخدم المقاربة التشاركية و تفعلها . كما أنه من الواضح أن السلبية المواطن أمام العملية السياسية في الجزائر تنقسمها جميع مؤسسات التنشئة ابتداء من المؤسسات التعليمية إلى الحزب السياسي إلى المنظمات الجماهيرية المختلفة و غيرها نتيجة عن ضعف التأطير و إدماج الف——رد و تنشئة على مثل هذه

كما أنه من الضروري غرس مفهوم المشاركة السياسية في إدارة شؤون المجتمع لدى النشء و السعي لنشر ثقافة سياسية و تنشئة مبنية على الديمقراطية الاجتماعية بمعنى العمل على إيجاد صيغة التنشئة القائمة على احترام و قبول التعددية و الاختلاف و التنافس السلمي و تشجيع الفكرية و الثقافية و السياسية.

142

² محمد العجاني و آخرون ، مرجع سابق، ص10.

وهنا تبرز الروابط الاجتماعية و التصدعات المجتمعية social

بين النخبة الحاكمة و الجماهير إلى جانب وجود أشخاص يؤمنون بجوهر العلمية الديمقراطية من عدمه ، فالإجابة على هـ_____ هذه التساؤلات من شأنها أن تقودنا لمعرفة واقع المواطنة في الجزائر و ماذا علينا فعله لتفعيلها، و مما لا شك فيه أن الديمقراطية أهم شرط لتحقيق مفهوم المواطنة في كافة المجتمعات ، و في الواقع الجزائر لا يمكنها فرض ديمقراطية حقيقية و دائمة و نجد انعكاسها في الواقع دون توفر نخبة و جماهير ديمقراطية حيث يجب أن يحمل هؤلاء الصفقات التي تدفعهم أن ينشطوا في هذا المجال. فانعدام الديمقراطية يعني المواطن منغمس شتى جانية تقف عائقا أمام مشاركة، و تفقده العديد من الحقوق.

143

نتيجة لشعور المواطن اليوم بمدى التهميش الذي يعانيه، إلى ذات بلا مواطنة و يتجرد من حقوقه الإنسانية و المدنية ، و بعد القوة في تأثير على القرارات ذات العلاقة بمجتمعه الأوسع¹.

¹ محمد حليم ليمام، مرجع سابق، ص 165-166.

هذه الحقوق و الواجبات التي تعتبر جوهرية المواطنة يجب العمل على إبرازها و إظهارها للمواطن من خلال الرفع من المستوى الثقافي في عنده، و توسيع التنمية فضاءلت الحوار و النقاش المحلي الوطني حول القضايا اليومية و المشتركة للمواطن، عن طريق إعلان المواطن على نطاق واسع بكامل التفصيل حول القضايا التي تهمه و تمسه على المستويين المحلي و الوطني، وذلك بالاعتماد على وسائل التبليغ الجوارية كالإذاعة و المصقات و غيرها من قنوات الاتصال التي تسمح ببلورة آليات للتشاور و المرافقة ممأسسة و منظمة، بهدف اكتساب قوة الأثير ، و مصداقية في التحديد على المستوى الجماهير مما يسهل الاندماج المواطنين في المشاركة في الشأن العام ، هذه الإجراءات التي بدورها تعزز المكاشفة و المحاسبة و الشفافية، و ترسخ الرقابة الشعبية التي تسمح بإزالة الغموض و الإبهام حول إدارة الشأن العام¹.

إلى جانب العمل على تمكين المواطنين و تشجيع المبادرة و ليس فقط المشاركة الرمزية و الشكلية بمعنى إعادة هيكلة تدخل المواطنين في العملية السياسية ، استخدام آليات التقنية الجديدة سوف يزداد مجال المعلومات التي تخضع لنشر الدوري لذا فإنه من الملائمة للمؤسسات العامة أن تحدث بشكلي دوري كميات ضخمة من المعلومات ، لأن الأفراد يجهلون في الغالب المعلومات الأساسية المتعلقة بالحياة السياسية برمتها ، من شاكلة أي الخدمات هي متوافرة و أي الإدارات تقوم بذلك و أي الفرص التي ربما توجد أمامهم للمشاركة في صنع القرار أو السياسة ، وحتى كيفية تقديم طلب للحصول على المعلومات، و منـه فإن النشر الدوري للمعلومات أحد وسائل معالجة الافتقار إلى الوعي و الاطلاع عند

¹بلقاسم نویسر ، مرجع سابق ، ص 104 .

بالإضافة تحسيس الفرد بأهمية العمل الجماعي و الاندماج فيه لتحقيق الحاجيات التي تعجز الدولة عن تلبيتها له، و هذا الجور تجند له وسائل الإعلام و الاتصال ، من خلال اختيار البرامج التي تثير الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية الواسعة¹.

مع تحسيس الأفراد بأهمية العملية الانتخابية عن طريق تعزيز ما
اصطلح عليه بالتنقيف الانتخابي ، وهو التدريب على كيفية تسجيل
الأفراد لأنفسهم في القوائم الانتخابية و كيف يدلون
بأصواتهم ، و كيف يرشحون أنفسهم و كيف تدار الحملات الانتخابية بأساليب
مشروعة و العمل على تحسيس المواطن العادي أنه سـيؤدي رسالة
هامة أثناء العملية الانتخابية و هي اختيار ممثليه القادرين على
تحمل مسؤولية تمثيل المجتمع وفقا لدرجة الكفاءة و الفعالية لا المحاباة إلى آخر
المفاهيم و الإجراءات التي يحتاجها المواطن البالغ سن الرشد السياسي².
إن إحداث مجلس لشباب يمثل قوة اقتراحية لتمكينهم من المساهمة بروح
الديمقراطية و المواطنة في البناء الديمقراطي في الجزائر و
تفعيل حق التعبير للمواطنين عن أنفسهم ، و الحق في
التكوين الجمعيات مع الآخرين و الحق في التصويت في انتخابات نزيهة و
الحق في المعاملة المتساوية دون تمييز³.

العمل على ترسيخ المواطنة من خلال ترقية الحوار و
التشاور بين كل الفاعلين في الحياة السياسية و على رأسهم المواطنون
مع احترام الحقوق و الحريات، و اجترام قواعد القانونية المنظمة لها باعتبار أن
المواطنة هي نسق و نظام من الحقوق المضمونة دستوريا و قانونيا فعلى
النخبة و الجماهير احترام تلك الحقوق و العمل على ترقيتها.

¹مرسي مشري، مرجع سابق، ص 98

²رابح لعروسي، مرجع سابق، ص 70.

³سعيد مقدم، مرجع سابق، ص 176.

خلاصة الفصل

لقد أثبتت الدراسة، على أن الواقع الجزائري أفرز لنا قوة و صلابة الدولة مقابل فواعل الديمقراطية التشاركية الأخرى، و ذلك باختراقها لكافة الهيكل و القوى المجتمعية الرسمية و الغير الرسمية، بمعنى أن الدولة أحكمت القبضة على المجتمع واستطاعت أن تغدوا مركزية و مؤثرة، لذا نتج في الجزائر نموذج نظام تشاكري من نوع خاص، الذي تصبّح فيه الدولة قوية و المجتمع ضعيف حسب تصنيف جوبل ميغدال لعلاقات الدولة بالمجتمع.

ومن أجل تحقيق التغيير المنشود الذي يستهدف بناء الديمقراطية التشاركية القائمة على نظام داخلي متعدد الأقطاب في الجزائر، و مده بأسباب الاستقرار. يجب العمل على تحويل تلك القوانين و التشريعات إلى ممارسات، باعتبار أن بناء نظام تشاكري ليس قرارا حكوميا يعطى من فوق، لأنها إن أعطيت من فوق كمنحة أمكن نزاعها بالإليّة نفسها، في حين أنها عندما تنبت قوية منت الأرض استعصمت على الاقتلاع كونها مدت جذورها في أذدها الأفراد و الجماعات حتى يصير النضال السلمي منهجية عمل لدى كل الفواعل، وانطلاقا من كل ذلك عملنا على صياغة مجموعة منت الآليات و الأطر التي رأينا أنها كافية لبناء نموذج تشاكري.

إن تأكيد سيادة القانون و تعزيز الحريات و استقلال القضاء و تكافؤ الفرص و تعاظم المشاركة في كافة المستويات و تمايز و تخصص الأبنية السياسية الرسمية و الغير الرسمية في وظائفها في ظل نسق قيمي سياسي يشجع على المشاركة الفعالية، سيُعزز من مجمل سير و إدراج المقاربة التشاركية في الشأن الجزائري، ودون هذه

الأرضية ستبقى الديمقراطية التشاركية مجرد خطاب يقوده الطرف المهيمن على
المعادلة التشاركية .

و في الأخير ، سنقوم بتقديم خلاصة لدراستنا و مجموعة من الاستنتاجات، فقد حاولنا من خلال دراستنا استنتاج الواقع الجزائري في الفترة الممتدة من الاستقلال إلى يومنا هذا و خصوصا الفترة من 1989 إلى اليوم ، قصد تكوين رؤية شاملة حول واقع التنمية السياسية بشكل عام و تنمية السياسية المحلية خصوصا ، ثم قمنا بإسقاط آلية من آليات التنمية السياسية و هي الديمقراطية التشاركية وواقعها في المجتمع المحلي ، و علىه اكتشفنا ما يلي:

فمن خلال الفصل النظري أتضح معنا أن مفهوم التنمية و التنمية السياسية هما مفهومان غربي النشأة ف الأول التنمية أول ما ظهرت كانت في شكلها الاقتصادية إذ تعود إلى الفكر الكلاسيكي إلى أن تطور المفهوم و أصبح يشمل عدة مجالات متى وصل إلى ارق مرحلة و هي التنمية البشرية . و في هذه الصيرورة ظهرت التنمية السياسية كأحد تجليات التنمية فففي حقول العلوم السياسية تزامن ظهور التنمية السياسية في نهاية الخمسينات و بداية الستينات و ذلك يرجع لعدة أسباب منها: حصول مجموعة كبيرة من الدول على استقلالها و ذلك من خلال ما عرف بدول العالم الثالث التي وجدت نفسها في حالة تختلف على جميع الأصعدة عامة و في مجال السياسي خاصةإلخ.

و في فصل الثاني و الذي جاء تحت عنوان التنمية السياسية في الجزائر واقع الحال قمنا بعملية تتبع لمسار هذه الأخير في الجزائر من خلال مرحلتين : المرحلة الأولى خصصناها التنمية السياسية في عهد الأحادية أي من الاستقلال إلى 1989 و ظهر منها أن شخصية السلطة والخلفية الأيديولوجية و الفكرية لـنخبة الحاكمة و خصوصية نظام الحكم الذي تميز بهيمنـة الحزب الواحد قد أثر على عملية التنمية السياسية بشكل سلبي حيث ظهرت أزمات التنمية السياسية بشكل جلي على مستوى النظام السياسي مع وجود حالة اغتراب بين الدولة و المواطن مسار اضطره في نهاية الثمانينات (1989) إلى تعديل سلوكه و انتهاج سياسية الإصلاحات السياسية .

أما في الفترة الثانية في الدراسة أي فترة التعددية السياسية و الانفتاح على الآخر فقد شهدت هذه الأخرى العديد من أزمات التنمية

والأضـطراب سـواءا علـى المـستوى النظري أو التطبيقي العملي

إن الإصلاحات القانونية و الدستورية التي تبنتها الجزائر، و إن كانت خطوة في الطريق الصحيح، إلا أنها تحتاج أولا إلى تعزيزها في بعض القوانين التي تسد الثغرات الموجودة، و ثانيا تحتاج إلى احترامها على أرض الواقع و تجسيد فعلي يبتعد عن التزييف و التحريف .

إنه و رغم العدد الهائل من الانتخابات المختلفة (رئاسية ، تشريعية ، محلية) و التي كان بعضها على درجة من النزاهة، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى التجديد المطلوب في النخـب الحاكمة ، لصالح تشكيل نخب جديدة يتواكب فكرها مع ولوج البلاد مرحلة جديدة.

رغم أن تجارب الانفتاح السياسي قد أتاحت هامشا من حرية التعبير في وسائل الإعلام فإن الدولة مازالت تحتكر القسم الأعظم منها ، و إن وجد إعلام خاص فهو رهين قوانين مقيدة.

إن الممارسة الديمقراطية المستحدثة دستوريا و قانونيا في الجزائر ، لا تضمن البتة زيادة المشاركة أو فعالية المبادئ الدستورية ، لذا يعتمد تعزيز هذه المبادئ على التغلب على الصعوبات المؤسسية و التقنية و الثقافية و السياسية ، كالمجتمع المدني الضعيف ، و الدور الغير واضح في تمثيل الحكومي و انعزال السلطة التشريعية ، و نقص المعلومات ، و قلة الحافز على المشاركة و غياب الثقة التشاركية ، كلها تحديات تقف عائقا أمام ترسيخ الحكم التشاركي في الجزائر.

و في الأخير ، أستشهد بما قاله الأصفهاني في وصف أعمال البشر :
إنني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا و فال في غده لو غيرت هذا لكان أحسن، و لو زيد هذا لكان يستحسن و لو ترك هذا لكان أجمل ، و هذا لعمرى من أعظم العبر ، و ه دليل على استيلاء النقص على جملة البشر .

قائمة المصادر و المراجع:

أ)المصادر:

-القرآن الكريم

ب)المراجع:

-الكتب باللغة العربية :

- 1/ ابن مندور ، لسان العرب المحيط ، بيروت : دار لسان العرب ،(د.ت.ط)
- 2/ أبو جرة سلطاني، جذور الصراع في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1995.
- 3/ أحمد بن نعمان، التعريب بين المبدأ والتطبيق، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001 .
- 4/ أحمد طعيبة، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، 2001
- 5/ أبوبكر الرازي ، مختار الصحاح، بيروت: مكتبة لبنان ،1986.
- 6/ الوناس حمداني، " المشروع المجتمعي والدولة الوطنية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001
- 7/ إلياس صدقاوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر(الحزب، الجيش، الدولة)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2000
- 8/ إسماعيل قيرة و آخرون ،مستقبل الديمقراطية في الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2002.
- 9/ إسماعيل معارف قالية، الإعلام حقائق و أبعاد ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية، بن عكنون، 1990.
- 10/ إبراهيم العيسوي ، التنمية في عالم متغير : دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها ، دمشق: دار الشرق، 2001.

- 11/ بوبكر ادريس ، تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق و النصوص الرسمية ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعة ، الجزائر ، 1994
- 12/ حزب جبهة التحرير الوطني، ملف السياسة الثقافية، مطبعة بن بولعيد، الجزائر، 1982
- 13/ سرحان بن دبيل العتي، العنف السياسي في الجزائر، مجلة العلوم الإجتماعية، الكويت، 2000
- 14/ سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 1990، ط1
- 15/ سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999
- 16/ عامر مصباح ، منهجية البحث في العلوم السياسية و الإعلام ، الطبعة الثانية ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010
- 17/ عبد العالي رزاق ، الأحزاب السياسية في الجزائر خلفيات و حقائق ، الجزء الأول المؤسسات الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 1990.
- 18/ عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية الواقع والآفاق، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997
- 19/ عبد العالي دبله، الدولة الجزائرية الحديثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1 2004
- 20/ عبد اللطيف الحرمانى، الدولة والتنمية في المغرب العربي، ميراش للنشر، تونس، 1993
- 21/ عبد اللطيف الهرماسي، الدولة والتنمية في المغرب العربي، "تونس نموذجا"، سراش للنشر 1993

- 22/ عبد الله بوقفة، آليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003
- 23/ عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، دار هومة (ب س، ب ط)
- 24/ علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغيير، ط2 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002
- 25/ عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر، دار الأمين للطباعة والنشر، القاهرة، 1999
- 25/ كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، بيروت: دار ابن خلدون، 1980
- 26/ محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
- 27/ محمد العربي ولد خليفة، النظام العالمي ماذا تغير فيه؟ وأين نحن من تحولاته، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988
- 28/ محمد الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، الجزائر
- 29/ محمد صالح طهاري، التناول الإعلامي للقضايا السياسية في الجزائر التعديلات الدستورية لعامي 2008/1996 من خلال الصحافة الجزائرية (دراسة تحليلية مقارنة) جامعة الجزائر 2008/2009.
- 30/ محمد عباس، الإندماجيون الجدد، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993
- 31/ مصطفى الأشرف، (ترجمة حنفي بن عيسى)، الأمة والمجتمع، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1983
- 32/ مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830، دار البحث، قسنطينة، 1985، ط1

- 33/ ناصر الدين سعيدوني، منطلقات وآفاق الجزائر، دار الغرب الإسلامي، الجزائر
- 34/ نبيه الأصفهاني، مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981
- 35/ نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية للمجتمع الجزائري (1962-1988)، دار الكتاب العربي، 2002
- 36/ يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر: في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
- 37/ سعيد بوشعير ، النظام السياسي الجزائر ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 1990 .
- 38/ خميس حزام والي ، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائرية ، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، 2003.
- 39/ على الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار و التغيير بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 2000.
- 40/ عمر برامة ، الجزائر في المرحلة الانتقالية أحداث و مواقف – دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر 2001.
- 41/ عمر صديق ، آراء سياسية و قانونية في بعض قضايا أزمة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1995.
- 42/ مجفوط العشب ، التجربة الدستورية في الجزائر(الجزائر : المطبعة الحديثة للفنون المطبعية)، 2000.
- 43/ محمد احمد إسماعيل ، الديمقراطية و دور القوى الناشطة في الساحات السياسية المختلفة، المكتب الجامعي الحديث ، مصر 2010.

- 44/ محمد ضيف ،التحول السياسي في الجزائر ، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ،1998.
- 45/ منعم العمار ، الجزائر التعددية المكلفة ، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية1996
- 46/ ميلود ديدان، مباحث في نظم السياسية و القانون الدستوري ، الجزائر : دار بلقيس ، 2009.
- 47/ طارق محمد عبد الوهاب ، سيكولوجية المشاركة السياسية ، دار غريب لطباعة و النشر و التوزيع،القاهرة ، مصر 1999.
- 48/ نصر محمد عارف، بنظريات التنمية السياسية المعاصرة ، القاهرة : دار القارئ العربي 1993
- 49/ عبداللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط 1962-1980 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1982.
- 50/ هني أحمد ، اقتصاد الجزائر المستقلة ،الديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1991.
- 51/ ناظم محمد الشمري ، النقود و المصارف،مديرية دار الكتب للطباعة و النشر —جامعة الموصل —الوصل-1993.
- 52/ عماري يوسف، الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على القطاع الصناعي في الجزائر ،ملتقى دولي 29-30 أكتوبر 2001.
- (2) الكتب باللغة الأجنبية:
- الكتب باللغة الفرنسية.

53-Djilali LIABES, "projet de société; consensus, domination et légitimé», la revue Algérienne des sciences politique et des relatons internationales,1984 .

54 /George talidoros, la culture politique Arabo- islamique et la naissance du nationalisme Algérien(1830-1962), Alger; entreprise du livre,1985 .

54 /la houari addi « les partis politique en Algérie et la crise du régime des grande électeurs.

56 /Mohamed Madani “les regroupement associative : image de soi, de l’état et de la société “, in “le mouvement associatif en Algérie réalités et perspectives » (Alger : les cahiers du CREAD Nro.53 ,2000 .

57 /larbi ichboudene, “ le mouvement associatif ou la tentative de de structuration social” in ‘le mouvement associatif en Algérie .Alger. Centre de recherche en économie appliquée 2000.

58 /jean lecca, jean claude vatin ,l'Algérie politique; Institutions et régime, Imprimerie chirat,France,1975

59 /mohamed tahar ben saada,le régime politique algérien, Alger; entreprise nationale du livre,1992

60 /Mokhtar lakhal, dictionnaire de science politique , 4 Emme édition ,le harmattan , France, octobre 2009

61 /Monique,Gadant,IsLam et nationalisme en Algérie, Paris; le harmattan,1988 .

62 /Behidi Kamel « ajustement structurel et Nouvelle politique Industrielle : Rupture ou Perpétuation ?,Revue Algérienne d’économie et gestion ,N° 2mai 1998.

63 /Benbitour Ahmed « L'expérience algérienne de développement (1962-1991),Edition Dar ECHRIFA Alg2rie,1962

64 /Bouyacoub Ahmed , l'entreprise publique et l'économie de marché (1988-1993) »,les cahiers du CREAD,N°39,1997

65 /Benissad Hocine ,Algérie : Restructuration et Réforme Economiques (1979-1993 », Office des publications Universitaires , Algérie ,1994

الكتب باللغة الانجليزية

66 /Frédéric vol pi, algeria's pseudo-démocratie Politis 'in.f vol pi and Francesco cravatera (eds) démocratisation in the muslim word:changng patterns of power and authority (oxon, routledge;2007

ج/ الجريدة الرسمية

67/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 36، المؤرخة بتاريخ 03 ماي 1968.

68/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني 1976، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979

69/الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، النصوص الأساسية(1954-1962)، منشورات وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1989

70/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، ميثاق الجزائر 1964،

71/ القانون رقم 11/89 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي الصادر في 02 ذي القعدة 1409 الموافق 1989/07/05، جريدة رسمية عدد 27 سنة 26.

د/ الدوريات

- 72/ جريدة أخبار الأسبوع، العدد 151، الصادرة بتاريخ 28 أوت 2004.
- 73/ محمد شراق، منصب الرئيس عطل تنصيب المرصد لمكافحة الفساد ، يومية الخبر، العدد 5646.
- 74/ ناظم عبد الواحد الجاسور ، الموفق الفرنسي من الإسلام السياسي في الجزائر : أبعاده الإقليمية و الدولية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، العدد 202، ديسمبر 1995.
- 75/ يومية الخبر ، عدد 5946 ليوم 25 مارس 2010.
- 76/ عبد القادر خمري، الدولة الوطنية بين تنازعات اليسار وضغوط الإسلامويين، الحدث العربي والدولي، عدد 26، فيفري 2003
- 77/ علي بوعناقة ودبلة عبد العالي، الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر، المستقبل العربي(السنة العشرين)، العدد 225
- 78/ نور الدين بوكروح، الجزائر الجديدة،(برنامج حزب التجديد الجزائري، رئاسيات) 1995 .
- 79/ أمال فاضل ، السلم المدني في الجزائر عبر آليات المصالحة الوطنية، مجلة الدراسات الاستراتيجية ، الجزائر : مركز البصيرة ، عدد 06، 2009
- الخبر اليومي العدد 5022 ، بتاريخ 26 ماي 2007.
- 80/ مجلة الاقتصاد و الأعمال ،إعادة تأهيل الصناعة مفتاح القدرة التنافسية.
- ه/ الخطابات الرسمية
- 81/ خطاب للرئيس الراحل "هوارى بومدين"، ألقى بمناسبة المهرجان الثقافي الإفريقي في أوت 1969.
- 82/ خطاب للرئيس الراحل "هوارى بومدين"، ألقى في المؤتمر الثاني للتعريب في الجزائر، يومي 13-20 ديسمبر 1973.

و/ الأطروحات و الرسائل:

83/ سفيان عطر اوي، محمد زيتوني، أثر البنية الثقافية في تحديد سلوك النظام السياسي الجزائري (1962-1996)، عمل غير منشور، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، 2006

84/ عبد الله بلغيث ، النظم الانتخابية في الجزائر و المغرب ، رسالة ماجستير في الدراسات المقارنة 2004/1990 جامعة السانيا ، وهران 2006.

85/ عفاف حبة ، التعددية الحزبية و النظام الانتخابي – دراسة حالة الجزائر – مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في القانون العام ، جامعة بسكرة ، 2005/2004.

86/ بومدين طاشمة ، استراتيجيات التنمية السياسية : دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، أطروحة الدكتوراة ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية (غير منشورة) جامعة الجزائر 2007.

87/ عبد الرزاق سويقات ، إصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة منتوري ، 2010/2009.

88/ محمد ش، الأحزاب تربط نجاح المصالحة بالإنفتاح السياسي و الإعلامي ، يومية الخبر العدد 2623، الصادرة في 2006/04/18

89/ بومدين طاشمة ، مسألة التنمية السياسية و تجربة الديمقراطية في الجزائر 1992/ 1988 رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية الإعلام و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية (غير منشورة) 2001/2000 ..

المواقع الإلكترونية

90/ lahouari addi »les partis politidue en algerie et la crise du regime des electeur » [http :www.algeria Watch ; le quotidien d'oran .](http://www.algeria Watch ; le quotidien d'oran .)

91/ Rachid Grim « le mouvement associatif national en grande Difficute ». 'www.algeria-watch.org/fr/articlediv/mvt_associatif_defficultes.htm »

92/ : www.eljazira.net/nr

[http ;//fr.wikipedia.org/wiki/html](http://fr.wikipedia.org/wiki/html)

93/ [www.isla,islam on line,com/arbic/politics](http://www.isla,islam_on_line.com/arabic/politics)

94/ [http ;//www.ahewar.org/search/dsearch.asp=1nr=2487](http://www.ahewar.org/search/dsearch.asp=1nr=2487). _
حسين علي الحمداني ، الشراكة بين الحكومة و المجتمع المدني تم تصفح الموقع
يوم 2017/02/23

.
<http://www.spa.gov.sa/english.detailsphp§ID63115333> »

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

- يعالج البحث ظاهرة التنمية السياسية في الجزائر واليات تفعيلها على المستوى المحلي وهـل من الممكن اشراك الية من اليات التنمية السياسية _ الديمقراطية _ التشاركية _ ومدى مطابقة التنصيص القانوني والدستوري نظريا وممارستا.

- و من هذا المنطلق يطرح البحث اشكاليته الاساسية ،و التي تتمحور حول الاطر التي يجـب الاستناد عليها لإرساء معالم التنمية السياسية للمجتمع المحلي في الجزائر وسعيـا للوصول الى اجابات عن هذه الاشكالية تناولنا الموضوع في ثلاثة فصول ،ففي الفصل الاول الذي يشكل الاطار النظري للدراسة _ يعرض البحث الجذور التاريخية للاهتمام بقضية التنمية و التنمية السياسية باعتبارهما من القضايا العلمية والعملية في وقت واحد ،حيث تبرز في هذا الصدد حقول التنمية السياسية والتنمية ،ويزداد الاهتمام بهما من قبل صـانعي السياسة العرب وغيرهم، ثم نعرض على المفاهيم ذات الصلة التي ترتبط وتقترب من مفهوم التنمية والتنمية السياسية .محاولا وضع تعريف اجرائي لهما، لينتقل البحث نعد ذلك الى عرض اهم المداخل النظرية التي وضعت لدراسة هذه القضية ،ثم في الاخير نعرض على مفهوم المجتمع المحلي من حيث التعريف والخصائص و الوظائف .

- اما الفصل الثاني فقد خصص للتنمية السياسية في الجزائر _ واقع الحال _ حيث قسمناه الى ثلاثة مباحث .الاول كان حول الجزائر _ محل الدراسة من حيث الموقع والسكان ثم نمط الاقتصاد وبعدها قمنا بتقسيم الفصل الى مرحلتين متباينتين ،المرحلة الاولى التنمية السياسية في عهد الاحادية اي من الاستقلال الى غاية 1989 حيث تناولنا فيه سمـات الثقافة السياسية التي كانت سائدة فيها ،ثم التنمية السياسية في عهد رؤساء تلك الحقبة ،ثم في المرحلة الثانية تناولنا عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر والمخاض

ملخص الدراسة

الذي مرة به. ثم تناولنا تعريف التعددية السياسية و خصائصها و مقوماتها الدستورية ، ثم دستور 1989 الذي اقرها وما جاء به من متغيرات ،بالإضافة الى دستور 1997 وما حمله من اصلاحات في شقه السياسي ،ثم مرحلة التراجع عن التـداول عن السلطة من 1999 الى يومنا ،مرورا بالتعديـل الدستوري لعام 2008 وبعد ذلك تتبعنا مجمل الاحداث السياسية التي حصلت في الجزائر منذ اقرار التعددية السياسية الى يومنا ،فخلصنا في الاخير بان النظام السياسي الجزائري مر بمرحلتين ،الاولى هيمنة نمط الاحادية والتخطيط الموجه وعملية اقضاء ممنهج لفواعل المجتمع الاخرى .اما المرحلة الثانية شهدة دخوله – النظام- مرغما او مسائرا للمدخلات الى عملية التحول الديمقراطي نحو التعددية السياسية ،لكنها في الخير افضت الى بقاء النظام السياسي كما هو ولكن بتجليات اخرى.

اما الفصل الثالث فقد تناولنا فيه الديمقراطية التشاركية كألية من اليات تفعيل التنمية السياسية للمجتمع المحلي –في الجزائر – وحاولنا ان نستقرأ واقعها ،وذلك من خلال تعريفها واعطائها شكل مقارنة ثم واقع الممارسة المحلية .ومدى دستوريته ،فوجدنا بانها مكفولة بنصوص قانونية ولكن هذا نظريا ،اممارستينا فذهنية المسير لم تستوعب بعد مشاركة فواعل اخرى – القطاع الخاص/ المجتمع المدني /المواطن – في عملية صنع وتنفيذ السياسة العامة المحلية.

وفي خاتمة البحث حاولنا تلخيص اهم ما توصلنا اليه من نتائج واستنتاجات .وقد خالصنا الى ان الديمقراطية التشاركية في الجزائر لها خصوصية ونمط معين ،حيث اننا وجدنا ان لها فواعل ومنصوص عليها دستوريا ،لكن في واقع الممارسة تعد غائبة وذلك بسبب تفرد الدولة بالقرار ، ثم ضعف فواعلها

The Study Summary

the research addresses the phenomenon of political development in Algeria and the mechanisms of activating it at the local level. Is it possible to involve a mechanism of political development mechanisms - participatory democracy - and the extent to which the legal and constitutional provisions conform theoretically and practically.

In this sense, the research presents its basic problems, which revolve around the frameworks on which to base the political development of the local community in Algeria. In order to reach answers to this problem, we dealt with the subject in three chapters. In the first chapter - which constitutes the theoretical framework of the study - the research presents the historical roots of interest in the issue of development and political development as both scientific and practical issues simultaneously. In this regard, the fields of political development and development are highlighted by the ar politisions.

We then overlook the relevant concepts that are linked to and close to the concept of development and political development. In order to move the research we prepare to present the most important theoretical approaches that were developed to study this issue. Finally, we overlook the concept of the community in terms of definition, characteristics and functions

The second chapter was devoted to the political development in Algeria - the reality of the case - where we divided it into three investigations. The first was about Algeria, which was studied in terms of location, population, and then the pattern of economy, and then we divided the chapter into two different stages. From Independence until 1989 where we discussed the characteristics of the political culture that prevailed in it. Then the political development in the era of the presidents of that era.

Then, in the second phase, we discussed the process of democratic transition in Algeria and the once-in-a-lifetime. Then we discussed the definition of political pluralism and its characteristics and constitutional constituents. And then the Constitution of 1989, which he approved and the changes that he made. In addition to the Constitution of 1997 and the reforms carried out in the political division. Then the phase of the withdrawal from the circulation of power from 1999 to the present day. The constitutional amendment of 2008 and then follow us all the political events that took place in Algeria since the adoption of political pluralism To the present day. Finally, we concluded that the

Algerian political system went through two stages . The first is the dominance of unilateralism, directed planning and systematic elimination of other society. The second stage is the entry into the system of the system, forcing or interfering with the inputs to the process of democratization towards political pluralism, but in the good it led to the survival of the political system as it is , As for the third chapter, we discussed participatory democracy as a mechanism for activating the political development of the local community in Algeria. We tried to interpret its reality. This is by defining it and giving it an approach and then the reality of local practice. It is constitutionally. We found that it is guaranteed by legal texts, However, our practical practices have not yet absorbed the involvement of other actors - the private sector / civil society / citizen - in the process of making and implementing local public policy.

At the end of the research , we tried to summarize the most important conclusions and conclusions we reached . We concluded that participatory democracy in Algeria has a specificity and a specific pattern. We found that it has a constitution and is constitutionally established , but in reality it is absent because of the state's uniqueness in the decision